جامعة ابن خلدون– تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

# أثر انـــخفاض أسعار البترول على الميزانية العامة فـــي الـــجزائر

## دراســـة حالة ميزانية بلدية ملاكو خلال الفترة 2015-2018

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

**إعداد الطالبة:**

-بوجليدة حسيبة

**الأستاذة المشرفة:**

-أ.معسكري سمرة

**أعضاء لجنة المناقشة**

| | | |
|---|---|---|
| عية عبد الرحمان | أستاذ محاضر "أ" | رئيسا |
| معسكري سمرة | أستاذة محاضرة "ب" | مشرفا ومقررا |
| عمران بن عيسى | أستاذ محاضر "ب" | مناقشا |

السنة الجامعية: **2019/2018**

بسم الله الرحمن الرحيم

# كلمة شكر

بأسمى عبارات التقدير و العرفان ،أتقدم بالشكر .

للأستاذة المشرفة

" معسكري سمرة " الذي كانت حريصة على توجيهي وتزويدي بالمعلومات التي ساعدتني على إنجاز هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

# إهـــداء

أهدي هذا العمل إلى :

من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهم ولا للأرقام أن تحصي فضائلهم، إلى من قال فيهم سبحانه وتعالى :

**"وبالوالدين إحسانا "** .

إلى نور العيون ورمش الجفون والسر المكنون والحب المجنون في القلب المفتون والعقل الموزون والصدر الحنون، إلى البلسم الشافي والقلب الدافئ والحنان الكافي، إلى التي أحاطتني بسياج حبها إلى اروع أم في الوجود

أليك يا **أمي الغالية**.

إلى من غرس في قلبي بذور العلم ودعا لي بالفلاح، إلى الذي على التقوى رباني وله الفضل فيما أدركه إلى رمز الرجولة المكتملة " أبي الغالي رحمه الله"

إلى الذي تاهت الكلمات في وصفه وعجز اللسان في ذكر ماثره إلى سندي وعوني وقدوتي الى نور الوضاء مصدر فخري وذخري إلى ذلك الينبوع الذي اغترفت منه الحنان إلى الذي يعجز القلم واللسان على خطه في الكلمات إلى من جعل نفسه شمعة تحترق من أجل أن ينيرو دربي إلى من تعبو وشقو من اجل راحتنا وسعادتنا... إليكم اخوتي

إلى من ارتكز عليهم ولا أعيش ولا أرى الدنيا إلا بهم ولا تحلو الحياة إلا معهم إلى من أدعو الله أن يشدد بهم أزري إلى أخواتي

إلى رفقاء الدرب وصديقاتي في الليالي الحالكات

حسيبة

# فهرس المحتويات

**شكر**

**إهداء**

**ملخص**

**فهرس المحتويات**

قائمة الجداول

مقدمة .....أ-د

## الفصل الأول

## الميزانية العامة للدولة

تـــمهيد: .....6
المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة .....7
المطلب الأول: تعريف وخصائص الميزانية العامة.....7
المطلب الثاني: أهمية لموازنة العامة .....10
المطلب الثالث: أهداف الميزانية العامة .....11
المبحث الثاني: مبادئ ومراحل أعداد الميزانية.....14
المطلب الأول: مبادئ الميزانية العامة .....14
المطلب الثاني: مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة .....16
المطلب الثالث: السلطة المتخصصة في أعداد الميزانية العامة .....18
المبحث الثالث: هيكل الميزانية العامة للدولة .....20
المطلب الأول: النفقات العامة للدولة .....20
المطلب الثاني: الإيرادات العامة للدولة .....22
المطلب الثالث: تنفيذ الميزانية .....25
خلاصة الفصل: .....27

## الفصل الثاني

## عموميات حول البترول

تـــمهيد: .....29
المبحث الأول : ماهية البترول .....30

المطلب الأول : نشأت ومفهوم البترول .....30
المطلب الثاني: وسائل البحث عن البترول ومراحل الصناعة .....34
المطلب الثالث: الدول المنتجة والمستوردة للبترول .....37
المبحث الثاني: تطور الصناعة البترولية في الجزائر. .....41
المطلب الأول: تطور إنتاج البترول في الجزائر .....41
المطلب الثاني: تأسيس شركة الوطنية سوناطراك وتأميم المحروقات .....43
المطلب الثالث: تنافس البترول الجزائري .....45
المبحث الثالث: أسعار البترول .....47
المطلب الأول: ماهية أسعار البترول .....47
المطلب الثاني: تطور التاريخي الأسعار البترول .....49
المطلب الثالث : كيفية تحديد سعر البترول .....53
خلاصة الفصل : .....57

## الفصل الثالث

## ميزانية البلدية

تـــمهيد:.....59
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن البلدية .....60
المطلب الأولى: نشأة وتعريف البلدية .....60
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبلدية .....62
المطلب الثالث: رئيس المجلس الشعبي البلدي .....66
المبحث الثاني : ماهية الميزانية البلدية .....68
المطلب الأولى: تعريف ميزانية البلدية .....68
المطلب الثاني : تصنيف ميزانية البلدية .....68
المطلب الثالث : تنفيذ الميزانية البلدية .....71
المبحث الثالث: تحليل قسم التسيير والتجهيز للميزانية خلال الفترة 2015-2018.....74
المطلب الأول: تحليل قسم التسيير 2015-2018.....74
المطلب الثاني: تحليل قسم التجهيز والاستثمار.....77

خلاصة الفصل:.....81
خاتمة.....83
قائمة المصادر والمراجع.....86

# قائمة الأشكال والجداول

## قائمة الأشكال:


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| (3-1) | الهيكل التنظيمي للإدارة البلدية ملاك رئيس المجلس الشعبي البلدي | 65 |
| (3-2) | رسم بياني يوضح ايرادات تسيير ميزانية بلدية ملاكو | 76 |
| (3-3) | رسم بياني يوضح ايرادات قسم تجهيز الاستثمار بلدية ملاكو | 80 |

## قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| (2-1) | تاريخ اكتشاف النفط في عديد من دول العالم | 31 |
| (2-2) | أهم البلدان المصدرة للبترول | 37 |
| (2-3) | أهم الدول المستوردة للبترول | 38 |
| (2-4) | مقاربة البترول الجزائري ببعض أنواع البترول دول الأوبك | 46 |
| (2-5) | تطور أسعار البترول لدول الأوبك خلال الفترة 1973-1985 | 50 |
| (2-6) | يوضح تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986-1999 | 51 |
| (2-7) | يوضح تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2018 | 53 |
| (3-1) | تحليل نفقات قسم التسيير 2015-2018 | 74 |
| (3-2) | النسب المئوية لنفقات قسم التسيير | 75 |
| (3-3) | تحليل ايرادات قسم التسيير 2015-2018 | 75 |
| (3-4) | النسب المئوية لايرادات قسم التسيير | 76 |
| (3-5) | تحليل نفقات قسم التجهيز2015-2018 | 78 |
| (3-6) | النسب المئوية لنفقات قسم التجهيز | 78 |
| (3-7) | تـــحليل ايرادات قسم التجهيز2015-2018 | 79 |
| (3-8) | النسب المئوية لإيرادات قسم التجهيز | 79 |

# مقدمة

يعتبر البترول سلعة إستراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة هامة للتجارة الدولية ويؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا الذهب الأسود الذي كان له الأثر كبير في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية بكونه سلعة نادرة ومحدود لصناعات الأولى في العالم، ويعد شريان الحياة لكثير من القطاعات والقوى المحركة للتقدم الصناعي والتطور التكنولوجي وهذا من خلال تعدد خصائصه ومميزاته واستخداماته حيث أصبح لهذا الثروة صناعية أهمية تقوم عليها ويعد في الوقت الحاضر المصدر الرئيسي للطاقة في معظم بلدان العالم.

وتعد الجزائر واحدة من الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على المحروقات و على المواد البترولية بنسبة 98 % من إجمالي الصادرات، حيث تعتبر المصدر الأساسي للعملة الصعبة، وقد سعت الجزائر للخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية لهدف أساسي نتيجة التقلبات التي تشهدها أسعار

البترول خلال مطلع الألفية الثانية إلا أنها عاودت الانهيار بشكل واضح خلال سنة 2014 وتعد الميزانيات العامة للدولة من أهم المتأثرات بالتغيرات في أسعار النفط لأنه يؤثر في المصروفات والإيرادات العامة، وتعتمد ضخامة هذا التأثير واتجاهه على خصائص اقتصاديا إلا أن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط يشكل خطرا حقيقا على النمو الاقتصادي لكثير من الدول العالم عامة والجزائر خاصة، حيث يؤدي هذا التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار النفط إلى تأثير على حجم العائدات النفطية وبالتالي الإيرادات المالية للميزانية العامة، أي أن الميزانية العامة للجزائر تعتبر المرأة العاكسة للمالية العامة للدولة، وللحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعنا فهي من أهم الأدوات الفعالة التي تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها وبرامجها الاقتصادية.

## 1-الإشكالية:

إن غرضنا من هذه الدراسة هو بيان وتوضيح العلاقة بين أسعار البترول والميزانية العامة للدولة وذلك بإلقاء الضوء على أسعار البترول وانعكاساتها على نفقات وإيرادات الميزانية وبالتالي على الوضع الكلي للميزانية في الجزائر، ومن هذا يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كالآتي:

**ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة في الجزائر ؟**

من خلال السؤال الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

-ما مقصود بالميزانية العامة وكيفية تنفيذها ؟

-ما مقصود بأسعار البترول وما هي محددته ؟

-كيف تأثر تقلبات أسعار البترول عل الميزانية العامة ؟

2-**فرضيات الدراسة** :لإجابة على التساؤلات التالية نحتاج لوضع الفرضيات التالية

-يمكن للميزانية العامة أن تكون عبارة عن جدول لتقدير النفقات والايرادات.

- يمكن لسعر البترول أن يمثل قيمة السلعة النفطية ويتم تحديد من قبل البورصات.

-تأثر تقلبات أسعار البترول على الإيرادات المالية للميزانية العامة.

## 3-أهمية الدراسة :

-تمكن أهمية دراستنا لكل من أسعار البترول والميزانية العامة للدولة.

-تمثل الحدود الموضوعية في دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة.

-لآن الميزانية العامة تعد المرأة التي تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للدولة.

**4 -أهداف الدراسة** :تهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى :

-إبراز أهم التطورات التي شهدتها أسعار البترول والسوق العالمية للبترول منذ اكتشاف هذه المادة الحيوية إلى غاية يومنا هذا.

-أهمية البترول وتأثير تقلبات أسعار على الجانب النشاط الاقتصادي في العالم ككل وجزائر بالخصوص.

-معرفة الحقيقة لواقع النفط في الجزائر وإظهار مكانته.

-محاولة فهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول.

**5- أسباب اختيار الموضوع** :

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى :

-علاقة الوثيقة بالواقع الاقتصادي لبلادنا، باعتبار الجزائر بلد منتج ومصدر للنفط وأن أغلبية عوائده المالية متأنية من الإيرادات الجباية البترولية، فأن اقتصادها عموما يعتمد ويركز على النفط.

-اعتبار أن الميزانية العامة للدولة من أهم الأدوات التي تستخدمها في تنفيذ سياستها الاقتصادية فمداخيلها لها علاقة كبيرة بأسعار النفط.

-الأهمية التي يحظى بها كل من النفط والميزانية العامة للدولة.

-طبيعة تخصصنا الدراسي.

-اثر البحوث والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

**6-المنهج المستخدم** :

إن معالجة إشكالية المطروحة تتطلب إتباع المنهج الوصفي التحليلي في أجزاء البحث المتعلقة بتحديد المفاهيم ووصف الظواهر المتعلقة بالبترول وأسعاره، أضافه إلى المنهج التاريخي الذي اعتمدناه في دراسة تطورات أسعار البترول، كما تم إدراج دراسة الحالة عند دراسة تأثير تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة.

**7-هيكل الدراسة** :

-لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة واثبات مدى صحة الفرضيات المقدمة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

جاء الفصل الأول بعنوان "ماهية الميزانية العامة للدولة " وتطرقنا فيه إلى مفهوم الميزانية و هيكلها وكيفية تنفيذها من قبل السلطة المختصة.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان "عموميات حول البترول "وهو يشمل مختلف مفاهيم البترول وكيفية اكتشافه وتطورات أسعاره.

أما الفصل الثالث والأخير سيكون تحت عنوان "عموميات حول بلدية ملاكو "

وتطرقنا فيه إلى مفهوم ميزانية البلدية ودراسة كيفية تأثير انخفاض أسعار البترول على ميزانيتها.

**8-الدراسات السابقة:**

1-بختي سمير، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة في الجزائر خلال (2000-2015)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة 2017./2016

2-بيطام ريمة، "أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة "دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، لنيل شهادة الماستر، مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة.

أما دراستنا فقد أكدت على تأثير الميزانية بتقلبات أسعار البترول في الجزائر.

**9-صعوبات البحث** : الصعوبات التي وجهناها خلال أعداد هذا البحث هي :

-قلة المراجع.

-صعوبة تلخيص بعض المعلومات لأهميتها البالغة.

-الوقت المحدد.

# الفصل الأول

## الميزانية العامة للدولة

**تـــمهيد:**

تعتبر النفقات العامة والإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة المالية، وعليه فيجب على الدولة أن تسير على نهج منضبط وواضح عند القيام بنفقاتها وتحصيل إيرادتها فإنها تقرر ما ستقوم بيه من مهام ومشاريع في خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة وتقرر مقدار النفقات الضرورية لتنفيذها والايرادات المحتمل الحصول عليها لتغطيتها، وهذا التقدير النفقات والإيرادات عن الفترة قادمة عادة ما تكون سنة، هي ما يطلق عليها الميزانية العامة للدولة.

ومن هذا سنتطرق في هذا الفصل إلى :

المبحث الأولى : ماهية الميزانية العامة للدولة

المبحث الثاني : مبادئ ومراح يل ميزانية العامة للدولة

المبحث الثالث : هيكل تنفيذ ميزانية العامة للدولة

## المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة

تعتبر الميزانية من أهم المواضيع التي تتطرق لها الدولة فان جميع الدول الحديثة على الاختلاف أنظمتها متفقة على أن يسر نشاطها المالي وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها ويشمل مجموع نفقات الدولة وإيراداتها ويقتضي منا الوقوف عند نشاطاتها ومفهومها.

### المطلب الأول: تعريف وخصائص الميزانية العامة

#### أولا :. مفهوم الميزانية العامة

لقد تعددت تعاريف الميزانية العامة من بينها ما يلي:

تعتبر الميزانية العامة للدولة "وثيقة هامة مصادف عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية، لإشباع الحاجات العامة وإيرادات ألازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة "[1].

ويمكن تعريف الميزانية على أنها "توقع وأجاز للنفقات العامة والإيرادات العامة عن مدة مقبلة غالبا ما تكون سنة. "[2]

فالميزانية "تشكل من إيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا، بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".

-كما تعرف الميزانية بأنها أداة لتوزيع الإيرادات وتخصيصها بين القطاعات الإنتاجية والاقتصادية المختلفة من زاوية محدودية المصادر وقدرتها، و أداة تسعى لتحقيق أكبر إنتاجية ممكنة باستعمال الموارد المحدودة من زاوية الكفاية الاقتصادية والإدارية، ومن زاوية النمو تعتبر الميزانية العامة وسيلة لاستثمار الأموال على أفضل وجه يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. [3]

---

[1]- محرزي محمد عباس "**اقتصاديات المالية العامة** " ديوان المطبوعات الجامعية، ط 05، 2010، ص 317

[2]- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، "**المالية العامة** " دار العلوم للنشر والتوزيع، ط 01، 2011، ص8

[3]- بيطام ريمة، "أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة "دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، لنيل شهادة الماستر، مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة.

وهي نظرة توقعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع لرخص من السلطة التشريعية ومن هذا التعريف يتضح أن الميزانية تتضمن عنصرين أساسين، الأولى: التوقع والثاني: الإقرار أو الترخيص. [1]

و تعتبر الميزانية سجلا يتضمن توقعات السلطة التنفيذية لما ستنفقه أو ما ستحصله من مبالغ خلال مدة زمنية محددة تقدر عادة بالسنة واحدة، و تعكس الميزانية بما تحتوي من نفقات وإيرادات والمبالغ المرصودة لكل منها.

**الميزانية العامة في التشريع الجزائري**

يعتبر قانون 84-17 القانون المجسد لقانون الميزانية في الجزائر حيث عرفها في المادة 06" الميزانية بأنها تشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها ".

كما يعرف القانون 90-21 الميزانية بأنها "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة يا لتسير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات الرأسمالية وترخيص بها".[2]

**ثانيا: خصائص الميزانية العامة**

تتضمن الميزانية العامة مجموعة من خصائص التالية :

**1-الموازنة خطة مالية:**

تعتبر الموازنة خطة مالية للدولة لمدة سنة، فهي تتضمن جميع أوجه الإنفاق للدولة (النفقات العامة)، التي تشمل البرامج والمشاريع التي تنوي الحكومة تنفذها خلال السنة المالية القادمة ووسائل تمويلها (الإيرادات العامة)، من مختلف مصادر الإيرادات للدولة وبذلك فان الموازنة العامة ينظر إليها بأنها الإدارة التمويلية لخطة التنمية الشاملة للبلاد.

**2- لصفة التقديرية للموازنة العامة:**

أن جداول النفقات وجداول الإيرادات التي تتكون منها وثيقة الموازنة العامة. ماهي إلا أرقام تقريبية وتقديرات متوقعة لنفقات الدولة وإيراداتها.

[1]- محرزي محمد عباس "**اقتصاديات المالية** " ديوان المطبوعات الجامعية، ط 05، 2010، ص317

[2]- زروقي أحلام وبوغالم زهدة، "**الجباية البترولية ودورها في تحقيق توازن الميزانية العامة** " دراسة حالة الجزائر 1970-2014 سنة 2014-2015، ص 50.

### 3- سنوية الموازنة العامة:

تحضر الموازنة العامة لمدة سنة واحدة في معظم دول العالم (قاعدة سنوية). وهناك إمكانية لوضع موازنات لمدة اقل من سنة. أو لمدة أطوال من سنة لمواجهة بعض الظروف الخاصة التي تمر بها البلاد.

### 4- إجازة الجباية والإنفاق:

قبل البدء في تنفيذ الموازنة، فلا بد أن تعرض على السلطة التشريعية في البلاد الموافقة عليها، و إجازتها ومن تتضح علاقة الموازنة العامة بالسلطة التشريعية، فهي تصدر عنها. ولا تصبح نافذة المفعول إلا بعد تصديقها منها ويعني تصديق الموازنة العامة، الإجازة أو السماح للحكومة بجباية الإيرادات حسب القوانين والأنظمة المطبقة في البلاد.

أما أجازة الإنفاق بجباية الإيرادات حسب القوانين والأنظمة المطبقة في البلاد، أما إجازة الإنفاق فتعني الموافقة على الصرف في حدود الاعتمادات المخصصة لأوجه الإنفاق المختلفة في فصول الموازنة العامة.

أما بخصوص إجازة الجباية، و تحصيل الإيرادات العامة، فأنها الأرقام المقدرة في الموازنة العامة للإيرادات لا تعني الحد الأعلى الذي يجب أن لا تتعداه الإيرادات المحصلة، و لذا يجوز تجاوز هذه التقديرات عند التحصيل. [1]

و تكوم الدولة فيوضع مالي أفضل إذا تمكن من تحصيل مبالغ مالية اكبر من المبالغ المقدرة في الموازنة الإيرادات، من المعلوم إن العديد من دول العالم تتحفظ كثيرا عند تقديرها الإيرادات.

و هي تضع الحد الأدنى الممكن والمتوقع تحصيله وبذلك حتى تضمن تحصيل تلك المبالغ من الأموال التي تحتاج إليها.

### 5- الموازنة العامة تعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبنها الدولة:

تتضمن الموازنة العامة برامج ومشاريع. ستنفذ خلال السنة المالية المقبلة وتكون تلك البرامج والمشاريع مدرجة ضمن خطة التنمية للدول وتؤدي تنفيذ ها إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها، وبذلك فإنها الموازنة العامة تعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتعتبر أداة (وسيلة) تساعد في تحقيقها.

[1]- محمد شاكر عصفور "**أصول الموازنة العامة** "، دار المسيرة للنشر وتوزيع والطباعة، طبعة 06، 2011، ص 17-18.

**المطلب الثاني: أهمية لموازنة العامة**

للميزانية العامة أهمية كبيرة للسلطتين التنفيذية والتشريعية للمواطنين بوجه عام

**1- بالنسبة للسلطة التنفيذية:**

فان الموازنة العامة تعتبر خطة عمل للوزارات وللمصالح الحكومية، التي تتكون منها السلطة التنفيذية للسنة المالية القادمة وهي تتضمن الخدمات التي ستقدمها للمواطنين والمشاريع التي ستنفذها الأجهزة الحكومية كما أنها توفر الأموال ألازمة لسير العمل في الجهاز الحكومي وفي تقديم الخدمات للمواطنين وتساعد في تحديد المسؤولية عن تنفيذ المشاريع والموازنة العامة تساعد في إحلال أسلوب التخطيط السليم وفي القيام بالعمل وفي الأجهزة الحكومية بدلا من الأسلوب العشوائي غير المنظم.

يضاف إلى ذلك أن الموازنة العامة يمكن استخدامها بواسطة السلطة التنفيذية كأداة لتوجيه السياسة الاقتصادية نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة عن طريق تشجيع النشاط الاقتصادي في مجالات معينة ومنها الإعانات والتسهيلات أو الحد منها في مجالات أخرى عن طريق فرض الضرائب والرسوم، كما الموازنة يمكن استخدامها لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلاد كالكساد الاقتصادي، وارتفاع نسبة البطالة والتضخم.

**2- بالنسبة لسلطة التشريعية:**

فانه ينظر إلى الموازنة العامة على أنها وسيلة لممارسة الرقابة على الأعمال السلطة التنفيذية(الحكومة)، فالموازنة لا بد أن تعرض على السلطة التشريعية لإجازتها قبل بدئ السلطة التنفيذية في تنفيذها وتستطيع السلطة التشريعية. أثناء المناقشة الموازنة العامة أن تعدل الأرقام الاعتماد المالية المطلوبة من قبل السلطة التنفيذية وبهذا فإنها تؤثر على السلطة التنفيذية وعلى سياستها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والعسكرية بواسطة تعديل (تخفيض مثلا) الاعتماد المالية المطلوبة

لتنفيذ تلك السياسات وتمتد رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية أثناء تنفيذ الموازنة بواسطة طلب معلومات عن سير التنفيذ في الموازنة. و عدم الموافقة على نقل الاعتماد إلا ضمن القواعد والحدود التي وضعتها السلطة التشريعية، أما الرقابة السلطة التشريعية بعد انتهاء تنفيذ الموازنة العامة تتكون بواسطة اعتماد الحساب الختامي. [1]

[1]- محمد شاكر عصفور "أصول الموازنة المالية "دار السير لنشر والتوزيع والطباعة، ط06، 2011، ص 19-20

### 3- بالنسبة لأهمية المواطن :

فالموازنة العامة تتضمن البرامج الاجتماعي والاقتصادية الذي تنوي الحكومة تنفيذها خلال السنة المالية المقبلة، والموازنة تساعد في توزيع الدخول والثروات بين المواطنين.

ففي البلاد المنتجة للبترول فأن الموازنة العامة تتضمن إعانات متنوعة وخدمات مجانية كثيرة يستفيد منها المواطنون. كما تتضمن مشاريع تنفيذها الشركات الخاصة وأجهزة ولوازم وآلات ومعداتيؤمنها رجال الأعمال في القطاع الخاص وهذا مما يعود عليهم بالربح والفائدة.

أما بالنسبة للموظفين الحكومي فأنها تتضمن رواتب، بدلات وعلاوات (و أحيانا زيادات في الرواتب) ولذا فأن المواطنين بجميع فئاتهم، الفقير والغني، الموظف والتاجر ينتظرون موعد صدور الموازنة العامة، أما في البلاد الأخرى التي تعتمد فيها الدولة، في الحصول على الإيرادات العامة من حصيلة الضرائب، و الرسوم التي تستقطع من دخول الأفراد ومن أرباح الشركات، فأن المواطنين، بكافة فئاتهم يترقبون صدور الموازنة العامة، بأعصاب متوترة والمشدودة خوفا من الضرائب والرسوم، التي ستقطع (تخصم) قسما كبيرا من دخولهم لموجهة الزيادات المتوقعة في نفقات الدولة. [1]

## المطلب الثالث: أهداف الميزانية العامة

تتمثل أهداف الميزانية العامة التي أدت إلى تطور المالية العامة إذا نستنتج تلك التطورات في الوظيفة الدولة وتتمثل في ما يلي:

### 1- الأهداف الاقتصادية:

لقد أدى اتساع وتنوع الأغراض التي تسعى لتحقيقها السياسة المالية إلى أن أصبح هدف الميزانية ليس كما كان مرسوما لها في الدولة الحارسة وهو السعي لتحقيق التوازن المالي بين النفقات

والإيرادات وإنما السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى لو اقتضى الأمر بالخروج عن مبدأ توازن الميزانية، لقد انتهى التحليل الاقتصادي الحديث إلى استخدام المالية العامة وبخاصة عجز الميزانية (التمويل بالعجز) وفائض كأداة لتحقيق توازن الاقتصادي القومي عند مستوى التشغيل الكامل.

[1]- محمد شاكر عصفور ، مرجع ذكر سابقا ص 19-20

ففي فترات الرواج عندما تزداد قوى التضخم يستخدم فائض الميزانية (الضرائب أكبر من النفقات) بسحب قدر من القوة الشرائية وللحد من الطلب الفعلي المتزايد.

وبذلك يمكن القضاء على أخطاء التضخم أو الحد منها، القوة الشرائية إلى النشاط الاقتصادي وبذلك في محاولة للحد من هبوط الدخل القومي والقضاء على القوة الانكماش التي تهدده أو الحد منها في الأقل، أما في الدول الاشتراكية التي تأخذ بأسلوب التخطيط، فان الموازنة العامة أهمية أكبر ومهام أعظم وتعد جزءا من الخطة المالية بل هي في الحقيقة من أهم أجزاء تلك الخطة، إذا تكون الأخيرة مع الخطة العينية أجزاء الخطة الاقتصادية.

وتعد الخطة المالية أداة مهمة من أدوات تنفيذ الخطة العينية عن طريق أحكام الرقابة على الوحدات الإنتاجية المختلفة باستخدام الوسائل المالية.

### 2-الأهداف الاجتماعية:

لا تقل أهمية الأهداف الاجتماعية للموازنة العامة عن أهدافها الاقتصادية فا لتوازن الاجتماعي ليقل أهمية عن التوازن الاقتصادي وأصبحت الموازنة العامة وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب التصاعدية وبخاصة الضرائب المباشرة فيها ثم توجيه حصيلتها لتمويل بعض أنواع النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل، إعانات الضمان الاجتماعي أو دعم السلع الاستهلاكية الضرورية والتعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية التي تؤدي إعادة التوزيع الدخل القومي لتحقيق العدالة الاجتماعية بالتقليل من الفوارق في دخول الأفراد، كما أن الموازنة يمكن أن تكون وسيلة للتوجيه الاجتماعي من خلال فرض الضرائب على السلع الاستهلاكية غير المرغوب في استهلاكها اجتماعيا، حيث تؤدي ذلك إلى تقليل الأفراد لاستهلاك بالنسبة لهذه السلع كما أن منع بعض الحوافز يشجع على زيادة النسل إذا كان مرغوبا من قبل الدولة (كما هي حال فرنسا الآن ) (العراق في وقت الحاضر) سواء اتخذ ذلك الحافز إعفاءات ضريبية (الضريبة السالبة) أو صفة علاوات عائلية تتصاعد وفقا لعدد الولادات[1].

### 3- الأهداف المالية:

تعد الموازنة المرأة العاكسة للمركز المالي للدولة بأنها وثيقة مالية تفضل وتعدد كل المصادر التي تدير الإيرادات العامة خلال السنة المالية. كما أنها تضع الجداول المفضلة للنفقات العامة والأغراض التي

[1]- عادل خليج العلى"المالية العامة والتشريع المالي والضريبي"، دار الجامد للنشرو التوزيع، طبعة الأولى، سنة ص 510.

اعتمدت من أجلها لذلك فهي تكشف بجلاء حقيقة الوضع المالي للدولة فتوازن الميزانية أي تقارب الإيرادات من النفقات يعطي انطباعا لسلامة المركز المالي للدولة إذا ما كانت الموازنة في حالة عجز أو فائض ولأي من هذين الفريضتين تأثيرات عدة على مختلف النواحي المالية والاقتصادية الأخرى. [1]

[1]- عادل خليج العلا، مرجع تم ذكره سابقا ص 511.

**المبحث الثاني: مبادئ ومراحل أعداد الميزانية**

إن في ميزانية أية دولة هناك مبادئ معينة لابد من أتباعها لكي تكون الميزانية العامة سليمة.

**المطلب الأول: مبادئ الميزانية العامة**

**1- مبدأ السنوية** :وتعني الحياة المالية للدولة (أي مدة سنة) وهي تمكن البرلمان من مراقبة الحكومة في أطار احترام قاعدة السنوية.

ونلاحظ أن فترة التنفيذ المالي للميزانية بفرنسا تبدأ مع بداية العام الميلادي (أول جانفي) وتعكس الأمر في ألمانيا وإيطاليا ولو لكسمبورج. . . أ خ

وفي الجزائر تنص المادة 3 من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية على مالي، «يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذلك الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال"و هو المبدأ الساري على الميزانيات الإدارة المحلية ومبدأ سنوية الميزانية ليس مطلقا، حيث ترد عليه بعض الاستثناءات، مثل نضام الميزانية لأثني عشرية في حالة عدم التمكن من المصادقة على الميزانية قبل بداية السنة المالية، إذا تترخص الإدارة العامة بفتح اعتمادا شهرية مؤقتة على حساب الميزانية المقبلة كما يعتبر استثناء من مبدأ السنوي الميزانيات المخصصة للبرامج والمخططات الاقتصادية والاجتماعية التي يستغرق

تنفيذها عدة سنوات.

**2- مبدأ الوحدة:**

نادى بهذا المبدأ الفقيه "ساي حيث قال: "أنه من الضروري حصر الميزانية ضمن بنود تسمح من خلالها التعرف على أهم ملامح الميزانية".

ومبدأ وحدة الميزانية يعني وضع بنود الإيرادات والنفقات في خطة واحدة بهذا يمكن تفسيره على أساس:

**أ) زاوية مادية:**

وتعني أن جميع العمليات المالية للدولة تجمع ضمن مشروع يخضع لرقابة البرلمان

ب) **زاوية شكلية:**

خضوع جميع العمليات المالية لقانون واحد هو قانون المالية ومن هنا تظهر أهمية مبدأ الوحدة من حيث الرقابة البرلمان واحترام مبدأ الوحدة من الزاوية المادية. [1]

القدرة على إخفاء العجز بطريقة تقديم الميزانية المتوازنة في الشكل العادي ثم تقديم موازنة أو مجموع موازنات تكميلية غير متوازنة تماما.

وفي الجزائر فأن هيئات الإدارة المحلية مثلا (البلديات، الولايات) ميزانياتها نظر لتمتعها بالشخصية المعنوية كما أن المادة 44 من القانون رقم 87-17 تسمح بإنشاء ميزانيات ملحقة حينما تنص على ما يلي :

"يجوز أن تكون موضوع ميزانيات ملحقة العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يصف عليها القانون الشخصية الاعتبارات والتي نشاطها أساس إلى أنتاج بعض الموارد أو تأدية بعض الخدمات المدفوعة الثمن يقرر أنشاء أو إلغاء ميزانيات ملحقة بموجب قوانين المالية".

3- **مبدأ العمومية (الشمولية)**: ويعني أن تتضمن الميزانية قسمين: أولهما خاص بالإيرادات والثاني بالنفقات دون الربط بحيث يظهر كل قسم مستقلا عن الأخر، وهذه الطريقة توضع نتيجة نشاط الدولة مما يسر مهمة البرلمان في الرقابة على البنود الميزانية ورقابة داخلية في مرحلة تنفيذ الميزانية، ويتعارض هذا المبدأ مع بعض القواعد وهي:

أ)-**عدم تخفيض الإيرادات والنفقات:** إذا طبقنا هذا المبدأ يجب تسجيل الإيرادات والنفقات بقيمتها الحقيقية ضمن الميزانية من الضرائب ونفقات التخلص من الطرف القديمة في حسابات الميزانية للحصول على دخل أضافي في هذه الحالة يمكن اللجوء إلى المصادر التمويلية الأخرى كالقروض لتمثيل دخل أضافي للميزانية والهدف من ذلك ضبط الموازنة العامة حيث تؤدي زيادة الإيرادات إلى التبذير والإسراف والعكس يؤدي نقص الإيرادات إلى عدم تقديم الدولة خدماتها على الوجه الأمثل[2].

ب)- **قاعدة عدم الرصد:** تمنع تغطية بعض أوجه الأنفاق عن طريق بعض الإيرادات أو العكس مما يخلق نوعا من عدم المساواة لصالح بعض الجهات العمومية فالهيئات المستفيدة من الإيرادات التي رصدت لحسابها يمكنها بسهولة الالتجاء للقروض لزيادة مواردهما كما يمنحها نوعا من الاستغلال

[1]- محمد الصغير بعلى ويسري أبو العلى "المالية العامة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 90-92.

[2]- محمود حسين الواري "تنظيم الإدارة المالية "، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى 2010م -1431ه ص 30-31.

وأفضلية بالنسبة للسلطات القائمة على تنفيذ الميزانية وهذه القاعدة طبقة في فرنسا واستعملت كسلاح للحكومة للوقوف ضد البرلمان مثال ذلك زيادة الضريبة المقررة لنفقات عامة كرسم المشروبات لتغطية نفقات الصحة، ويترتب على مبدأ عمومية الضريبة وفرة الحصيلة يسيرها على جميع المواطنين حسب ما يتوفر لديهم من عناصر الإخضاع بحيث يصعب إرجاع أدائها أو التهرب منها أو تجنبها. [1]

**4- مبدأ التوازن:**

يقصد بمبدأ توازن الميزانية أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة ولا تعتبر الميزانية محققة لمبدأ التوازن إذا ازداد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة فهذا يعبر عن وجود عجز في الميزانية وفي هذا الاتجاه تنص المادة 121 من الدستور حينما نصت على

ما يلي: "لا يقبل اقتراح تستهدف أي قانون مضمون أو نتيجة تخفيض الموارد العمومية، أو زيادة النفقات العمومية ألا إذا كان مرفق بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ مالية في فصل أخرى من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح أنفاقها "هو ما تؤكد المادة 139 من قانون الولاية بنصها على ما يلي :"يجب على المجلس الشعبي الولائي أن يصوت على الميزانية الولاية على أساس التوازن ".

**المطلب الثاني: مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة**

تمر الموازنة العامة للدولة بأربعة مراحل وهي على النحو التالي:

1- **مرحلة التحضير والأعداد:** من المتفق عليه أن تقوم السلطة التنفيذية بتحضير الموازنة وإعدادها ويرجع ذلك إلى العديد من المبررات:

أ- تقع مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية على السلطة التنفيذية، وللحكومة أن تضع من البرامج والسياسات من تراه كفيلا بتحقيق الأهداف المرجوة، لها أن تطلب ما تراه ضروريا لتنفيذ برامجها وسياساتها والقيام بوظائفها

ب- الحكومة أجهزة وإمكانيات فنية وإدارية قادرة على تحديد مقدرة القطاعات والفئات على تحمل الأعباء المالية الأمر الذي يمكنها من اختيار مصادر الإيراد

[1]- محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا "المالية العامة "، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط 01، 2011، ص 95-96.

ج- السلطة التنفيذية أقدر على معرفة حاجات المجتمع لذلك تتولى الحكومة مهام تحضير الموازنة وتبدأ هذه المرحلة عادة على مستوى أصغر الوحدات الحكومية، حيث تتولى كل مؤسسة أو هيئة أو وزارة أعداد تقديراتها لما يلزم من نفقات وما تتوقع أن تحصيل عليه من إيرادات خلال السنة المالية المطلوب أعداد موازناتها في مرحلة التحضير والأعداد للموازنة تسترشد الحكومة بمجموعة من المبادئ العامة وعدد من الأساليب الفنية والخبراء والمستشارين.

2- **مرحلة اعتماد الموازنة العامة:** تبدأ السلطة بمناقشة النفقات المقترحة في المشروع الموازنة ثم اعتمادها قبل النظر في جانب الإيرادات حتى يمكن تقدير هذه المصروفات على أساس حاجات المجتمع العامة ودون التنفيذ بقرار محدودية الإيرادات بعد ذلك تركز المناقشة حول المقترحات الإيرادات المختلفة لأجراء المفاضل بين البدائل لتمويل تلك النفقات، تعتبر موافقة البرلمان على الموازنة إجازة ينبغي الحصول عليها قبل البدء في تنفيذ الموازنة أي قبل بداية السنة المالية لذلك تنص الدساتير على ضرورة تقديم مشروع الموازنة قبل بداية السنة المالية بفترة تتراوح بين شهرين أو ثلاثة شهور على الأقل للسلطة التشريعية.

3- **مرحلة تنفيذ الموازنة العامة:** يقصد بتنفيذ الموازنة أجراء تحصيل الإيرادات ودفع النفقات التي أدرجت في هذه الموازنة بعد اعتمادها من قبل السلطات المتخصصة، أن أخطاء الإيرادات قد تعوض بعضها البعض، بحيث يزيد الإيراد في بعض البنود كما كان مقدرا ويقل في البعض الأخر، أما بالنسبة للنفقات فأخطاء التقدير لا تعرض ألا في حدود ضيقة وهذا يختلف من دولة الأخرى وحسب ضرورة والواقع أنه لعامل المرونة الذي ينبغي أن تتسم به الموازنة العامة أثره على التنفيذ، و هي ضرورة لضمان نجاح مرحلة التنفيذ.

4- **مرحلة الرقابة والمراجعة على الموازنة العامة للدولة:** تتحقق الرقابة المالية للسلطة التشريعية عن طريق قيامها بمناقشة مشروع الموازنة العامة قبل اعتماده وذلك للتأكد من أاستخدام الأموال العامة لصالح العام، وتتواصل عملية الرقابة عند تنفيذ الموازنة وذلك للتأكد من أنها لا تنحرف عن السياسة المرسومة، وأن الاعتمادات التي يتم إقرارها تستخدم في الأغراض التي أدرجت من أجلها مرحلة الرقابة تبدأ من بدأ أول مراحل الموازنة العامة، مرحلة الأعداد وتصاحب مرحلتي الاعتماد والتنفيذ وتتعاقب بعد ذلك من خلال مرحلة الحساب الختامي. [1]

[1]- محمود حسين الواري، المرجع ذكر سابق ص 31.

**المطلب الثالث: السلطة المتخصصة في أعداد الميزانية العامة**

لو استعرضنا من كان يجري في الماضي، لرأينا أن المشرعين الماليين لم يعتمدوا حلا واحدا حيث أن بعض الدساتير حصر حق المبادرة المالية بالسلطة التنفيذية في حيث البعض الأخر أشرك معها السلطة التشريعية، كما أن هناك دساتير حرمت البرلمان من حق اقتراح نفقات جديدة أو المناقشة في مشاريع الاعتمادات الإضافية في حين أن دساتير أخرى تركت هذا لباب مفتوح أما الوقت الحاضر

فأن معظم الدول تحصر مسؤولية أعداد الموازنة العامة بالسلطة التنفيذية، وأن تكتفي السلطة التشريعية بالمناقشة والمراقبة في أكثر الأحيان وهكذا أصبحت الصلاحيات بصدد الموازنة موزعة بصورة واضحة فالحكومة تعد الموازنة والبرلمان يقرها والحكومة تنفيذ الموازنة البرلمان يراقب ما إذا كان التنفيذ متفقا مع الإجازة التي أعطاها.

أما الأسباب التي دعت إلى تولي السلطة التنفيذية صلاحية أعداد الموازنة هي:

-أن الموازنة هي عبارة عن برنامج أعمال الحكومية طوال السنة المالية لموضوع من أجلها، و أعداد هذا البرنامج معناه أعداد سياسة الدولة في مختلف الحقول

-من يتولى تنفيذ هذا البرنامج يتولى أيضا أعداده ليكون مسؤولا عنه بصورة كاملة، إذا يخول سؤال السلطة التنفيذية عن سياسة لم تصنعها بنفسها بل فرضت عليها فرضا

-أن أعداد الموازنة بالنظر لارتباطها بالاقتصاد القومي في مجموعة والخطة الإنمائية، أصبح أمرا معقدا لا يستطيع كثيرا من ممثلي الشعب (النواب) الإحاطة بيه وفهمه على حقيقته[1].

-بإضافة إلى هذه الاعتبارات هناك محاذير تتعرض لها الموازنة في حالة أعدادها من قبل النواب الذين لهم سياستهم الانتخابية التي قد تلعب دورا في تخفيض الاعتمادات لكسب تأييد الناخبين على حساب المصلحة العامة بإضافة إلى ما تقدم، وإذا نظرنا إلى الموضوع من الناحية العملية، من الأفضل أن يترك للسلطة التنفيذية أمر تقدير النفقات وتدابير الإيرادات وبالتحديد أن تختص وزارة المالية بحكم مسؤوليتها بجباية الموارد العامة وإعادة تخصيصها على النفقات المختلفة فهي أكثر قدرة وإمكانية من أية وزارة أخرى بكيفية تنظيم وتوزيع الإيرادات العامة والنفقات العامة، وتحقيق القدر المناسب من التوازن بينهما فمن الطبيعي أن يوكل إلى وزير المالية مهمة أعداد الميزانية دون غيره من أعضاء السلطة التنفيذية،

[1]-محمود حسين الوردي، المرجع السابق، ص 45.

علما أن ما يقوم وزير المالية بأعداده ليس عملا نهائيا بل تبقى مهمة تعديل وتكييف ورفض ما تقوم به من صلاحية مجلس الوزراء الاتجاه السائد في مختلف الأنظمة في مختلف الأنظمة أن أعداد الميزانية والتحضير الأولي لما يتم بمعرفة السلطة التنفيذية

(الإدارة العامة) نظرا لما تتمتع بها من إمكانيات ووسائل تسمح لها بذلك.

-**في انجلترا:** يتمتع (وزير الخزينة) بسلطات واسعة في أعداد الميزانية.

-**في الولايات الأمريكية:** يقوم بذلك "مكتب الميزانية " التابع مباشر لرئيس الجمهورية.

**-في فرنسا:** لا يتمتع وزير الخزينة بالسلطات الواسعة التي يتمتع بها وزير الخزانة البريطاني، فهو يستطيع بعد ورود تقديرات نفقات الوزارات المختلفة أليه أن يقترح تعديلات عليها، فأن لم يوافق الوزير المختص على هذه التعديلات فأن الخلاف يعرض على مجلس الوزراء ليفصل فيه.

-**في الجزائر:** تعتبر وزارة المالية الإطار الرئيس لتحضير المشروع قانون المالية حيث يتمتع وزير المالية بصلاحيات واضحة:

أ) ففي مرحلة سابقة وطبقا للمرسوم رقم 84-341 المؤرخ في 17نوفمبر 1984 كانت لوزير الميزانية سلطات واسعة في تحضير الميزانية كما يتجلى من نص المادة 3 من ذلك المرسوم

ب) وفي مرحلة لاحقة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ 15فيفري 1995 المتضمن صلاحيات وزير المالية فأن تحضير الميزانية وأن من مشتلات وزير المالية، ألا أن ذلك أصبح يتم تحت سلطة رئيس الحكومة بعد أن أصبح الجهاز التنفيذي يتسم في قمة بالازدواجية رئيس الجمهورية، و رئيس الحكومة حيث أصبح لرئيس الحكومة دور الأشراف الأعلى على ذلك، من أجل تجسيد برنامج الحكومة يعتمد في أعداد مشروع الميزانية من طرف وزير المالية على جملة من المعطيات وهي :

**1-توجيهات المخطط السنوي:**

الذي يستند على الأهداف العامة المراد انجازها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية كما هي واردة في قانون كل مخطط سنوي

**2-توقعات مختلف القطاعات:**

تقوم مختلف الوزارات والقطاعات باقتراح توقعات سواء بالنسبة للنفقات أو الإيرادات الخاصة بها المبنية على الممارسات خلال الميزانية السنة ما قبل الأخيرة بالتفسير المخالف لمادة 120 من الدستور فأن الحكومة ملزمة بإيداع مشروع المالية لدى البرلمان قبل منتصف شهر أكتوبر من السنة السابقة للتنفيذ.

## المبحث الثالث: هيكل الميزانية العامة للدولة

التطور الذي حصل دور الدولة من الدول الحارسة إلى الدول المتدخلة، إلى الدول المنتجة، عكس اهتمام الماليين المتزايد بدارسة موضوع النفقات العامة والإيرادات العامة كأداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع مجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أن الميزانية العامة للدولة –حسب المشرع الجزائري –تشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة والمحددة سنويا بموجب قانون المالية باعتباره وثيقة تشريعية، قانونية وتنظيمية وهيكل الميزانية العامة في الجزائر يتكون من جانبين جانب النفقات العامة وجانب الإيرادات العامة

### المطلب الأول: النفقات العامة للدولة

#### أولا: تعريف

تعريفها "بأنها مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بأنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة "ونلاحظ أن الحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى، و من مرحلة تاريخية معينة إلى أخرى ويقوم بها شخص معنوي عام يهدف إلى تحقيق نفع عام، يرتبط بأهداف السياسية المالية المتفق عليها والمرتبطة بدورها بأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.[1]

#### خصائصها:

1-مبلغ نقدي: هي تكون بصدد نفقات عامة لابد للدولة من استخدام مبلغ من النقود ثمن للحوصل علا ما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير مرافقها.

2-الخزانة العامة : تعتبر نفقات الدولة وهي تباشر نشاطها العام نفقة عامة تلك التي تصدر من الوزارات والإدارات الحكومية وكذلك الهيئات والإدارات العامة.

[1]– عبد الغفور إبراهيم أحمد " مبادئ الاقتصاد والمالية العامة "، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 01، سنة 2009، ص 230.

3-هدف إشباع حاجة عامة: تستهدف النفقة العامة أساس إشباع الحاجات العامة في تحقيق النفع العام ولا يعتبر خروجها عن هذه القاعدة ما تقوم به الدولة في بعض الأحيان.

**أشكالها:**

تتخذ النفقات العامة بأحد أشكال أربعة التالية :

**1-الرواتب والأجور:**

وهي مبالغ تدفعها الدولة للمعاملين في أجهزتها على شكل رواتب مقابل حصولها على خدماتهم الحالية (الآنية) والسابقة (المتقاعدين)

**2-أثمان مشتريات الدولة :**

وهي مبالغ تدفعها الدولة لشراء البضائع (من الآلات والأدوات والخدمات ) التي تحتاجها الدولة ومرافقها العامة.

**3- الإعانات والمساعدات:**

وهي نفقات تصرفها الدولة وتمنحها لهيئات عامة أو خاصة دون الحصول على مقابل والهدف من تقديمها هو دعم الصناعات الوطنية وبأهداف اقتصادية وتدفع بشكل دفعات نقدية أو عينية.

**4- تسديد الدين العام وفوائده:**

ويتمثل بما تسندينه الدولة من أموال لتمويل مشاريعها أو موازناتها العامة، وهذه الديون قد تكون داخلية أو خارجية كالقروض المحلية أو الدولية لذلك تخصص الدولة جزءا من نفقاتها السنوية لتسديد الدين العام وفوائده المستحقة. [1]

**ثانيا: تقسيمات النفقات العامة**

تختلف تقسيم النفقات العامة بين الدولة وأخرى تبعا لحاجات كل دولة

**أ-التقسيمات النظرية للنفقات العامة :**

[1]- عاد محمود القيسي " المالية العامة والتشريع الضريبي "، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 08، 2011، ص 40.

**1-من حيث أثارها الاقتصادية:**

- نفقات حقيقة: تخصص من ثروات الدولة كالرواتب.

-نفقات صورية : تغير من شكل الثروة كنفقات أنشاء السكك الحديدية .

**2-من حيث الهيئة التي تقوم بها:**

-نفقات قومية: تقوم بها الحكومة المركزية وتهم الشعب بأسره .

-نفقات محلية: تقوم بها الهيئات المحلية وتهم السكان منطقة معينة .

**3-من حيث أغراضها:**

-النفقات العامة: نفقات الإدارة الحكومية .

-نفقات الأمن العام: نفقات الدفاع والأمن والعلاقات الخارجية.[1]

-نفقات الرخاء العام: نفقات تحسين وضع الشعب من كافة الوجوه.

-النفقات العادية: تتكرر كل سنة كالرواتب.

-نفقات غير عادية أو الاستثنائية: لا تتكرر كل سنة كنفقات الحروب.

**ب- التقسيمات الوضعية للنفقات العامة :**

**1-** التقسيم الإداري: أي تقسيم النفقات حسب تقسيم المرافق العامة

**2-** التقسيم الوظيفي: ويعتمد كلفة كل مهمة ونسبتها لمجموع النفقات

-الإدارة العامة والسلطات العمومية

-القضاء والشرطة والأمن العلاقات الدولية

**3-** التقسيم الاقتصادي: يعتمد التقسيم حسب تدخل الدولة في مختلف الحقول

-النفقات الأزمنة لسير الإدارة.

-النفقات التجهيز والإنشاء. [2]

**المطلب الثاني: الإيرادات العامة للدولة**

[1]- عبد الغفور ابراهيم أحمد "مبادئ الاقتصادية والمالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، ط01، 2009، ص 232.

[2]- مرجع ذكر سابقا، ص 233.

**أولا: تعريف**

تمثل الإيرادات العامة "مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة أو الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك. سواء قروض داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية لتغطية الأنفاق العام خلال فترة زمنية معينة وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية وبذلك يتضح أن الإيرادات العامة متنوعة ومتعددة. [1]

**ثانيا: تقسيمات الإيرادات العامة**

**أولا: إيرادات الدولة من أملاكها (الدومين):**

تحصل الدولة على جزء من إيرادها من دخل الأموال المملوكة لها وتقسم ممتلكات الدولة أي كانت طبيعتها عقارية أو منقولة إلى قسمين :

أ- **الأملاك العامة (الدومين العام)** :

ما تملكه الدولة من أموال مخصصة ومعدة للاستعمال والنفع العام وهي الأموال التي لا يجوز بيعها أو إيجارها أو استئجارها أو تملكها بالتقادم والتصرف بها...الخ.

وتخضع لأحكام القانون العام مثلا الطرق العامة الجسور والحدائق والشواطئ والموانئ والأنهار أي تلك الأموال التي ينتفع بها الأفراد دون مقابل. [2]

**ب-الأملاك الخاصة (الدومين الخاص ):**

فيراد بها الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة كالملكية لأفرد، المماثلة وتتولى بهذه الأملاك الأراضي الزراعية والمناجم والمصانع والإرادات المالية (أسهم والسندات )، و سواها من ممتلكات الثابتة أو المنقولة وهذه الأموال هيا في الغالب أيراد على الدولة بنتيجة استثمارها.

فغاية الأملاك العامة هي منفعة عامة لكافة المجتمع والدولة.

وغاية الأملاك الخاصة هي الاستثمار وجني الأرباح للدولة.

**ثانيا: الضرائب:**

[1]- مرجع ذكر سابقا ص 236.

[2]- عاد حمود القيسي "**المالية العامة والتشريع الضريبي** "، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط08، 2011، ص 70.

أذن فالضرائب بأنها " فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية وبصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون منفعة ولديها عدة خصائص منها:[1]

1- **إجباريا:** أن يكون التزام بأداء الضريبة على جميع مكلفين
2- **نقديا** :هي عبارة عن مبلغ من النقود يؤديه الفرد إلى الدولة
3- **بلا مقابل:** أي أن ما يدفعه الفرد كضريبة لا يخلق منفعة شخصية
4- **بصورة نهائية** : تعني أن مبلغ الضريبة الذي يدفع إلى الدولة يخرج عن ملكية الفرد بصفة نهائية

**ثالثا: القروض:**

يعرف القرض بأنه "عقد دين مالي تستدينه الدولة أو أحدى هيئاتها العامة للجمهور أو المصارف المحلية أو الدولية، مع الالتزام برد قيمته ودفع فوائد عنه طيلة فترة القرض في التاريخ المحدد وفق لشروط العقد".

ويتصف بعدة شروط أهمها ما يلي :

1-أن تحدد مبلغ القرض

2- أن تحدد سعر الفائدة مع مراعاة لحالة السوق المالية وظروف الطلب والعرض

3-أن تحدد سعر الإصدار (أي القيمة الاسمية لكل سند من سندات القرض، نوع سندات المصدرة وفئاتها) وما يتعلق بالنفقات.

4-أن تحدد طريقة الاكتتاب.

**رابعا: الرسوم :**

يمكن تعريفه" بأنه مبلغ من المال يدفعه الفرد إلى الدولة أو لأي سلطة عامة جبرا مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها له الدولة، ويترتب عليها نفع خاص إلى جانب نفع عام " ويتميز بالخصائص التالية:

1-أن الرسم هو مبلغ من المال، أي مبلغ نقدي

2- أن الرسم هو إجباري، يلتزم الأفراد بدفعه إلى الدولة

3-الرسم يدفع مقابل انتفاع الفرد بخدمة معينة

[1]- محمد عباس محرزي " **أاقتصاديات مالية العامة** "، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 05، 2010، ص 17

4-يترتب على الرسم تحقيق نفع خاص إلى نفع العام[1]

**خامسا: إيرادات الدولة النقدية:**

تهتم الدولة من خلال ممارستها للسلطة النقدية أيراد نقديا يكون أحد أنواع الإيرادات العامة، فلم يعد عمل الإدارة النقدية مقتصرا على القيام بدور الصندوق المركزي، بل أصبحت تؤثر على السوق المالية.

وأهم إيرادات الدولة النقدية هي:

1-سندات الخزينة التي تصدرها الدولة لتأمين المال الازم لنفقاتها العاجلة كالجباية الضرائب والرسوم

2-أصدارة النقد : حيث تلجأ الدولة بسلطاتها النقدية إلى تغطية الفرق بين النفقات والإيرادات بأن تطلب من المصرف إصدار نقد تعادل قيمته حجم العجز الحاصل.[2]

**المطلب الثالث: تنفيذ الميزانية**

تعتبر من أهم المراحل وأكثرها خطورة ويقصد بها وضع بنودها مختلفة موضع

التنفيذ وتختص بها السلطة التنفيذية

**أولا: تحصيل الإيرادات**

تختلف القيمة القانونية لإجازة السلطة التشريعية لإيرادات الواردة في الميزانية عن قيمتها فيما يتعلق بالنفقات فأجازتها للنفقات، تعني مجرد ترخيص للحكومة بالأنفاق في حدود المبالغ التي تم اعتمادها أما أجازتها الايرادات فهي تنشئ التزاما على عاتق الحكومة بضرورة تحصيل كافة المبالغ الواردة في الإيرادات ويتم تحصيل الإيرادات العامة بواسطة موظفين مختصين في وزارة المالية مباشرة أو تابعين لجهات حكومية تنبع وزارة المالية ويجب مراعاة عدة قواعد عامة في عمليات تحصيل الإيرادات العامة تتمثل في :

[1]- بختي سمير، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة في الجزائر خلال (2000-2015)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة 2017/2016.

[2]- عبد الغفور إبراهيم أحمد "مبادئ الاقتصاد والمالية العامة "، دار زهران للنشر والتوزيع، ط01، 2009، ص 254.

1- أن يتم تحصيل الإيرادات في مواعيد معينة وطريقة معينة وفقا لنص القانون.

2- يجب تحصيل مستحقات الدولة في نشوء حقوقها لدى الغير وقد ضمن الشروع حق الدولة في تحصيل إيراداتها في أسرع وقت ممكن بإعطاء الحكومة حق امتياز على أموال المدين عن سائر الدائنين، كما أعطاها الحق في أجراء الحجر الإداري لتحصيل ديونها.

3- لضمان دقة وسلامة التحصيل، فانه من المقرر وفقا للقواعد التنظيمية، الفصل في عمليات التحصيل بين الموظفين المختصون بتحديد مقدار الضريبة والآخرين المختصين بجبايتها.

**ثانيا: تقدير النفقات**

إن إجازة السلطة التشريعية لاعتماد النفقات لا يعني التزام الدولة بأنفاق كافة مبالغ الاعتمادات ولكنه يعني الإجازة والترخيص للدولة بأن تقوم بنفقاتها العامة في حدود هذه المبالغ دون أن تتعداها بأي حال من الأحوال، فأن الدولة غير ملزمة بأنفاق كافة المبالغ المعتمدة فقد نظم القانون عمليات صرف الأموال العامة على أربع خطوات هي :

**1-الالتزام :**

ينشأ الالتزام نتيجة قيام السلطة الإدارية باتخاذ قرار لتحقيق عمل معين يستلزم إنفاق من جانب الدولة مثال ذلك القرار الصادر بتعين موظف عام أو بالقيام ببعض أعمال المنفعة العامة مثل إنشاء طرق أو جسور....الخ، أي أنها تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة فالتزام هنا يعتبر إداري.

**2-التصفية:**

بعد الالتزام تأتي التصفية أي بتحديد مبلغ النفقة الواجب على الدولة دفعها فيتم تقدير المبلغ المستحق للدائن خصمه من الاعتماد المقرر في الميزانية مع ضرورة التأكد من أن شخص الدائن غير مدين للدولة.

**3-الأمر بالدفع:**

بعد أن يتم بتحديد مبلغ النفقة أو الدين، يصدر قرار من الجهة الإدارية المختصة يتضمن أمر بدفع مبلغ النفقة ويصدر هذا القرار عادة من وزير المالية أو من ينوب عليه

**4-الصرف:**

يقصد بالصرف أن يتم دفع المبلغ المحدد في الأمر عن طريق موظف تابع لوزارة المالية ومن يقرر أن يقوم بعملية الصرف موظف غير الذي يصدر عنه أمر الدفع منها للتلاعب وغالبا ما يتم هذا في صورة، إذن على البنك المركزي الذي تحتفظ فيه الدولة بحساباتها[1].

**خلاصة الفصل:**

إن تطور دور الدول في المجتمعات الحديثة خاصة منه الدور الاقتصادي، أدى إلى بروز الأهمية البالغة التي تعطي للميزانية العامة باعتبارها أداة هامة ومؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا تمثل الميزانية العامة أسلوبا منظما من الإجراءات لوضع مقترحات بتقدير النفقات.

و الإيرادات العامة لفترة زمنية مقبلة، تقوم بأعدادها السلطة التنفيذية ولقد حولنا في هذا البحث إبراز أهم الجوانب المتعلقة بالميزانية العامة بما تحتويه من نفقات وإيرادات.

[1]–عبد الغفور إبراهيم أحمد، المرجع السابق، ص 256.

# الفصل الثاني

## عموميات حول البترول

**تـــمهيد:**

يعتبر البترول من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وذو أهمية إستراتيجية باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة كما ترتبط هذه الأهمية بعوائد وكبيرة، وبما يمكن أن ينتج عنه من طاقة وهذا ما جعله يكتسب مكانة هامة ضمن اطر التجارة الخارجية، وتشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية وقد أدت هذه الأهمية الخاصة للبترول إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام، وذات ميزة خاصة. ومن هذا سنتطرق في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: ماهية البترول.

المبحث الثاني: تطورات الصناعة البترولية في الجزائر.

المبحث الثالث: أسعار البترول.

## المبحث الأول : ماهية البترول

يعتبر البترول من أسس الطاقة حيث يعد موردا طبيعيا وله أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية تعتمد عليه معظم الشعوب العالم في استعماله.

### المطلب الأول : نشأت ومفهوم البترول

**أولا نشأت :** تؤكد الدراسات والبحوث الجيولوجية أن التكوين الطبيعي للبترول يرتبط ارتباطا ووثيقا بالطبقات الرسوبية البحرية أو المتاخمة والقريبة للبحار، ويعتبر ذلك الأهمية المتزايدة لعمليات البحث عن البترول في المناطق المغمورة offshore وازدياد الخلافات الدولية، بالتبعية حول حدود المياه الإقليمية لكل دولة وخاصة في المناطق الفنية بالاحتمالات البترولية مثل الخليج العربي ومع ذلك فيعني الإشارة إلى أن وجود الطبقات الرسوبية لا يكفي وحده لقيام احتمالات بترولية وإنما ينبغي أن يكون قد طرأ على هذه الطبقات تغيرات أرضية تشير إلى وجود مصايد بترولية.

وعلى وجه العموم، تقاس أهمية الطبقة الحاملة للبترول بعاملين أساسين هما: السمك trichines والقدرة السامية prosity فكلما أزداد سمك الطبقة الحاملة للبترول وأزداد حجمها ازداد حجم البترول الكامن فيها وكلما ازدادت القدرة السامية للطبقة ازدادت غزارة البترول المتدفق منها.[1]

**ثانيا: مفهوم البترول**

1-البترول pétroleur كلمة من أصل لاتيني ومعنا ها زيت الصخر ويوجد عادة عند سطح الأرض أو في باطنها، وقد يتخذ البترول شكلا سائلا وعندئذ يسمى بالزيت الخام coude oïl أو يأخذ شكلا غازيا وحينئذ يسمى الغاز الطبيعي Natural gaz. [2]

و أول من أستعمل تعبير ًالزيت الصخري ً هو عالم التعدين الألماني احريكولا (Agricola 1557) في اطروحته حول استخراج البترول وسبل تكريره

– البترول مادة بسيطة ومركبة، لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون وهو في نفس الوقت مادة مركبة لأنها مشتقة تختلف باختلاف التركيب الجزئي للبترول وأيضا يسمى الزيت الخام وهو سائل دهني قابل لاشتعال له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر،

[1]– كامل بكرى، محمود يونس، عبد النعيم مبارك "الموارد واقتصادياتها "،دار الجامعية للطباعة والنشر، ط 01، 2010، ص 178.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 179.

كما تختلف لزوجته تبغا لكثافته النوعية، والبترول في صورته الخام، غير مفيد والاستفادة منه تتم معالجته بمجموعة العماليات، والتي يطلق عليها تكرير البترول وينتج عنها مجموعة من المشتقات المفيدة.

**جدول (2-1) تاريخ اكتشاف النفط في عديد من دول العالم**

| البلدان | التواريخ |
|---|---|
| و. م. أمريكية | 1859 |
| مملكة رومانيا | 1859 |
| كندا | 1858 |
| القوقاز (القيصرية) | 1873 |
| البيروا | 1869 |
| إيران | 1908 |
| مصر | 1911 |
| العراق | 1937 |
| الكويت | 1983 |
| المغرب | 1943 |
| الجزائر | 1945 |

**Source: collection microsoft encarta, 2006 petrol.**

**أهمية البترول في الاقتصاد:**

**1-أهمية البترول على الصعيد الاقتصادي:**

إن أهمية البترول الاقتصادية تتجسد في العناصر الآتية:

أ-النفط كمصدر رئيسي للطاقة: تشكل الطاقة برأي العلماء الاقتصاد عاملا جيدا في عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض العمل ورأس المال والتنظيم وكل فائدة من رأس المال فذلك لفائدة من دون

طاقة، وتعتبر الطاقة الالكترونية لحد الآن الأوفر والأسهل والأفضل، كما أن تبعية المجتمع المصري حيال البترول أصبحت وثيقة يعتبر استهلاكه المعيار للتقدم الاقتصادي وتراجع أهمية إلى مزايا التي يتمتع بها ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة على النفط أكثر من أي مصدر طاقوي، تكلفة إنتاج البترول أقل من تكلفة إنتاج البدائل الطاقوبة، البترول مصدر العديد من المنتجات الأخرى.

**ب–البترول مادة أساسية في الصناعات:**

يعتبر البترول الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك آلات في المصانع و بدونه ستتوقف الصناعة وبشكل شبه تام، والأنشطة التي تعتمد على المنتجات البترولية هي الصناعات البتر وكيماوية (صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناع، صناعة النسيج الصناع، صناعة المستحضرات الطبية).

**ج–البترول مصدر للإيرادات المالية:**

تتجسم هده الأهمية في اقتصاديات البلدان المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على البترول في الدخل الوطني والتراكم الرأس مالي ،وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية، وتحصيل الإيرادات المالية المختلفة يكون سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ،كأرباح وضرائب، أو ضرائب على الاستهلاك ك بنسبة لدول المستهلكة.

**د–البترول سلعة رئيسية للتبادل التجاري:**

يعبر البترول ومشتقاته سلعة تجارية لها دور فعال في تشيط وتطوير عملية التبادل التجاري سواء كان على النطاق الدولي أو المحلي، لان البترول ومشتقاته يتم تداوله في كل دول العالم، حيت تكون السلعة الرئيسية في الصادرات البلدان المنتجة والمصدر الأول في ميزان مدفوعاتها[1].

**2–أهمية البترول على صعيد الاجتماعي:**

يتمثل دور البترول على صعيد الاجتماعي من خلال المظاهر الآتية:

[1]–وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي واستراتيجيات البلدية في قطاع المحروقات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2013، ص 69.

**-دور البترول في قطاع الموصلات:**

يعتبر النفط بمثابة المحرك الرئيسي للنقل الحديث، حيث يستحوذ هدا الأخير على الحصة الأكبر الاستهلاك العالمي لنفط، فسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل:

البترين، المازوت والديزل، والكر وزين.

**-دور المشتقات البترولية في الحياة اليومية:**

تتنوع الاستعمالات المشتقات النفطية في حياة اليومية مثل :البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي والأسمدة ومن غير ممكن الاستغناء عنها. [1]

## 3-أهمية البترول على صعيد السياسي:

إن مسألة الفصل بين السياسة والنفط أمر لا يمكن تصوره على الإطلاق "فالنفط أصبح مادة إستراتيجية وسياسية بقدر ما هو مادة اقتصادية تجارية، حيت وبهذا الصدد يقول الدكتور محمد الرميحي في كتابه النفط ولعلاقات الدولية" مازال النفط كمادة خام حيوية للبشر يثير النقاش في الميدان السياسية اكتر مما يثيره في الميدان السياسة أكثر مما يثيره في الميدان الاقتصاد ، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل اكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية، فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى، وليس لها علاقة بميكانيكية قواعد السوق الكلاسيكية المعروفة. [2]

## 4-أهمية البترول على صعيد العسكري:

يعادل الطلب العالمي عن النفط ذو طبيعة عسكرية حوالي **5%** من الاستهلاك العالمي ويزداد في حالة الحروب، ويضل الوقود النفاث من الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر لوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية ،كما أن من بين ابرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط.

---

[1] -حمادي نعيمة، تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على تمويل التنمية في دول العرب خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، 2008، ص 98.

[2] -وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي، واستراتيجيات البلدية في قطاع المحروقات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص 75.

**الأسواق البترولية العالمية:**

بما أن النفط سلعة إستراتجية هامة ،فان دراسة السوق النفطية ضرورة ملحة في للاقتصاد الحديث ،حيت إنها لا تعرف الاستقرار لأن سلوكها يخضع لمصالح منظمات والشركات الدول المستهلكة والمنتجة للنفط ،كما أنها تشهد أزمات متتالية نتيجة تشابك العوامل المؤثرة عليها ، وتضارب المصالح بين الطرف المنتج والمستهلك.

**المطلب الثاني: وسائل البحث عن البترول ومراحل الصناعة**

**أولا : وسائل البحث عن البترول**

هناك مجموعة عن الطرق الاستكشاف للبترول والتي تشمل على الوسائل المختلفة العلمية والفنية للكشف عن هذه المادة كما أن هناك مجموعة من المراحل المتسلسلة للحصول على أنواع معنية من البترول تختلف نوعيتها حسب درجة الكثافة وكذا نسبة الكبريت والشوائب.

**طرق اكتشاف البترول :**

تراجع معرفة الإنسان بالبترول إلى بداية التاريخ، إذا كان البترول يترسب في باطن الأرض في العديد من مناطق تواجده مكونه بحيرات أو أبار سطحية وقد استعمل الإنسان البترول لأغراض الطلب والتشديد من البترول طاقة ومادة خام بسواء وتسعى طرق التنقيب مهما كانت تسميتها إلى اكتشاف المناطق التي تكون مؤهلة لتجميع البترول وتخزينه وسنتطرق إلى 03 طرق هي:

**أ-المسح الجوي والاستشعار من بعد :**

تبدأ هذه الطريقة باستخدام الطائرات للاستشعار عن بعد أو الأقمار الصناعية إن وجدت، حيث يتم تصوير المنطقة المراد البحث فيها عن البترول من الجو وذلك عن طريق آلات تصوير خاصة ثم يتم دراسته لهذه الصورة التي يمكن من وضع خرائط جيولوجية توضح ملامح السطح الجيولوجي، و بذلك يتمكن الجيولوجيون والفنيون من تحديد أفضل لهذه الأماكن للبحث عن البترول فيها.

**ب-المسح الجيولوجي السطحي:**

بعد المسح الجوي وتحديد أفضل الأماكن لاحتمال وجود البترول فيها يقوم الجيولوجيون بوضع خرائط تبين ظواهر الصخور في هذه الأماكن ثم يأخذون عينات من هذه الصخور لفحصها في المعامل

ومن المعلومات المستخلصة من ذلك يتمكن الجيولوجيون من وضع خرائط تحدد الأماكن الملائمة لتجميع البترول.

**ج- المسح الجيو فيزيائي:**

وتعتبر هذه الطريقة الأكثر استعمالا عند الكشف عن البترول وهي بدورها ينقسم إلى عدة طرق التالية :

-الطريقة المغناطيسية: تعتمد هذه الطريقة على قياس درجة واتجاه المغناطيسية الأرضية التي تعكس بدورها الطبقات الأرضية حيث أن كل طبقة من هذه الطبقات خواص مغناطيسية تختلف عن غيرها وهذه الطريقة لا تكتفي لوحدها للكشف عن البترول[1].

الطريقة الجاذبية: تعتمد عن قياس التفاوت البسيط في قوة الجاذبية الأرضية حيث تتغير حسب تغير نوع الصخور الموجودة في مكان البحث.

**الطريقة السيموجوافية :**

وتسمى الطريقة الزلزالية، وتقوم على أحداث هزات زلزالية صناعة في الطبقات الأرضية باستخدام بعض المتفجرات، كالديناميت مثلا ثم العمل على استقبال وتسجيل أجهزة

الاستقبال لصدي صوت هذه الهزات التي يحدثها الزلزال الصناعي وتعمير هذه الطريقة من أدق الطرق الجيوفيزيائية المستخدمة في الكشف عن البترول[2].

**ثانيا : مراحل صناعة البترول**

وتعني بصناعة البترول سلسلة العمليات الأزمة كي تحول المادة الخام المستخرجة من باطن الأرض إلى المستهلك بشكل سلعة صناعية جاهزة لاستهلاك أو نصف المصنعة كمادة أولية لصناعة أخرى وهي تعتمد بخطوط عريضة على 06 مراحل أساسية:

[1]- زيتوني هوارية "**أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات** "الاقتصاد الجزائري نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في الاقتصاد والتنمية، جامعة تيارت 2010-2011 ص 03.

[2]- عبد العزيز مؤمنة "البترول والمستقبل العربي "، حقوق الطبع والنشر والترجمة، بيروت، لبنان، سنة 1999، ص40-41.

**المرحلة الأولى: البحث والتنقيب:**

إن هذه المرحلة هي أول مراحل الصناعة النفطية والهدف منها معرفة تواجد الثروة البترولية وتحديد أماكنها جغرافيا في طبقات الأرض وتخضع هذه المرحلة إلى عمليات تقنية وفنية معقدة تتطلب كثيرا من الخبرة والتدريب.

**المرحلة الثانية: الاستخراج أو الإنتاج:**

تهدف هذه المرحلة إلى استخراج البترول من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهزا للنقل أو التصدير أو التصنيع وهذه المرحلة مرتبطة بالمرحلة الأولى وتخضع لعمليات الأبحاث المستمرة حول الطرق المثلى الواجب أتباعها لتحسين اقتصاديات هذه الصناعة.

**المرحلة الثالثة: النقل البترولي:**

تهدف إلى نقل النفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكرير أو استهلاكه، ويتم ذلك بواسطة تكوين المنشآت مع توفير مختلف الوسائل لنقل البترول بأنواعها البرية (الأنابيب) والبحرية (السفن)، فهي من اختصاص قائم في حدود ذاته يتطلب خبرة متينة ميكانيكية كثيرة التعقيد.

**المرحلة الرابعة : التكرير أو التصفية النفطية**

هي المرحلة التي يتم من خلالها تصنيع البترول في المصافي التكريرية بتحويله من صورة الخام إلى المنتجات السلعية النفطية المتنوعة ويطلب عليها مرحلة الصناعة التحويلية من أجل حصول على المنتجات البترولية بأنواعها المختلفة[1].

**المرحلة الخامسة : التسويق والتوزيع**

تعتمد هذه المرحلة على إيجاد أسواق الاستهلاك والأقنعة الخاصة لتسويق المنتجات فيها إذا يطلب منها الوصول إلى المصانع والمنازل والتجمعات الصناعية التي تعتمد على البترول ومنتجات كمصدر للطاقة أو للمواد الأولية.

[1]–رحمان أمال، النفط والتنمية المستدامة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ديمبر 2008، ص 181.

**المرحلة السادسة: صناعات البتر وكيماوية:**

أدى تطور الصناعات البتر وكيماوية في البلاد الصناعية المتقدمة إلى نشوب هيكل جديد من الصناعات التي باتت تنتج سلعا ضرورية لتلبية النمط الاستهلاكي العالمي، من بينها: صناعة الأصباغ والدهون والبلاستيك والمواد والغازية والأدوية والمستحضرات الطبية، والمواد التنظيف. . . . . الخ ولكن القول أن تطور هذه الصناعة بلغ حدا جعل ما يكتب عنها اليوم مادة قديمة غدا يلزمها تجديد في المعلومات.

**المطلب الثالث: الدول المنتجة والمستوردة للبترول**

**جدول (2-2) أهم البلدان المصدرة للبترول**

| البلدان | قيمة التصدير ( ملايين الدولارات سنة 2016 ) |
|---|---|
| السعودية | 136. 2 عام 2016 |
| إيران | 10250000 |
| فترويلا | 2216000 |
| نيجيريا | 1476000 |
| ليبيا | 250000 |
| الكويت | 3220000 |
| العراق | 4136000 |
| الأمارات العربية المتحدة | 2820000 |
| الجزائر | 171000 |
| كند | 3193000 |
| اندونيسيا | 847000 |
| قطر | 639000 |
| الأكوادور | 585000 |

**المصدر**: منظمة الدول العربية المصدرة للبترول opec

تتصدر السعودية لائحة أكثر الدول تصدرا للبترول حيث تساهم في السوق العالمي بنحو 20.1% بأرباح قدرت ب 2.136 مليار دولار 2015، ويمثل 5 مصدرين فحسب 50% من جميع الصادرات وتساهم الجزائر بأرباح قدرت بـــ 171 ألف مليار دولار وهي في المرتبة التاسعة بنحو 1.9 مليون برميل يوميا.

**جدول (2-3) أهم الدول المستوردة للبترول**

| البلدان | قيمة المستوردة (ملاين الدولارات) |
|---|---|
| الولايات المتحدة | 36 .12 |
| اليابان | 30.5 |
| ألمانيا الغربية | 51 .2 |
| فرنسا | 89 .1 |
| بريطانيا | 56 .1 |
| ايطاليا | 57 .1 |

**المصدر** : منظمة الدول العربية المصدرة للبترول OPEC

تحتل فرنسا قيمة 89.1م وهي موقع الصدارة بالنسبة إلى الدول المستوردة لنفط في العالم تليها إيطانيا بقيمة 57.1 م وبعدهابريطانيا في المرتبة الثالثة بقيمة 56.1 م.

**أولا: منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (opec)**

تأسست منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) يوم 14سبتمبر أيلول 1960 بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط في حينه (السعودية، إيران، العراق، الكويت، فترويلا ) في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد، وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها، وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى وللسيطرة بشكل أكبر على أسعار البترول وترتيبات الإنتاج تعتبر الدول الخمس التي حضرت اجتماع عام 1960 والتي وقعت اتفاقية أنشاء المنظمة هي الدول المؤسسة وتضم المنظمة حاليا أثنى عشرة دولة هي : قطر، اندونيسيا، ليبيا والأمارات والجزائر والنيجيري وأنغول.

إضافة إلى الدول الخمس المؤسسة وانتقل مقرها عام 1965 من سويسرا إلى العاصمة النمساوية فيينا وتصنف الأوبك على أنها منظمة حكومية وفقا للنظام الدولي، و بموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة والمنظمة ليست مؤسسة تجارية ولا تدخل في عمليات مادية وتجارية ويعتبر الأمين العام للمنظمة هو الشخص القانوني المسؤول عن أعمالها كما أن موظفيها يعدون موظفين مدنين دوليين وتوفر دول أوبك حاليا 40 من النفط العالمي ولديها احتياطات أكيدة تمثل 80 من نفط العالمي وتتكون المنظمة من ثلاثة أجهزة هي:[1]

**1-المجلس الوزاري:**

وهو السلطة العليا للمنظمة ويتكون من وفود تمثل الدول الأعضاء وبموجب دستور المنظمة يعقد المجلس الوزاري اجتماعين عادين كل سنة، وقد ينعقد المجلس في دورة غير عادية بناء على طلب أي دولة عضو في المنظمة بواسطة الأمين العام للمنظمة الذي يقوم بالتشاور مع رئيس المؤتمر.

**2-مجلس المحافظين:**

يتكون من مندوبين يرشحون من قبل حكوماتهم، ومن حق المجلس الوزاري للمنظمة أن يشكل أجهزة متخصصة كلما تطلبت الظروف ذلك.

**3-السكرتارية:**

تتكون من الأمين العام ورؤساء الإدارات وبقية الموظفين المعارة خدماتهم من الدول الأعضاء وتضم سكرتارية المنظمة خمسة أقسام رئيسية، وتباشر أعمالها ونشاطها ضمن حدود المواد الخاصة بها في دستور وعلى ضوء تعليمات مجلس الحافظين. [2]

**أهداف المنظمة الدولة المصدرة للبترول (opec).**

وقد تثبت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة:

1-توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية المصالح الفردية و الجماعية مع تحسين العائدات للبترول لدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياستها البترولية العامة لاستفادة من هذه الثروة

[1] -https://goo. g/d5cgwp 25/02/2019

[2] -نفس المرجع السابق، تاريخ 2019/02/25

2- العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق.

**3**-زيادة قدرة مصافي النفط في البلاد المنتجة.

4-العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية

5-فرض الرقابة على ثرواتها النفطية وعمليات والاستخراج والنقل والأسعار[1].

أما على الصعيد الجزائري فيمثل قطاع المحروقات ركنا هاما في الاقتصاد الجزائر حيث يمثل أكثر من ثلث الثروة الوطنية ويزود ميزانية الدولة الجزائر بثلث من مورده.

[1]-الوناس سهام، باحثة العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وعلاقات عامة، الجزائر، جامعة باتنة 01.

## المبحث الثاني: تطور الصناعة البترولية في الجزائر.

عرفت الصناعة البترولية في الجزائر تطور كبيرا منذ الاستقلال إلى الوقت الحاضر فعندما تحصلت على الاستقلال وجدت نفسها أمام اقتصاد مقيد بقيود ثقيلة من عهد الاستعمار الفرنسي إذا تم عزل القطاع البترولي عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

### المطلب الأول: تطور إنتاج البترول في الجزائر

#### أولا : إنتاج البترول في الجزائر.

تحقق أو كشف للبترول عام 1945 وهو نقل برقة للغاز الطبيعي وفي نفس العام اكتشف حقل حاسي مسعود وهو أكبر حقول الجزائر ولهذا رأت الحكومة الفرنسية تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء الاكتشاف المزيد من الثروات البترولية وفي سبيل تحقيق هذا الهدف صدر قانون البترول الصحراوي عام 1948 لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي وأولى محاولات البحث والتنقيب عن البترول بدأت عام 1913 وكان أو إقليم أجرى فيه البحث هو الإقليم الغربي

من منطقة غيلزان وضلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة وعين الفكرون وسيدي عيش و لم تسعر هذه المحاولات عن أي اكتشاف وفي عام 1946 أكتشف شركة بترول لصور لفرنسية أول حقل بترولي في واد قطران ثم برقة بالقرب من عين صالح عام 1952 وابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين ( الشركة الفرنسية للبترول –الجزائر ) و الشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر وضلت تتابع أبحاثها إلى عثرت على حقل أيجلس 1954 وحاسي مسعود تيقنت ورين في 1957 وزار زنين وبدأ الإنتاج البترولي بتزايد منذ اكتشاف هذه الحقول:[1]

#### 1–حقل حاسي مسعود :

اكتشف هذا الحقل شركة البترول الفرنسية الجزائر ً والشركة الأهلية للتنقيب عن البترول الجزائر واستغلاله ويعتبر هذا الحقل أمل فرنسا حيث أعلنت الحكومة الفرنسية بأنه لو أمكن نقل هذا البترول إلى ساحل البحر لتم الاستغناء عن البترول.

[1]– يسرى محمد أبو العلا "**نظرية البترول** "، دار الفكر الجامعي، ط 01، 2008، ص437.

**2-حقول عجيلة، تقن تورين، وزارزتين :**

اكتشفتها شركة البحث عن البترول الصحراء واستغلاله وهي تقع بالقرب من الحدود الليبية ويعتبر البترول المكتشف في هذه الحقول من النوع الجيد حيث تنخفض نسبة الكبريت فيه وقد وصف المسؤولون الفرنسيون حقل حاسي مسعود بأنه[1] أحد الحقول السبعة الكبرى في العالم وتتبع الجزائر حاليا سياسة بترولية جادة تسعى ألي زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية والخاصة السوق الأوروبية والأمريكية.

**ثانيا : نقل البترول الجزائري**

توجد عدة وسائل لنقل البترول من أهمها ما يلي:

**1-السكك الحديدية:**

يعتبر نقل النفط إضافة لكافة المنتجات البترولية الأخرى، باستخدام القطار ظاهرة شائعة وبذلك بسبب سهولة بناء سكك الحديد وبفترة قصيرة بالإضافة إلى تكلفة القليلة نسبيا مما شكل بديلا ممتازا عن خطوط الأنابيب ومن الجدير بالذكر أنه يمكن أن تصل السكك الحديد وبفترة قصيرة بالإضافة إلى تكلفة القليلة نسبيا، مما شكل بديلا ممتازا عن خطوط الأنابيب ومن الجدير بالذكر أنه يمكن أن تصل السكك الحديدية إلى أماكن واسعة من العالم.

**2-الشاحنات:**

تعتبر الشاحنات وسيلة محدودة لنقل البترول من حيث كمية التخزين لذلك في كثير من الأحيان تكون الشاحنات الخطوة النهائية في عملية النقل المعتمد عليها لنقل النفط ومشتقات.

**3-النقل البحري:**

يعتبر النقل من خلال السفن أقل تكلفة مقارنة مع خط الأنابيب حيث تعتبر البواخر أرخص بحوالي 20-35 وذلك اعتمادا على الطريق ويتم استخدام النقل البحري عندما يكون النقل البري غير مناسب، كذلك يتم نقل مشتقات البترول البتر وكيمائية، بالإضافة إلى المواد الأولية للغاز الطبيعي إلى مصانع الكيماويات من خلال السفن.

[1]- يسرى محمد أبو العلا، المرجع السابق، ص438-439.

**4-خط الأنابيب:**

تعتبر خطوط الأنابيب ذات ضرر أقل على البيئة من الوسائل الأخرى من حيث استهلاك الكربون، كما تعتبر هذه الوسيلة من أكثر الطرق استخداما إذا يتم نقل النفط الخام من بئر النفط إلى أماكن التجميع ثم يتم بعد ذلك نقله إلى المصافي وأماكن تحميل الناقلات ويمكن أن تتواجد خطوط الأنابيب فوق الأرض أو تحت الأرض أو تحت الماء ولهذا تعتبر هذه الوسيلة من أكثر وسائل النقل أمانا وتمر الخطوط في جميع أنحاء العالم غير الأنهار والبحار والمستنقعات بإضافة للغابات.

**المطلب الثاني: تأسيس شركة الوطنية سوناطراك وتأميم المحروقات**

**أولا: تأسيس شركة الوطنية سوناطراك**

بعد استقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني قامت الجزائر بإصدار مرسوم 491/63 في 1963/12/31 يقضي بإنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها وهي اختصار لكلمة سوناطراك وقد حدد مجموعة من الأهداف:

-الحصول على الترخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لانجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول.

-استعادة السيطرة على الثروة البترولية بصفة تدريجية.

-القيام بجميع أشغال التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات.

-الغاية الرئيسية من نشأة سوناطراك هو بناء خط الأنابيب وقد بدأ ضخ البترول في 1966/02/19.

-الشركة بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة، واستطاعات أن تشق طريقها و تتطور لتصبح أكبر و أهم شركة في الجزائر و أفريقيا و تحتل المرتبة 12في مجال البترول عالميا ,و المرتبة الأولى في أفريقيا و من بين أهم المشاريع التي أنجزتها هده الشركة ما يلي :

-خط أنابيب البترول الخام الذي من مصدره إلى سكيكدة

-مصفاة الاستخلاص غاز البترول في حاسي مسعود

فشركة سوناطراك الأبيض تسعى ضمن استراتيجيتها، إلى فرض نفسها على المستوى العالمي وضمن لمجموع ة التي تتحكم في قطاع البترول وقد تمكنت من ذلك نظرا لما يمثله هذا القطاع من أهمية استراتيجية في التجارة الدولية وفي الاقتصاد العالمي.

-ومن بين أهم المشاريع التي أنجزتها هذه الشركة ما يلي:

-خط أنابيب البترول الخام الذي من مصدره إلى سكيكدة

-مصفاة الاستخلاص غاز البترول في حاسي مسعود

-بلغت مساهمة سونا طراك في الميزانية م يعادل نسبة 40 من حجم الإيرادات نتيجة عمليات تسويق خام.[1]

**ثانيا : تأميم المحروقات**

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة أما ملكية تامة أو بأغلبية أسمهما أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف الأخرى سواء

محلية أو دولية بالعمل فيها وقد عملت الجزائر في بداية السبعينات على تأميم قطاع المحروقات ومرت عملية التأميم بمرحلتين هما :

**المرحلة الأولى : ما قبل 1971**

تمثلت التأميم في ميدان توزيع المنتجات البترولية والتكرير :

-وضع الشركات البترولية الأمريكية والبريطانية العاملة في الجزائر تحت إشراف الدولة

-تأميم كافة الشركات الأجنبية العاملة في ميدان المحروقات محليا.

-شراء كافة مصالح شركة البترول البريطانية.

- تأميم شركة Shell في ماي 1968.

-تأميم شركة esso. mobil oïl في أوت 1967.

**المرحلة الثانية: تأميم 1971**

القرارات التي جاءت في خطاب الرئيس الراحل هوا ري بومدين 1971/02/24 وهي تنص على ما يلي :

-أخذ حصة 51 من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر

[1]- ابراهيم فاطيمة، بولوحجة ميمونة "أثر انخفاض أسعار البترول على تمويل المشاريع التنموية في الجزائر "، مذكرة ماستر في علوم التجارية تخصص مالية، جامعة أبن خلدون تيارت 2015-2016، ص 24-25.

-تأميم النقل البري للبترول والغاز أي كل أنابيب النقل المتواجدة على تراب الجزائر

-تأميم الكامل لحقول الغاز. [1]

**المطلب الثالث: تنافس البترول الجزائري**

إن قيمة أي منتوج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاث مكونات أساسية هي جودة والتكلفة والآجال أي المزايا التي تقدمها أو يتصف بها المنتوج وتتمثل فيما يلي :

**أولا: تنافسية البترول الجزائري من حيث ميزة الموقع الجغرافي:**

ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يكسبها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها لتصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق

الأوسط وأسيا، و هذا القرب يترتب عليه ما يسمى بالقرب الناجم عن النقل يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط، إندونيسيا ونيجريا، روسيا، ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة لأسعار (تكلفة الاستخراج والنوعية ) فان الجزائر ستستفيد من ريع تفاضلي بسب القرب الجغرافي، حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل لتسويق ببترولها في غرب أوروبا (أسبانيا، ايطاليا، فرنسا، وانجلترا ) وبعد البترول الليبي منافسا أيضا للبترول

الجزائري وله أهميته بسبب قربة من الشواطئ الأوروبية (ايطاليا ) وتبقى الجزائر بالمقارنة مع هذه الدول من حيث الموقع الجغرافي في الوضع الأفضل. [2]

**ثانيا: تنافسية البترول الجزائري من حيث الجودة (نوعية البترول)**

إن بترول الجزائر الأساس المعروف ب (صحاري بلند) يتضمن خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت ودرجة كثافته، فالبترول الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة بالكثير من أنواع البترول المصدرة من قبل دول الأوبك والمشكلة لستما فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة، حيث قدرة كثافة 0. 830 وهو يشمل على 34 %غاز، و32 % وقود التدفئة و8 % برافين كما أن أهم المنتجات المعروفة في الجزائر هي مكثفات المصاحبة لاستخراج

[1]- محمد نجاة، "الجباية البترولية ودورها في تطوير الاستثمار بقطاع المحروقات "، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية والعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون، غير منشور، تيارت 2011-2012 ص 70.

[2]- زيتوني هوارية، "أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات –الاقتصاد الجزائري نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد والتنمية، جامعة تيارت 2010-2011، ص 39.

الغاز الطبيعي، وتعد من أجود أنواع البترول ويمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له[1].

والجدول الموالي يمثل:

**جدول (2–4) مقاربة البترول الجزائري ببعض أنواع البترول دول الأوبك**

| الدول | نوع البترول | درجة الكثافة النوعية api | نسبة الكبريت | النسبة النوعية للمنتجات البترولية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | خفيفة | متوسطة | ثقيلة |
| الجزائر | خفيف | 0 .44 | 14 .0 | 0 .35 | 0 .35 | 0 .29 |
| السعودية | متوسط | 2 .34 | 6 .1 | 5 .20 | 0 .31 | 5 .48 |
| | ثقيل | 3 .27 | 84 .2 | 0 .16 | 25 .23 | 75 .60 |
| الكويت | متوسطة | 3 .31 | 48 .2 | 35 .19 | 30 .25 | 35 .55 |
| إيران | متوسط | 3 .34 | 35 .1 | 25 .22 | 25 .30 | 50 .47 |
| | ثقيل | 3 .31 | 85 .1 | 15 .21 | 85 .26 | 0 .52 |
| العراق | خفيف | 1 .36 | 88 .1 | 0 .25 | 6 .30 | 4 .44 |
| | متوسط | 0 .34 | 95 .1 | 0 .22 | 0 .28 | 0 .50 |
| نيجيريا | ثقيل | 1 .27 | 25 .0 | 0 .12 | 0 .40 | 0 .48 |

**المصدر** : محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي ص 13

[1]–زيتوني الهوارية، مرجع سابق، ص 40.

## المبحث الثالث: أسعار البترول

يعتبر السعر البترولي القيمة النقدية التي تعطى للمادة البترولية خلال فترة من الزمن عادة ما تكون متأثرة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، بإضافة إلى عوامل أخرى كالعوامل الفنية والنقدية....الخ

### المطلب الأول: ماهية أسعار البترول

### أولا : مفهوم أسعار البترول

"سعر يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية والسياسية أو طبيعته السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا".[1]

"السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، وهذا الأخير قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف فأن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود ". [2]

كما يعرف السعر البترولي أيضا بأنه " تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة بنتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية ومناخية بإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها وتختلف طرق تحديده بمختلف العوامل المؤثرة فيه حسب مراحل تطوره التاريخي .

وقد حدد في البداية على أنه تكلفة الإنتاج مضاف أليها الربح المتوسط وبتغير طبيعة السوق تغير مفهوم السعر ليصبح سعرا احتكاريا تسيطر عليه الشركات الكبرى، وفي الستينات أصبح سعرا محتكرا من قبل الدول المنتجة، وبعد تغير ميكانيزمات السوق البترولية أصبح يحدد وفق شروط العرض والطلب فقد مرت الصناعة البترولية بتغيرات متلاحقة بخصوص مراكز القوى وصنع القرارات فيها".

### ثانيا : أنواع أسعار البترول

#### أ – السعر المعلن أو الأسعار المعلنة:

يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية ظهر هذا السعر مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندراتدوايل.

[1]– أوزان حسين، كرفاح أسماء، "أفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014، دراسة إحصائية تنبؤية

[2]– وهاب نجمة، عماري عائشة، "تغيرات أسعار البترول "، ص19

**ب–السعر المتحقق :**

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو خصومات متنوعة يوافق عليها الطرفين البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، السعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الخصومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري لقد ظهرت هذا الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينيات عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية سواء منظمة أوبك أو الدول الأجنبية الأخر[1].

**ج–السعر الرسمي:**

يرى بعض اقتصادي البترول أن السعر الرسمي يتحدد من خلال قيمة المنتجات المشتقة للبترول الخام في سوق تنافسية لاستهلاك النهائي، أي تغير في الطلب المشتق يؤثر مباشرة في السعر الفوري للبترول الخام وهذا الأخير يؤثر أيضا بدوره في تحديد السعر الرسمي، أخذ العمل بهذا السعر وأصبح ساري المفعول منذ سنة 1948 نظر للنفوذ الأمريكي وحجم استهلاك الكبير أصبح

يؤدي دورا مؤثر في الأسعار البترولية.

**د–السعر الفوري أو الآني:**

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة وهذا السعر مجسد لقيمته السلعة البترولية نقدا في السوق الحرة البترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية.

**ه–سعر الإشارة :**

هذا النوع من الأسعار ظهرت منذ فترة الستينات حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة.

أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة الشركات

البترولية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين طرفين أن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن والسعر المتحقق إن هذا السعر أخذت بيه وطبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965.

[1]– بوخشبة هوارية، دلاس شهيناز "أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2015) مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالية دولية، جامعة د. الطاهر مولاي، سعيدة، 2016- 2017، ص20-21.

**المطلب الثاني: تطور التاريخي الأسعار البترول**

إن التغيرات الاقتصادية المستمرة أثرت بصفة كبيرة على أسعار البترول حيث صار لا يخضع لوتيرة ثابتة، كما أنه السيطرة على الإنتاج هذا المادة منذ اكتشافها من طرف عدد قليل من الشركات الاحتكارية ولقد مر بعدة تطورات أهمها ما يلي :

**أولا :تطور أسعار البترول خلال الفترة 1973-1985**: لقد شهدت هذه الفترة أزمتين بتروليتين وهما:

**أ-الأزمة البترولية الأولى 1973** : لقد كان هناك أسباب عديدة لظهور هذه لأزمة ومن أهمها قطع إمدادات النفط العربي على الدول المساندة للكيان الإسرائيلي، إضافة إلى رفع أسعار بتروله إلى مستويات كبيرة ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 قام أعضاء الأوبك بعد اجتماع لهم بزيادة الأسعار لتصل 26. 09 أي ارتفاعها من 9. 2 إلى 11. 6، وكذلك تم رفع الضريبة على الأرباح الشركات من 55 إلى 85 وبذلك دخل العالم في أزمة طاقوية كبيرة إضافة إلى أسباب أخرى أهمها :

**-انخفاض قيمة الدولار** : بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن قاعدة تحويل الدولار ألي ذهب انخفضت قيمته كثيرا سنة 1971 واستمر هذا الانخفاض حتى 1973 بسبب معاناة الاقتصاد الأمريكي المنافسة العالمية على الطاقة أن المنافسة المشتد بين الدول الصناعية الكبرى في مجال النفط جعلها تستورد الكميات المتاحة من النفط لتلبية حاجاتها مقابل السعر المحدد من طرف الدول المنتجة.

**-تضاعف قوة الأوبك** : في مطلع السبعينات أصبحت دول الأوبك لها قوة كبيرة وذلك بسبب زيادة أعضائها حيث أصبح عدد الأعضاء 13 دولة عربية و7 منهم لهم قوة إنتاجية كبيرة وذات تأثير على الساحة النفطية العالمية[1].

**ب-الأزمة البترولية الثانية 1979** : في سنة 1979 شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى أقصى حدها بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي البترول في نوفمبر 1978، ثم أعقبتها الثورة الإيرانية في بداية 1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات البترولية من 6 مليون برميل إلى 5. 1 مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع ومن أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة البترولية الثانية سنة 1973 في انخفاض الإنتاج الإيراني وتواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي.

[1]-طورينا، دراسة تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري، 1971-2006، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد والاندماج الجهوي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران، ص 33-34.

**جدول (2–5) تطور أسعار البترول لدول الأوبك خلال الفترة 1973–1985 .**

| السنة | السعر | السنة | السعر |
|---|---|---|---|
| 1973 | 16 .20 | 1980 | 00 .36 |
| 1974 | 9 .35 | 1981 | 2 .34 |
| 1975 | 4 .10 | 1982 | 7 .31 |
| 1976 | 6 .11 | 1983 | 1 .30 |
| 1977 | 6 .12 | 1984 | 2 .28 |
| 1978 | 9 .12 | 1985 | 5 .27 |
| 1979 | 2 .29 | | |

**المصدر** : تقرير الأمين العام السنوي 35 للمنظمة الأوبك 2010 ص :85

**ثانيا : تطور أسعار خلال الفترة 1986–1999**

تميزت هذه الفترة بثلاث الأزمات وهي :

**أ–لأزمة النفطية المعاكسة لسنة 1986 :**

الانخفاض الحاد الذي عرضته الأسعار سنة 1986 كان نتيجة الاستراتيجيات التي طبقتها منظمة الأوبك ومن أهم أسباب ما يلي :

–انخفاض الطلب على البترول سنة 1985 حيث بلغ 60. 19 مليون برميل يوميا

–ظهور منافسين جدد مثل : النرويج، بريطانيا، مكسيك، كندا.

–تخلي الأوبك عن سقف الإنتاج سبب منافسة الدول المنتجة لها بعد إقراراها نظام الحصص

**ب– الأزمة البترولية الخليجية الثانية 1990–1991 :**

أن السبب الرئيسي لظهور هذه الأزمة هو حرب الخليج الثانية وذلك لعدة أسباب أهمها :

–اجتياز حصص الإنتاج المحددة من طرف الأوبك أدى إلى انخفاض الأسعار وزيادة المخزون الاستراتيجي لدى دول المستهلكة

-عوامل سياسية كالهجوم العراقي على الكويت، حيث ساهمت هذه الأزمة في استمرار انخفاض أسعار البترول وهيمنة أمريكا على السوق

**ج-الأزمة البترولية 1998** : (الأزمة الأسيوية )

لقد حدثت هذه الأزمة سنة 1998 وذلك بسبب الانكماش الذي مس اقتصاديات دول جنوب شرق أسيا أما من ناحية العرض فقد ساهمت الامتدادات النفطية في زيادة الاحتياطيالنفطي للدولة المستهلكة وبالتالي التأثير على الأسعار النفطية بشكل كبير.[1]

**الجدول(2-6) يوضح تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986-1999**

| السنوات | السعر دولار /برميل |
|---|---|
| 1986 | 0 .13 |
| 1988 | 2 .14 |
| 1989 | 3 .17 |
| 1990 | 3 .22 |
| 1992 | 4 .18 |
| 1994 | 5 .15 |
| 1995 | 9 .16 |
| 1997 | 7 .18 |
| 1998 | 3 .12 |
| 1999 | 5 .17 |

**المصدر** : تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك سنة 2008

[1]-حمادي نعيمة، تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، 2008، ص 81-82.

توجد هناك تذبذبات في أسعار البترول ارتفاع السنوات الأول من 1986-1990 ألى أنها خلال سنة 1992 انخفضت ألى قيمة 18. 4 مقارنة بالسنة 1990ألى غاية 1999 التي كانت قيمته 17. 5 دولار /برميل.

**ثالثا: تطور أسعار البترول خلال الفترة 2000-2018** :

بعد أزمة 1998 تحسنت الأوضاع خاصة في بداية 1999 حيث ارتفاع السعر ليصل إلى 17.6 ثم عادت لتنخفض مجددا بسبب أحاث 11-09-2001 وكذلك حرب العراق سنة 2003، ليصل السعر في سلة الأوبك إلى 24.8 بعدما كان 28.5 سنة 2000 وفي مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض ب 5. 3 دولار بسبب أحداث سبتمبر 2001-[1] ثم عادت الأسعار لتنتعش في سلة الأوبك في مطلع 2002 لتصل إلى سعر 29.03 ولقد شهد العام 2003 ارتفاع الأسعار بنسبة 16 % مقارنة بالعام 2002 ليصل معدل السعر 28.2 للبرميل متخطيا بذلك الحد الأعلى للنطاق ألسعري المحدد من قبل المنظمة وهو 28 للبرميل أما العام 2004 عرف العالم فيه صدمة بترولية أخرى حيث ارتفعت الأسعار ووصلت إلى 36.05 للبرميل نتيجة لتوقف الإنتاج الروسي بسبب الخلاف بين الحكومة الروسية وشركة ويكرس وفي سنة 2005 و2006 واصلت أسعار ارتفاع ليصل إلى 61.8 كما شهد عام 2007 ارتفاع مستمر للأسعار إلى 70 في سلة الأوبك ثم 94.1 سنة 2008 أما في مطلع 2009 شهدت الأسعار انخفاض ولأول مرة منذ سنة 2001 هو والسبب الرئيسي هو الأزمة الاقتصادية.

وفي سنة 2010 حيث قدرت أسعار بـــ 77.41 وأما فيما يخص سنوات 2011 و2012، 2013[2] التي شهدت فيها أسعار البترول ارتفاعا ملحوظا يصل إلى 105.9 للبرميل سنة 2013 ثم ينخفض سنة 2014 حيث وصل سعر البرميل إلى 59.5 في أواخر السنة ليتبقى السعر منخفضا حيث قدر معدل سعر البرميل سنة 2015 ب 64 وهذا راجع الأزمة العكسية العالمية التي مست قطاع النفط ارتفع متوسط سعر البترول الجزائري (خام صحاري الجزائري ) إلى 71. 82 دولار للبرميل خلال

[1]-الأوبك 2001، التقرير السنوي، العدد 28 فينيا.

[2]- الأوبك 2013، التقرير السنوي، العدد 40 فينيا.

السبع الأشهر الأولى ل 2018 مقابل متوسط سعر قدره 50. 52 دولار للبرميل خلال السبع الأشهر الأولى ل 2017 أي بارتفاع قدره 42 بالمائة[1].

**الجدول(2-7) يوضح تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2018**

| السنة | السعر | السنة | السعر |
|---|---|---|---|
| 2000 | 60 .27 | 2008 | 40 .94 |
| 2001 | 23.10 | 2009 | 64.00 |
| 2002 | 30 .24 | 2010 | 77.40 |
| 2003 | 20 .28 | 2011 | 107.4 |
| 2004 | 36.00 | 2012 | 109.5 |
| 2005 | 60 .50 | 2013 | 105.9 |
| 2006 | 61.00 | 2014 | 96.20 |
| 2007 | 69.10 | 2015 | 64 |
| | | 2017 | 63 |
| | | 2018 | 69.93 |

**المصدر**: تقرير الأمين العام السنوي 41 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوبك " 2014، ص 87

**المطلب الثالث : كيفية تحديد سعر البترول**

**أولا : تحديد أسعار البترول**

**1-تحديد أسعار البترول عالميا:**

يتم تحديد أسعار البترول وفقا للبورصة نيويورك وسعر خام برنت في بورصة البترول العالمية، كما يتوقف سعر برميل البترول على درجته، حيث أن أغلب التجارة البترولية تتم مباشرة بين سماسرة وليس في البورصات هناك بعض المزاعم التي تقول أن منظمة أوبك هي من تقوم بتحديد أسعار البترول وتقدرها بحوالي 2. 0 دولار ولكن هذه التقديرات غير واقعية حيث أنها لا تشمل جميع التكاليف مثل سعر التنقيب وسعر تطوير أنابيب البترول وغيرها.

[1]-وهاب نجمة، عماري عائشة، نفس المرجع السابق، ص 19-20.

يعتمد الإقبال على البترول على عدة ظروف اقتصادية، حيث أن بعض خبراء الاقتصاد يعتقدون أن سبب قلة معدلات نمو الاقتصاد العالمي تعود إلى الزيادة الكبيرة في أسعار البترول الذي تعتمد عليه أغلب الصناعات الثقيلة حول العالم. [1]

**2-تحديد أسعار البترول في الجزائر**

نص قانون البترول الصحراوي عام 1957 على أن أسعار بيع البترول الخام ومشتقاته يجب أن تكون معادلة للأسعار السائدة في السوق العالمي، أي أسعار تسمح بوصول البترول الجزائري إلى مناطق الاستهلاك معادلة لتلك التي تباع بها في هذه المناطق ويثير تطبيق هذا القانون مشاكل عديدة أهمها عدم اعتبار الخصميات الممنوحة لبعض المشترين ورفضها في حساب الأسعار السائدة ودليل ذلك أن السعر المعلن للبترول الجزائري 45 درجة حدد في بادئ الأمر على أساس 2. 76 دولار .

وذلك باعتماد أسعار موانئ البحر الأبيض المتوسط وبإضافة الفرو قات الناتجة عن مزايا يختص بها البترول الجزائري أهمها:

أ-نوعية البترول الجزائري التي يمتاز بها عن بترول الشرق الأوسط.

ب-قرب البترول الجزائري من أسواق الاستهلاك يوفر نفقات الشحن[2].

وكان قانون البترول الصحراوي لا يعطي الشركات البترولية الحرية في تحديد الأسعار وفقا لظروف السوق وأنما كانت السلطة الحكومية هي المختصة بتحديد السعر بسبب احتساب الضريبة لذلك خضع السعر للمناقشات والمساومات بين الشركات والسلطة العامة وزاد الأمر تعقيدا بعد إبرام اتفاقية ايفان حيث أصبح تحديد السعر يتم على النحو التالي:

يتم تحديد السعر بناء على اقتراح من "الهيئة الصحراوية " وهي جزائرية فرنسية تتكون من عدد متساوي من أعضاء جزائريين وفرنسيين وبذلك أصبح تحديد السعر يعتمد على: الجزائر، فرنسا والشركات البترولية وقد نشأ الخلاف بين الحكومة الجزائرية والشركات الفرنسية قبل تأميم عندما طالبت الحكومة برفع السعر المعلن من 2. 30 دولار إلى 2. 75 دولار.

وبصدور قرارات التأميم أصبح تحديد السعر من اختصاص السلطات الوطنية.

[1] https://trading-secrets. guru -20-04-2019 14 :30

[2] -فريد النجار، إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة، قراءة استراتيجية، دار الجامعة، الإسكندرية، ط 1، 2007، ص 530

### 3-دور الدول المنتجة في تحديد أعار النفط:

تلعب دور الدول المنتجة للبترول دورا كبيرا ورئيسي في تحديد أسعار النفط إما برفعها أو بانخفاضها وذلك عن طريق السياسة المنتهجة من طرف هذه الدول، حيث تعتبر قرار عدم تخفيض الإنتاج لدول منظمة الأوبك عاملا كبيرا في انخفاض أسعار النفط أي أصيبت السوق العالمية بذخة مليون برميل فائض بالإضافة إلى المخزون التجاري الاستراتيجي العالمي في أعلى معادلات حيث أن الدول المنتجة للنفط تساهم بطريقة غير مباشرة في انخفاض أسعار هذه المادة لأن هذه الدول لا تتخذ موقفا محددا فيما يخص كمية إنتاج أي نجد في كل مرة الدول الغير أعضاء في منظمة الأوبك تخالف القرارات المنظمة فيما يخص تخفيض نسبة الإنتاج.[1]

### ثانيا: العوامل المتحكمة في أسعار البترول:

توجد مجموعة من العوامل تتحكم في أسعار البترول في العالم وهي:

### 1-الطلب على البترول:

يعتبر من أهم العوامل المتحكمة في أسعار البترول عالميا عندما ترتفع أسعار البترول يقل الطلب عليها والعكس صحيح، ولكن في المقابل عندما تنخفض أسعار البترول تقل الاستثمارات التجارية المرتبطة معه، مثل عملية استيراد النفط أو الصناعات التي تعتمد على مشتقات النفط كالصناعات البلاستيكية مما يؤدي إلى تأثير سعر النفط في الأسواق الاقتصادية العالمية.

### 2-الأزمات الاقتصادية:

هي مجموعة من الأزمات التي تؤثر سليبا على اقتصاد دولة معينة أو مجموعة من الدول فتزداد معدلات المديونية بشكل كبير ويقل الطلب على البترول مع ثبات سعره او ارتفاعه، لكنه لا تتمكن الدول من شراء كميات كافية منه، فترغم حينها إلى رفع أسعاره محليا حتى تتمكن من الوصول الموازن القريبة بين السعر العالمي والسعر المحلي.

[1]-بوراس محمد، سعيدي الميلود، تمويل الجماعات المحلية في ظل تطورات الراهنة، (انخفاض أسعار النفط)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2016-2017، ص 85.

### 3-الأزمات السياسية:

هي مجموعة من الأزمات التي تحدث عادة في دولة واحدة وقد لا تتأثر فيها أكثر من دولة، وتنتج الأزمات السياسية بسبب وجود حروب أهلية أو إقليمية أو دولية مما يؤدي إلى هذه الأزمات إلى ارتفاع أسعار البترول مع زيادة الطلب عليه من قبل الدول.

### 4-مصادر الطاقة البديلة:

هي مجموعة من المصادر التي تساهم في توفير الطاقة للإنسان وتعد بديلة عن استخدام النفط مما يؤثر على أسعاره سلبيا مع مرور الوقت وهذا ما ظهر حاليا والعديد من الصناعات الحديثة والتي لم يعد النفط يشكل جزءا أساسيا منها بل صار له دورا ثانويا فيها ومن الأمثلة عن هذه الصناعات اختراع السيارات الكهربائية والتي تعتمد على الكهرباء كمصدر لطاقة مع وجود نسبة قليلة من البترين، (أحد مشتقات البترول يساعد في تشغيلها).

### ثالثا: انخفاض البترول على الدول المنتجة:

يمثل النفط الدخل الرئيسي للدول المنتجة للبترول إذا استمر هذا الانخفاض لفترة طويلة سيؤثر على ايرادات بالموازنة، هذا يترتب عليه تخفيض فوري في النفقات، وقد حاولت بعض الدول المنتجة من بينها الجزائر أن تحافظ على الإنفاق الرأسمالي وخاصة فيما يتعلق بالبنية الأساسية لكن هذا كان بالاعتماد على الاحتياطي وعلى توسيع رقعة العجز، لكن هذا التأثير إذا استمر لفترة طويلة لسنوات سيجعل عملية الاستعانة للعجز لتغطية النفقات الرأسمالية عملية صعبة جدا.

ورغم تأكيده أيضا على أن الجزائر في منأى حاليا على الأزمة سببتها تراجع أسعار البترول كون الحكومة تعتمد سعر 37 دولار للبرميل كسعر مرجعي في قانون المالية منذ سنوات، لكنه تشير للجزيرة نت إلى أن حجم الاستثمارات المقدرة ب 285 مليار دولار ضمن مخطط 2015-2019 والصناديق الخاصة التي تمولها الدولة والصناديق الخاصة للحالات الطارئة، ينذر للتأزم المالي خلال سنوات في حال استمرار أسعار النفط في التراجع، مما يؤثر على القدرة الشرائية للفرد في الجزائر.

**خلاصة الفصل:**

حيث تناولنا في هذا الفصل عموميات حول البترول أي تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية للبترول وأسعار البترول واستخلصنا أن البترول مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، وعوامل أخرى، كما يتميز البترول بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي والسياسي، العسكري والمالي، ويتطلب وجود السعر ويتم تحديده وفقا لقيمة السلعة، كما أن تذبذبات أسعار النفط من ارتفاع أو انخفاض ينتج أثار سلبية تحدث أزمات وبالمقابل ايجابية زيادة العوائد، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة للنفط وهي عضو من أعضاء منظمة أوبك، وتصديرها للنفط يعني اعتمادها الكبير على مدا خيل هاته المادة في تمويل الميزانية العامة، حيث تعتمد الجزائر بما نسبة أكثر من 97% على الريع النفطي.

# الفصل الثالث

## دراسة حالة ميزانية بلدية ملاكو

**تـــمهيد:**

إن من بين المؤسسات الدولة التي تسهر على تلبية حاجات ورغبات المواطن وتطوير المدن هي مؤسسة البلدية، و لديها دور كبير في تسير ماليتها المحلية بصفة عامة، خاصة تقنيات تسير الميزانية المحلية، وتقنيات تثمين وتنمية الممتلكات التابعة للبلدية بصفتها جامعة محلية قاعدية يجب عليها أن تتكفل بمهام الخدمة العمومية وأن تلبي الحاجة الأساسية للمواطن المقيم في إقليمها.

ومن هذا سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن البلدية.

المبحث الثاني: ماهية ميزانية البلدية

المبحث الثالث: تحليل ميزانية البلدية في ظل انخفاض أسعار البترول

## المبحث الأول: لمحة تاريخية عن البلدية

باعتبارها جماعة محلية ذات طابع إقليمي، فان للبلدية مهمة عامة الأمر الذي يسمح لها بالعمل في كافة المجالات وبصورة حرة، إلا إذا كانت الأحكام التشريعية تنص على خلاف ذلك.

### المطلب الأولى: نشأة وتعريف البلدية

تعتبر البلدية كما عرفها قانون 10/11لسنة 2011 والمتعلق بالبلدية وفي موارده الأولى والثانية والثالثة بأنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة تحدث بموجب قانون، و هي مكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة وتساهم مع الدولة وبصفة خاصة، في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن والحفاظ على الإطار المعيشي للمواطن وتحسينه.

**أ-التعريف ببلدية ملاكو :**

* البلدية: ملاكو

* الدائرة: مدروسة

*رمز البلدية: 14/12

*الرمز البريدي: 14025

*أصل التسمية (بالنسبة للبلدية ): ملاكو

**ب- تعريف البلدية تاريخيا :**

في 01 ديسمبر 1889 تأسست بلدية ملاكو من طرف المستعمر الفرنسي في 06 جويلية 1896 سميت ملاكو ب: palet حتى 31ديسمبر 1963، في 01جانفي 1964 سميت رسميا ب: ملاكو[1].

[1]-مصلحة المحاسبة

**ج- تعريف البلدية جغرافيا :**

تقع بلدية ملاكو جنوب بلدية تيارت عبر الطريق الوطني رقم 14 على مسافة 16 كلم من الولاية المنطقة الفلاحة تعتمد على الزراعة (18670هكتار) وتربية الماشية (64مربي).

-المناخ: حار جاف صيفا بارد ممطر شتاءا

-الحدود : يحدها من الشرق : عين بوشقيف والسوقر

الشمال : بلدية تيارت

الغرب : مدروسة

الجنوب : بلدية توسنينة

المساحة: 206. 13 كم2

إحصاء السكان: 13079 نسمة حسب الإحصاء الأخير لسنة 2008

أرقام الهاتف :

البلدية : -046. 32. 05. 02

- 046. 32. 01. 14

-064fax. 32. 05. 00

**تعريف 02**:

تعرف البلدية على أنها دائرة حكومية تعمل على تطوير المدن والقرى المحيطة بها بإضافة إلى تقديم الخدمات العامة مثل: إنارة الطرق وتجهيز الشوارع، وزراعة الأشجار [1].

واللوحات الإرشادية، والعمل على تنظيم أسواق ومخططات البناء، والحفاظ على نظافة المدينة

[1]-مصلحة المحاسبة

**– تعريف البلدية حسب القانون الجزائري:**

البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، تحدث بموجب القانون، وهي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية ولديها أملاك عامة وخاصة.

**المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبلدية**

لدى كل بلدية هيكل تنظيمي يوضح مصالحها ومهامها ويختلف هذا الهيكل من بلدية إلى أخرى حسب عدد السكان كما هو موضح أدناه:

**أ–ديوان رئيس المجلس الشعبي البلدي** : يهتم بـــ:

**1–القضايا الأمنية ومخططات الإغاثة** : كل ما يتعلق بالشؤون الأمنية والإغاثة والتدخلات، الأعلام التوجيه والاستقبال الزيارات والتشريفات.

**2– القضايا الخاصة**: جميع المسائل ذات الطابع لخصومي للبلدية.

**3–الأعلام والتوجيه والاستقبال**: جميع القضايا التي لها صلة بالمواطنين من التوجيه، الأعلام والاستقبال.

**4– الزيارات والتشريفات** : وضع مخطط للزيارات الميدانية والبرمجة والتشريفات.

**ب– الأمانة العامة :**

الهيئة التنسيقية بين جميع مصالح البلدية وتتكون من خمسة (05) فروع على الشكل التالي :

**1–فرع البريد المركزي**: من مهامه تسجيل البريد بجميع أنواعه من حيث التوزيع، المراقبة والمتابعة المرتبطة بالبريد[1].

**2–فرع الأرشيف**: يهتم بكل ما يتعلق بحفظ وترتيب الأرشيف وتطويره وتحديثه.

**3–فرع المداولات**: يكلف بأعداد وتسجيل مختلف المداولات المتعلقة بتسيير شؤون البلدية ومتابعتها.

[1]–مصلحة المحاسبة

**4-فرع الأعلام الآلي والإحصاء:** يعتبر كخلية أساس في البلدية لتطوير الكل بالإعلام الآلي والانترنت والتنسيق بين مختلف المصالح وأعداد شبكة برامج مختلفة.

**5-فرع التوثيق والتلخيص:** يهتم بكل ما يتعلق بالتوثيق، جمع التحاليل وتلخيص التقارير، استغلالها دراستها وحوصلتها.

**ج- مصلحة المالية والوسائل العامة:** تتكون من أربع (04) مكاتب:

**1-مكتب تسير وتكوين الموارد البشرية:** من مهامه تسير الحياة المهنية للموظفين.

**2-مكتب المالية والمحاسبة:** من مهامه كل ما يتعلق بميزانية البلدية بقسميها التسيير والتجهيز

إيراداتها ونفقاتها وتضم ثلاث (03) فروع :

**-فرع التسيير:** يتكفل بكل ما يهم نفقات التسيير من الالتزام، التصفية والأمر بالصرف مثل صيانة وتسيير جميع ممتلكات البلدية.

**-فرع التجهيز:** يتكفل بكل ما يهم نفقات التجهيز والاستثمار من حيث التخلص وضبط السجلات والالتزامات الأمر بالصرف وإعداد بطاقية الدائنين وكذا الإعانات والاستثمارات التي تقوم بها البلدية ومتابعة تسيير المشاريع من الناحية المالية[1].

**-فرع الوكالات:** يتكفل بإحصاء جميع النفقات والإيرادات الخاصة بالبلدية ويسجل كل ما يتم الاتفاق عليه خلال تحضير الميزانية بالإضافة إلى إصدار سندات التحصيل المحضرة من طرف مديرية أملاك البلدية.

**3-مكتب الممتلكات:** من مهامه متابعة ومراقبة كل ممتلكات البلدية المنقولة وغير المنقولة ويضم:

-فرع متابعة الأملاك وتحصيل المداخل: يهتم بإحصاء ممتلكات البلدية ومتابعتها وتسيير الأملاك المنقولة وغير المنقولة من حيث نفقات الصيانة وتحصيل الإيجار والمداخل المختلفة وكل ما له علاقة بتسيير الممتلكات وتحسينها وتطويرها وتقديم الاقتراحات التابعة لذلك.

**4-مكتب الوسائل العامة:** يهتم بكل ما يتعلق بالتموين، التخزين وتسيير الأشغال والحظيرة وأ عمال التصليح والصيانة وممتلكات البلدية ويضم فرعين أثنين (02):

[1]-مصلحة المحاسبة

-**فرع تسيير مخزن**: يهتم بتسيير مختلف المخازن ومراق بتها وتحسين خدماتها وتطويرها

-**فرع تسيير الحظيرة** : من مهامه تسيير حظيرة البلدية بصفة عامة وتطويرها وتحسين خدماتها

**د-مصلحة التنظيم والشؤون العامة** : من مهامه كل ما يتعلق بالقضايا ذات الطابع التنظيمي وتنقسم إلى خمسة (05) مكاتب :

**1-مكتب الشؤون الاجتماعية، الثقافية والرياضية** : من مهامه متابعة كل القضايا المتعلقة بالجانب التربوي الثقافي الرياضي والخدمات والمساعدات الاجتماعية وكذا النشاطات الاجتماعية الغير منصوص عليها أحكام القرار الوزاري المؤرخ في 1998/10/17.

**2- مكتب النشاط الاجتماعي**: من مهام هذا المكتب كل الصلاحيات المحددة ضمن القرار المشترك المؤرخ في 1999/10/17.

4-**مكتب الانتخابات والخدمة الوطنية**: من مهامه كل ما يتعلق بالانتخابات والخدمة الوطنية[1].

[1]-مصلحة المحاسبة

**الشكل (3-1) الهيكل التنظيمي للإدارة البلدية ملاك رئيس المجلس الشعبي البلدي**

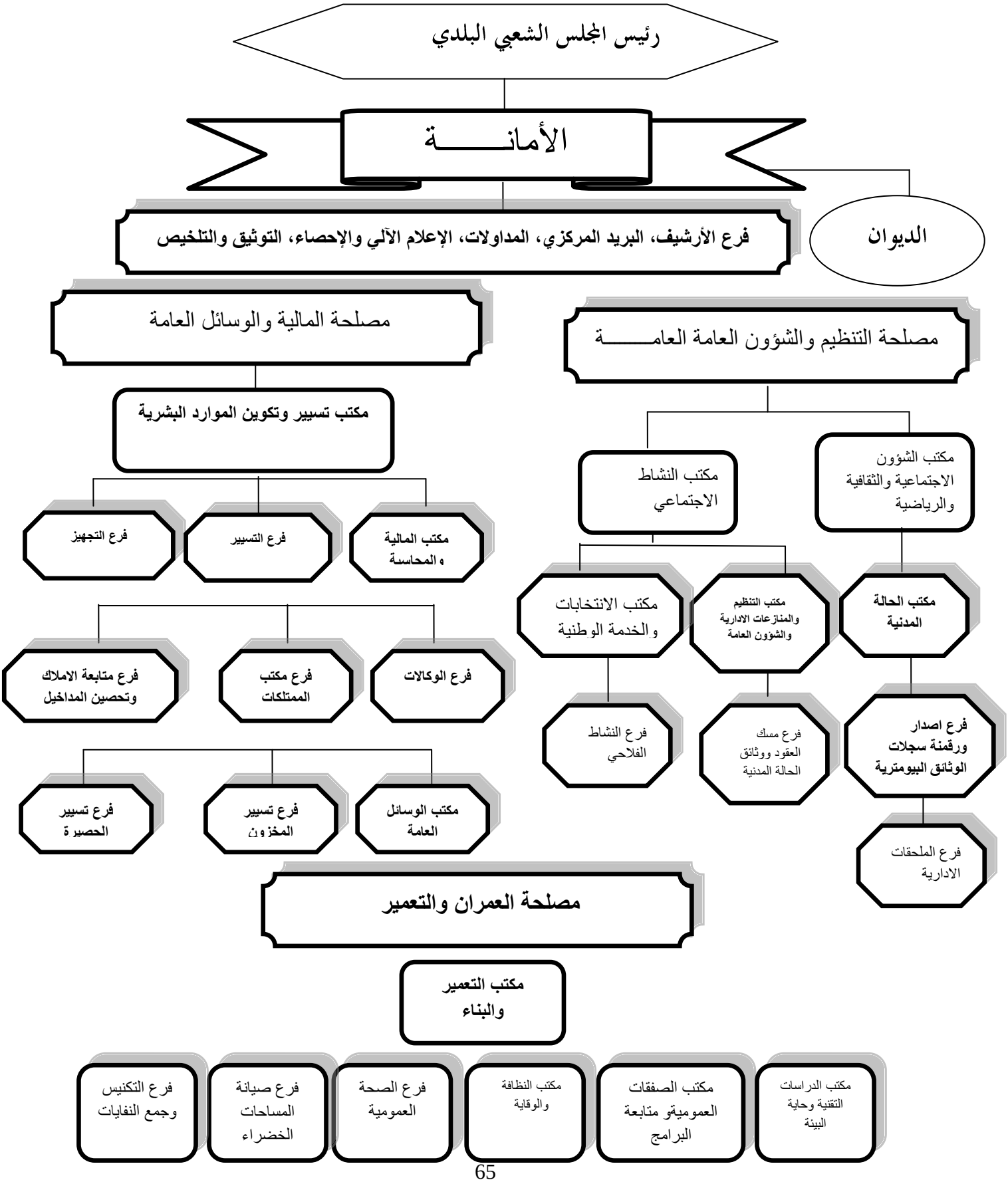

## المطلب الثالث: رئيس المجلس الشعبي البلدي

**أولا :**

### 1-تعريف رئيس المجلس الشعبي البلدي

رئيس المجلس البلدي هو المسؤول الأول في البلدية وهو يرأسها ويعتبر ممثلا للهيئة التنفيذية وحسب نص المادة 65 من قانون 10/11 يعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين.

تعريف الثاني : رئي البلدية هو المسؤول الأول في البلدية وله صلاحيات شاسعة من حيث تنفيذ المشاريع والتوظيف وشراء مواد اللازمة له ولموظفي البلدية والمعدات الثقيلة وبناء المباني المملوكة للبلدية ويستطيع أن يفوض بعض صلاحيات لنائبه أو مساعده.

### 2-اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي

لقد وردت صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للدولة في كثير من النصوص القانونية على غرار قانون البلدية منها الحالة المدنية وقانون الإجراءات الجزائية وقانون الانتخابات وقوانين أخرى يمكن إيجازها فيما يلي :

– يتمتع رئيس البلدية بصفة ضابط الحالة المدنية ومن ثم فإليه يعود أمر إضفاء الطابع الرسمي على عقود الحالة المدنية، و يجوز له أن يفوض هذا الاختصاص إلى نوابه أو إلى احد الإداريين على أن يبلغ النائب العام والوالي بذلك.

–يتمتع رئيس البلدية بصفة ضابط الشرطة القضائية، ومن ثم فأليه يعود صلاحية مباشرة التحقيق في الجرائم التي تقع في حدود إقليم البلدية والشكاوى التي ترفع أليه.

– يباشر رئيس البلدية باعتباره ممثلا للدولة عملية التصديق على الوثائق، ويجوز له نقل هذا الاختصاص لأحد نوابه أو للمصالح الإدارية وعادة ما ينقله إلى رئيس مصلحة الحالة المدنية.

–يتولى رئيس البلدية نشر القوانين والتنظيمات واتخاذ كل إجراء يهدف إلى تنفيذها في حدود إقليم البلدية[1].

[1]–مصلحة المحاسبة

– يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي اتخاذ كل الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على النظام العام وعلى رأسها الأمن العام والسكينة العامة والصحة العامة فيحق له اتخاذ كل إجراء من شأنه ضمان تدعيم الجانب الوقائي وكذلك ضمان سلامة الأشخاص والممتلكات، على أن يعلم الوالي بذلك.

**ثانيا : صلاحياته**

1– **باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس:** يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس بما يلي:

– التحضير لجلسات المجلس، فهو من يستدعي الأعضاء للانعقاد وتحديد ويبلغهم بجدول الأعمال.

– يقوم بتنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي، و من أجل ذلك له الحق في اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تنفيذها.

–يقوم بتنصيب اللجان البلدية والأشراف على حسن سيرها، كما يقوم بأعداد وتحضير ميزانية البلدية

2– **باعتباره ممثلا للبلدية** : يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للبلدية طبقا للمادة 60 من قانون البلدية الصلاحيات التالية :

– يمثل البلدية في كل التظاهرات الرسمية والاحتفالات والأعمال المدنية والإدارية وفقا للشروط المنصوص عليها في التنظيمات.

– تسيير وإدارة الموارد البلدية بالإنفاق والأشراف على المحاسبة البلدية.

– يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي إبرام عقود اقتناء الأملاك وعقود بيعها وقبول الهدايا والهبات والوصايا وإبرام الصفقات العمومية والمزادات الخاصة بأشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها.

– إدارة شؤون موظفي البلدي، حيث يعمل على توظيف عمال البلدية وتعيينهم وفقا للشروط المنصوص عليها في التنظيمات المعمول بها[1].

– الاعتناء والمحافظة على المحفوظات والأرشيف.

– اتخاذ التدابير للمحافظة على طرق البلدية.

– أدارة ممتلكات ومتاحف البلدية

[1]–مصلحة المحاسبة

## المبحث الثاني : ماهية الميزانية البلدية

تطرقت في هذا الجانب إلى إجراءات تنفيذ الميزانية حيث قدمنا مبادئ عامة حول الميزانية وانتقلنا إلى كيفية إعداد هاو تنفيذها لنصل أخيرا إلى الحساب الإداري وفي الخير قدمنا خاتمة تناولنا فيها بعض الاستنتاجات.

### المطلب الأول: تعريف ميزانية البلدية

**تعريف الأولى:** هي جدول التقديرات الخاصة بإيراداتها ونفقاتها السنوية كما تشكل أيضا أمر الأذن والإدارة تمكن من حسن سير المصالح العمومية للبلدية ويحدد شكل وموضوع هذه الميزانية بموجب مرسوم يتخذ بناء على تقرير من وزير ووزير المالية الداخلية.

**تعريف الثاني :** تعتبر الميزانية البلدية عملا سياسيا وإداريا، ذلك أنها تمثل جدول التوقعات بنفقاتها وإيراداتها السنوية للبلدية.

**تعريف الثالث** : إن ميزانية البلدية عبارة عن عمل منظم، من خلال يكون توقع النفقات والإيرادات ويكون الترخيص لإجراء عملياتها.

### المطلب الثاني : تصنيف ميزانية البلدية

تشمل ميزانية البلدية قسمين هما: قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار وينقسم كل قسم إلى إيرادات ونفقات تتوازن وجوبا ويقتطع من مدا خيل التسيير مبلغ يخصص لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار تحدد شروط و كيفيات تطبيق هذا الأجراء عن طريق التنظيم

**الأول – قسم التسيير:** يتكون قسم التسيير في ميزانية البلدية من أبواب مرقمة باب بعد باب وكذا من مجموعة من المواد مقسمة على النفقات والإيرادات يتكون من فرعين هما:

- فرع التجهيز العمومي
- فرع الاستثمار الاقتصادي[1].

[1]–مصلحة المحاسبة

**أ –النفقات قسم التسيير :**

60- سلع ولوازم

61- مصاريف المستخدمين

62- ضرائب ورسوم

63- مصاريف على أملاك العقارية والمنقولة

64- مساهمات وحصص

65- منح وإعانات

66- مصاريف مالية

67- مصاريف مالية

68- المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة

69- ـــأعباء استثنائية

82- أعباء السنوات المالية السابقة

83- الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار[1].

**ب –الإيرادات قسم التسيير :**

70- منتوجات الاستغلال

71- ناتج الأملاك العمومية

72- ناتج مالي

73- تحصيلات وإعانات

74- ممنوحات صندوق التضامن البلدي

[1]–مصلحة المحاسبة

75- ضرائب غير مباشرة

76- ضرائب مباشرة

77- الرسم الوحيد على القيمة المضافة

79- ناتج استثنائي

82- ناتج السنوات المالية السابقة

**ثانيا- قسم التجهيز والاستثمار**: يتكون من عدة أبواب وهي :

**أ- نفقات قسم التجهيز** :

0820-عجز مرحل (البرامج)

0820- عجز مرحل (خارج عن البرنامج)

105- إعانات (متأخرة)

160- سداد الاقتراضات (أقساط ومتأخرة )

212- اقتناء العقارات

214- أقتناء المنقولات والعتاد الكبير

230- أشغال جديدة

231- تصليحات كبرى

260- اقتناء سندات الدولة أو المؤسسة العمومية الوطنية[1].

**ب- الإيرادات قسم التجهيز** :

100- الاقتطاع من إيرادات التسيير (البرامج)

[1]-مصلحة المحاسبة

100- الاقتطاع من إيرادات التسيير (خارج عن البرنامج )

103- هبات ووصايا

105- إعانات –المجموع

105-إعانات (تحصيل خارجة عن البرنامج )

105- إعانات –البرنامج

1050-الدولة

1051- الولاية

1052- أموال البلدية للتضامن

1059- إعانات أخرى (اشتراك الغير)

- ناتج الاقتراضات

212- التصرف في العقارات

214- التصرف في المنقولات والعتاد الكبير

240- تعويض أضرار الكوارث

260-التصرف في سندات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية

**المطلب الثالث : تنفيذ الميزانية البلدية**

يبدئ تنفيذ الميزانية في أول جانفي من السنة وينتهي في :

15 مارس من السنة الموالية بالنسبة لعمليات التصفية والأمر بالصرف للنفقات الملتزم بها قبل ...../12/31

31 مارس من السنة لعمليات تحصيل الإيرادات وتسديد النفقات وتنفيذ ميزانية البلدية يتطلب تدخل الأمر بالصرف والقابض البلدي بصفته محاسب لها[1].

**1- الأمر بالصرف ودوره :**

إن المادة 25 من القانون 21/90 المؤرخ في 15غشت 1990 وكذلك المادة 47 من المرسوم رقم بالصرف الرئيسي للبلدية ومهمته بهذا الصفة كالتالي :

**1-1- في مجال الإيرادات :**

إن رئيس المجلس الشعبي البلدي مكلف بصفته بالصرف للبلدية بتحديد الديون الدائنة والموفي بها وإصدار أوامر بتحصيل الإيرادات

**أ –الوثائق الأساسية لأمر بتحصيل الإيرادات :**

-كشوف الضرائب المباشرة وتتمثل في المواد والسندات

-كشوف الرسوم الصادرة عن رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى القابض قصد التحصيل المداولات، القرارات ودفاتر الشروط.

**ب –إصدار الأوامر بالتحصيل :**

لتفادي أي مشكلة أو تأخير في استغلال الأوامر بالتحصيل يجب أن يكون كل أمر موقع من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي ويحتوي على:

-صفة المدين

-صفة الحاصل

-قاعدة التقديم

-حسم المبالغ المستحقة

-المادة الحسابية والسنة المناسبة للإيرادات. [1]

[1]-مصلحة المحاسبة

ويجب أن يحدد المبلغ بالحروف والأرقام مع تحديد تاريخ الإصدار وتاريخ وجوب الأداء وتسجيل على هامش مرجع القرار الذي يسمح بحصول الإيرادات (ملحق رقم 07).

**ج- إرسال الأوامر بالتحصيل إلى القابض البلدي:**

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتسجيل الأمر بتحصيل الإيرادات على كشف سندات الإيرادات (الملحق رقم 12)

التي تخصص فيها لكل أمر سطرا، ويذكر فيها رقم الأمر، تاريخه وبيانات المدين ومبلغ الأمر ويتم إصدار هذا الجدول في أربعة نسخ، يحتفظ بواحدة بالأرشيف وترسل الثلاثة الأخرى مرفقة بالأمر بالتحصيل المناسب إلى القابض البلدي الذي يقوم بدوره بفحص الأوامر وضبطها نهائيا وإرسال نسخة إلى رئيس البلدية.

**د- تصحيح الأمر بالتحصيل الإيرادات :**

يتم تصحيح الأخطاء المادية المتعلقة باسم ولقب المدين وعنوانه والأخطاء المتعلقة بالباب أو المادة المحاسبية بواسطة شهادة إدارية تسلم من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي مرفقة بالسند الأولي أما إذا كان الخطأ يتعلق بالزيادة في مبلغ الأمر فيجب في هذه الحالة اتخاذ أمر بتحصيل إضافي مع إبراز مراجع الأمر الأولي[2].

**2-1 في ميدان النفقات :**

- يلتزم الأمر بالصرف بدفع النفقات.
- يصفي مبالغ النفقات.
- يحرر الأمر بالصرف الحوالات.
- الالتزام بالدفع.

[1]-مصلحة المحاسبة

[2]-مصلحة المحاسبة

يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي، عند الحاجة إنشاء وكالات إيرادات أو وكالات تنسيق على النفقات بمداولة وينفذ هذه الوكالات وكيل مالي وفقا للتشريع الساري المفعول

## المبحث الثالث: تحليل قسم التسيير والتجهيز لميزانية البلدية خلال الفترة 2015-2018

تخضع ميزانية البلدية إلى قسمين، قسم التسيير وقسم التجهيز، ويتم التمويل جزء من ايراداتها عن طريق إعانات البترول وسنتطرق إلى تحليل ايرادات قسم التسيير والتجهيز في ظل انخفاض أسعار البترول:

### المطلب الأول: تحليل قسم التسيير 2015-2018

قصد معرفة تسيير المالية الخاصة بفرع التسيير على مستوى بلدية ملاكو سنقوم بتحليل كل من إجراءات النفقات الخاصة بهذا القسم وذلك باستعراض المصادر المالية التي تستمد عليها البلدية في تغطية نفقاتها الإجبارية والضرورية والعادية، وهذا خلال الفترة الممتدة من 2015-2018. [1]

**جدول (3-1) تحليل نفقات قسم التسيير 2015-2018**

| | 2015 | 2016 | 2018 |
|---|---|---|---|
| 60.السلع واللوازم | 6009481.89 | 4901672.27 | 22093207.60 |
| 61.مصاريف المستخدمين | 38728463.03 | 37095419.71 | 33822774.18 |
| 62.ضرائب ورسوم | 101700.00 | 107600.00 | 100500.00 |
| 63.مصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة | 14731171.68 | 23132446.12 | 22841426.11 |
| 64.مساهمات وحصص | 1210285.59 | 109727.40 | 1347252.42 |
| 65.منح وإعانات | 11080214.84 | 11380135.32 | 1010439.31 |
| 66.مصاريف التسيير العام | 11498159.14 | 11731939.10 | 9686692.53 |
| 67.مصاريف مالية | - | - | - |
| 68.المساهمات في صندوق الضمان للضرائب المباشرة | 623171.33 | 574557.81 | 712290.04 |
| 69.أعباء استثنائية | - | 843600.00 | 1733703.27 |
| 83.اقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار | 61325109.77 | 59236928.23 | 10402464.79 |
| 82.أعباء السنوات المالية السابقة (باقي الإنجاز) | - | - | - |
| مجموع النفقات | 84856901.34 | 29933612.58 | 38470712.68 |

[1]-مصلحة المحاسبة

جدول (3–2) النسب المئوية لنفقات قسم التسيير:

| النفقات | 2015 | 2016 | 2018 |
|---|---|---|---|
| 60 | %7 | %16 | % 57.42 |
| 61 | %45 | %12.3 | % 87.91 |
| **62** | %0.1 | %0.3 | % 0.26 |
| **63** | %17 | %77 | % 59.3 |
| **64** | %1.4 | %0.3 | % 3.5 |
| **65** | %13 | % 38 | % 2.6 |
| **66** | %13 | % 39 | % 25.17 |
| **67** | - | - | - |
| **68** | %0.7 | % 1.9 | % 1.85 |
| **69** | - | %2.8 | %4.5 |
| **83** | %72.2 | % 19.7 | % 27.04 |
| **82** | - | - | - |

جدول (3–3) تحليل ايرادات قسم التسيير 2015–2018

| | 2015 | 2016 | 2018 |
|---|---|---|---|
| 70.منتوجات الاستغلال | 262312.50 | 6800.00 | 170000.00 |
| 71.ناتج الملاك العمومية | 328700.00 | 76288.00 | 1470451.08 |
| **72.الناتج المالي** | - | - | - |
| **73.تحصيالات والإعانات** | 54058831.00 | 2862617.44 | 32730696.67 |
| **74.ممنوحات صندوق التضامن البلدي** | 34296000.00 | 36836000.00 | 50864000.00 |
| **75.ضرائب غير مباشرة** | 800641.80 | 832296.14 | 1432143.90 |
| **76.ضرائب مباشرة.** | 28711368.59 | 29853987.27 | 30378048.60 |
| **77.الرسم الوحيد على القيمة المضافة** | - | - | - |
| **79.الناتج الاستثنائي** | - | - | - |
| **82.ناتج السنوات المالية السابقة** | 115066523.25 | 84904681.34 | 166867.92 |
| **مجموع الإيرادات** | 233524377.14 | 181136227.19 | 142221462.93 |

جدول (3-4) النسب المئوية لايرادات قسم التسيير:

| 2018 | 2016 | 2015 | النفقات |
|---|---|---|---|
| % 0.12 | % 0.01 | % 0.12 | 70 |
| % 1.04 | % 0.05 | % 0.14 | 71 |
| - | - | - | **72** |
| % 23.02 | % 15.81 | % 23.15 | **73** |
| % 35.77 | % 20.34 | % 14.69 | **74** |
| % 1.01 | % 0.46 | % 0.35 | **75** |
| % 21.36 | % 16.49 | % 12.30 | **76** |
| - | - | - | **77** |
| - | - | - | **79** |
| % 17.71 | % 46.88 | % 49.28 | **82** |

شكل رقم (3-2) رسم بياني يوضح ايرادات تسيير ميزانية بلدية ملاكو

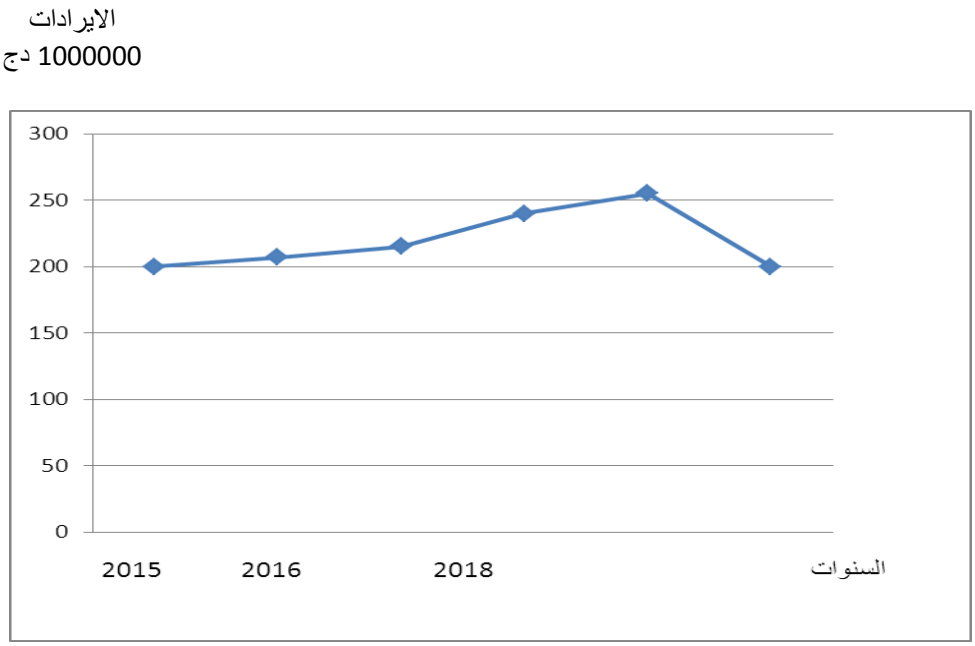


**المصدر**: من إعداد الطالبة

من خلال الجدولين السابقين والمنحنى أعلاه نلاحظ أن أسعار البترول تشكل نسبة كبيرة من مجمل الايرادات العامة للميزانية أي نلاحظ انخفاض مستمر لايرادات الميزانية خلال السنوات (2015-2018) لتصل إلى 142.23 مليون، مقارنة بالسنوات الأخرى أي الإعانات التي تقدمها الدولة للبلدية تنخفض عند انخفاض البترول ويؤثر ذلك على إعانات الدولة والجماعات العمومية الأخرى وعلى منح معادلة التوزيع بشكل أكبر من الايرادات الأخرى، وهذا لأن الدولة خلال تلك الفترة كانت تعيش بحبوحة مالية حيث عرفت ايرادات تراجع تدريجي سنة 2018 لتصل إلى أدنى مستوى لها مما انعكس سلبا على ميزانية البلدية وبمعرفة سبب انخفاض في ايرادات سنحاول التطرق إلى كل مصدر على حدى.

1-دراسة نسبة ايرادات الجباية لايرادات التسيير تشكل ايرادات البترول أهم وأكبر مصدر لتمويل ميزانية البلدية فهي بمثابة عامل مهم في بنية ميزانية البلدية.

2-دراسة نسبة المساهمات، مداخيل الممتلكات وناتج الاستغلال في ايرادات التسيير.

3-نسبة مساهمة باقي الايرادات في ايرادات التسيير.

إضافة إلى الموارد البترولية وناتج الأملاك هناك مصادر أخرى لتمويل ميزانية البلدية وهي تحصيلات والإعانات والمساهمات، والتعويض عن نقس القيمة الجبائية ناتج استثناء وناتج السنوات المالية السابقة.

**المطلب الثاني: تحليل قسم التجهيز والاستثمار**

زيادة عن مهام التقليدية التي تقوم بها البلدية تجاه المواطن والتي تتمحور أساسا في تقديم الخدمات العمومية كما تساهم البلدية في تجسيد التنمية المحلية من خلال المساعدات المقدمة في إطار إعانة الدولة والمتمثلة في مخططات التنمية المحلية وعن طريق صندوق الأموال المشتركة، أو عن طريق مواردها الذاتية قصد تحليل بنية قسم التجهيز لبلدية ملاكو، سنقوم بتحليل ايرادات ونفقات هذا القسم خلال فترة الدراسة 2015-2018.

**جدول (3-5) تحليل نفقات قسم التجهيز:**

| النفقات | 2015 | 2016 | 2018 |
|---|---|---|---|
| 0820.فائض مرحل | - | - | - |
| 212.اقتناء العقارات | - | - | - |
| 214.اقتناء المنقولات والعتاد الكبير | 12156175.00 | 4762252.16 | 20467746.00 |
| 230.أشغال جديدة | 53664297.21 | 57214272.92 | 76710831.24 |
| 231. تصليحات الكبرى | - | 5113111.77 | 865352.62 |
| 260.اقتناء سندات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية | - | - | - |
| مجموع النفقات | 65820479.21 | 67089636.85 | 98043930.10 |

**جدول (3-6) النسب المئوية لنفقات قسم التجهيز:**

| الفئات | 2015 | 2016 | 2018 |
|---|---|---|---|
| 082 | - | - | - |
| 212 | - | - | - |
| 214 | 1846.8 | 7.09 | 20.87 |
| 230 | 81.53 | 85.28 | 78.24 |
| 231 | - | 7.6 | 0.88 |
| 260 | - | | - |

**مصدر**: من إعداد الطالبة

**جدول (3-7) تـــحليل ايرادات قسم التجهيز:**

| | 2015 | 2016 | 2018 |
|---|---|---|---|
| 0820.فائض مرحل | - | - | 187120172.95 |
| 0820.فائض مرحل (المرابح) | 116731148.49 | 141778101.94 | 187120172.95 |
| 100.الاقتطاع من إيرادات التسيير | - | - | - |
| 100. الاقتطاع من إيرادات التسيير (البرامج) | 61325109.77 | 59236928.23 | 10402464.79 |
| 103.الهبات والوصايا | - | - | - |
| 105.إعانات مجموع | - | 54707948.10 | 42566299.20 |
| 105.أعانات (تحصيلات خارج عن البرامج) | - | - | - |
| 105.إعانات –البرامج | 68548447.00 | 54707948.10 | 42566229.20 |
| 1050.الدولة | 68548447.00 | 54707948.10 | 26097429.26 |
| 1051.الولاية | - | - | 88630000.00 |
| 1052.الأموال البلدية للتضامن | - | - | 7608800.00 |
| 1059.إعانات أخرى (اشتراك الغير | - | - | - |
| مجموع | 207598574.15 | 255722978.27 | 240088866.94 |

**جدول (3-8) النسب المئوية لإيرادات قسم التجهيز:**

| الفئات | 2015 | 2016 | 2018 |
|---|---|---|---|
| 0820 | 56.22 | 55.44 | 77.93 |
| 100 | 295.40 | 23.16 | 4.33 |
| 105 | 330.97 | 21.39 | 17.72 |
| 105 | 330.97 | 21.39 | 17.72 |
| 1050 | - | 21.39 | 10.86 |
| 1051 | - | - | 3.60 |
| 1052 | - | - | 3.16 |

**مصدر**: من إعداد الطالبة

**شكل (3-3) رسم بياني يوضح ايرادات قسم تجهيز الاستثمار**

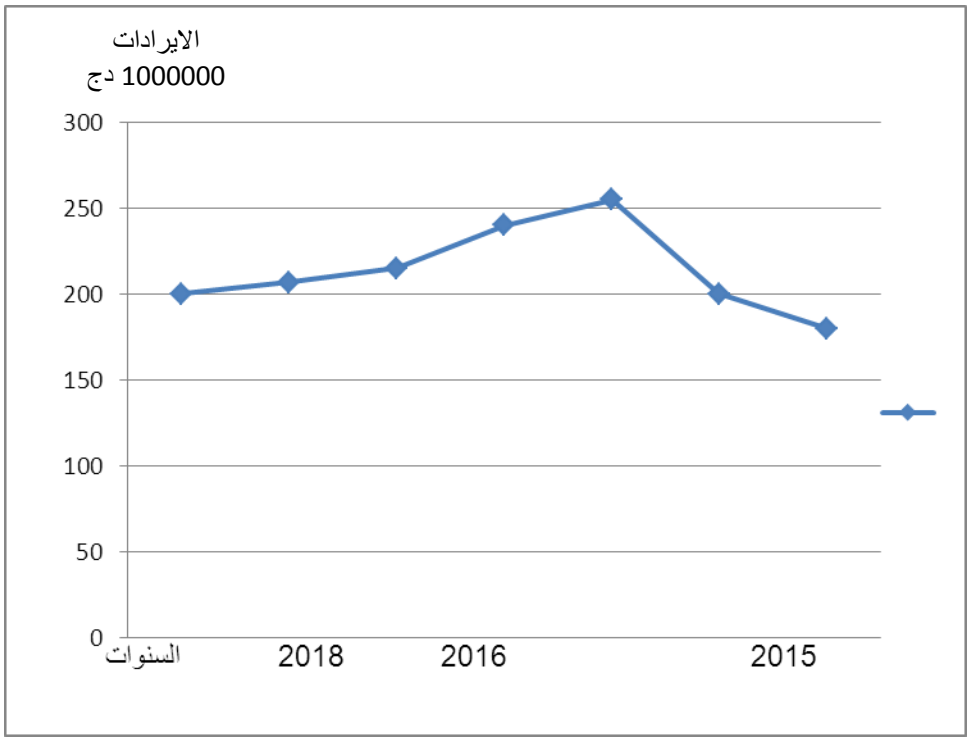


**مصدر**: من إعداد الطالبة

من خلال الجدولين السابقين والمنحنى أعلاه نلاحظ أن ايرادات الميزانية ارتفعت سنة 2016 إلى 255.72%، لكن استمر الانخفاض إلى سنة 2018، ويعتبر الارتفاع الحاصل في ايرادات التجهيز، أي ارتفاع حصة باقي السنوات وهذا الارتفاع راجع الايرادات الجبائية التي تتوفر عليها البلدية أي أن الانخفاض عائد إلى تراجع ايرادات الجبائية، مما انعكس على نسبة الاقتطاع من الايرادات التسيير إلى التجهيز.

من أهم الايرادات التي تتحصل عليها البلدية من مصادر خارجية الإعانات الممنوحة سواء من طرف الدولة أو من طرف صندوق الضمان للجمعات المحلية وكذلك من طرف الولاية.

بعد تفحصنا لنسبة الايرادات والنفقات قسم التجهيز لبلدية ملاكو من سنة 2015-2018 يظهر حاليا تراجع تدريجي لحجم الإعانات المقدمة من طرف الدولة لسنة 2015 بلغت 6854844700، أما في سنة 2016 إنخفضت إلى 5470798410 وعاودت الانخفاض إلى 42566229.29، ونلاحظ أن هذا سببه تراجع التدريجي لأسعار البترول في السنوات الماضية وأزمة انهيار أسعار البترول سنة 2014.

**خلاصة الفصل:**

لقد سمحت لنا هذه الدراسة من تحليل ميزانية بلدية ملاكو نفقات وإيراداتها المالية في ظل تقلبات أسعار البترول لسنة 2018/2015، باعتبار أن الجباية البترولية هي التي تمول جزء من إيرادات البلدية لذا تتأثر إيراداتها بتغيرات أسعار البترول لذا قمنا بتحليل مختلف إيرادات البلدية.

# خـــاتـــمة

بعد هذه الدراسة العامة التي حولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية إن النفط هو أكثر من مجرد مصدر للطاقة، حيث تكمن أهميته الاقتصادية بأنه يتمتع بمزايا عديدة لا تتوفر في بدائله فهو سلعة إستراتيجية تعتمد عليها معظم دول العالم المتقدم في الإنتاج الصناعي والزراعي حيث قد أصبح التطور الاقتصادي لأي دولة مرهونا بتطورات أسعاره التي تتعرض هي الأخير للعديد من عوامل السوق، والتي تنعكس بدورها على السياسة المالية للدولة.

وتعد الميزانية العامة للدولة الواجهة التي تعكس إيرادات ونفقات الدولة، و هذه الأخيرة تتأثر بالعديد من العوامل التي تؤدي إلى زيادتها منها ما هو ظاهري كزيادة رقم الأنفاق وعدديا و منها ما هو حقيقي كزيادة المنفعة الفعلية التي تحصل عليها الدولة.

وفي دراستنا هذا كانت محاولة لتوضيح العلاقة أو التأثير الذي أحدثته أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة فوجدنا أن عناصر الميزانية العامة (النفقات والإيرادات )تتأثر بشكل كبير بالتطورات التي تحدث في أسعار النفط وخاصة إيرادات الجباية البترولية، حيث يعتبر سعر النفط من أهم العناصر المعتمد عليها وبالتالي يمكنني القول أن أسعار النفط لها علاقة بالميزانية العامة.

**اختبار الفرضيات:**

**الفرضية الأولى:** يمكن للميزانية العامة أن تكون عبارة عن جدول لتقدير النفقات والايرادات.

فرضية صحيحة أي أن الميزانية العامة هي جدول تقديرات النفقات والايرادات العامة خلال الفترة الزمنية عادة ما تكون سنة وتم تنفيذها من قبل السلطة التنفيذية.

**الفرضية الثانية:** يمكن لسعر البترول أن يمثل قيمة السلعة النفطية ويتم تحديد من قبل البورصات.

فرضية خاطئة أي أن سعر البترول هو قيمة السلعة النفطية معبر عنها بالنقود ويتم تحديده من قبل شركات المنظمات البترولية ليس من البورصات فقط.

**الفرضية الثالثة:** تأثر تقلبات أسعار البترول على الإيرادات المالية للميزانية العامة.

فرضية صحيحة أي انخفاض أو ارتفاع أسعار البترول ويؤثر على ايرادات المالية للميزانية قد يؤدي إلى زيادة الايرادات الميزانية أو عجزها.

**نتائج البحث:**

-السعر البترولي يتحدد انطلاقا من مجموعة من المحددات وأن الجزائر دولة ريعية بترولية يتأثر اقتصادها بتغيرات التي تطرأ على الأسعار إما ايجابيا أو سلبيا.

-إن اعتماد الجزائر على مصدر تمويلي وحيد جعلها عرضة لتقلبات والتغيرات السعرية التي تحدث على مستوى هذا القطاع.

-إن أداء قطاع المحروقات الجزائري الحالي يعد مقبولا إلى حد بعيد فقد استطاعت سونطراك في السنوات الأخيرة أن تحسن حصتها.

يشكل تراجع أسعار البترول مصدر تخوف للحكومة الجزائرية التي تعتمد بنسبة 95% لتمويل ميزانيتها.

-انخفاض البترول يؤثر على نقص تمويل ايرادات ميزانية البلدية.

-تثمين ممتلكات البلدية لزيادة في ايراداتها.

-العمل على استثمار جزء من أموال البلدية في مشاريع اقتصادية بشأنها أن تعود الفائدة على البلدية والمواطن على حدى سوء مثل إنشاء مراكز تجارية كبيرة بمعايير مدروسة.

**التوصيات والتوجيهات:**

-يمكن القول أن الزيادة في أسعار البترول لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج ايجابية في المدى القصير لكنها ستؤدي إلى نتائج سلبية في المدى البعيد ونستخلص منها يجب وضع سياسة اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الجزائري وعائدات البترول.

-زيادة الايرادات من خلال التقليص من الاعتماد على عائدات البترول والتوسيع في النشاط الإنتاجي والاجتماعي.

-تمويل ميزانية من قطاعات مختلفة أخرى.

-عدم اعتماد على قطاع المحروقات بشكل عام.

-التفكير في مستقبل الأجيال القادمة، خاصة في ظل مستقبل المجهول للعوائد النفطية.

-التدابير المتخذة من أجل تطوير أسعار البترول والحفاظ على مكانتها.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

### الكتب

1. أوزان حسين، كرفاح أسماء، "أفاق أسعار النفط وإنعكساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014، دراسة إحصائية تنبؤية.

2. زروقي أحلام وبوغالم زهدة "**الجباية البترولية ودورها في تحقيق توازن الميزانية العامة** " دراسة حالة الجزائر 1970-2014 سنة 2014-2015

3. عاد حمود القيسي "**المالية العامة والتشريع الضريبي** "، دار الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة الثامنة 2011.

4. عادل خليج العلى "المالية العامة والتشريع المالي والضريبي"، دار الجامد للنشر والتوزيع، طبعة الأولى.

5. عبد العزيز مؤمنة "البترول والمستقبل العربي "، حقوق الطبع والنشر والترجمة، بيروت، لبنان، سنة 1999.

6. عبد الغفور ابراهيم أحمد "مبادئ الاقتصادية والمالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، طبعة سنة 2009.

7. كامل بكرى، محمود يونس، عبد النعيم مبارك "الموارد واقتصادياتها ".

8. محرزي محمد عباس "**اقتصاديات المالية العامة** " ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة خامسة.

9. محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا "المالية العامة "، دار العلوم للنشر والتوزيع، طبعة.

10. محمد شاكر عصفور "**أصول الموازنة العامة** "، دار المسيرة للنشر وتوزيع والطباعة، طبعة السادسة.

11. محمد عباس محرزي " **أاقتصاديات مالية العامة** "، ديوان المطبوعات جامعية.

12. محمود حسين الواري "تنظيم الإدارة المالية "، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى 2010م -1431ه.

13. الوناس سهام، بايحثة العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وعلاقات عامة، الجزائر، جامعة باتنة 01.

14. وهاب نجمة، عماري عائشة، "تغيرات أسعار البترول ".

15. يسرى محمد أبو العلا "**نظرية البترول** "، دار الفكر الجامعي، طبعة الأولى، سنة 2008.

16. فريد النجار، إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة، قراءة استراتيجية، دار الجامعة، الإسكندرية، ط 1، 2007.

**مذكرات والرسائل الجامعية:**

1. ابراهيم فاطيمة، بولوجحة ميمونة "أثر انخفاض أسعار البترول على تمويل المشاريع التنموية في الجزائر "، مذكرة ماستر في علوم التجارية تخصص مالية، جامعة أبن خلدون تيارت 2015-2016.

2. بختي سمير، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة في الجزائر خلال (2000-2015)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة 2017/2016.

3. بوخشبة هوارية، دلاس شهيناز "أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2015) مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالية دولية، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة 2016-2017 .

4. بوراس محمد، سعيدي الميلود، تمويل الجماعات المحلية في ظل تطورات الراهنة، (انخفاض أسعار النفط)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2016-2017.

5. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية، كلية العلوم الاتقاصدية وعلوم التسيير، جامعة شلف، 2008.

6. بيطام ريمة، "أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة "دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، لنيل شهادة الماستر، مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة.

7. رحمان أمال، النفط والتنمية المستدامة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ديسمبر 2008.

8. زيتوني هوارية "**أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات** "الاقتصاد الجزائري نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في الاقتصاد والتنمية، جامعة تيارت 2010-2011.

9. محمد نجاة "الجباية البترولية ودورها في تطوير الاستثمار بقطاع المحروقات "، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية والعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون، غير منشور، تيارت 2011-2012 .

10. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي واستراتيجيات البلدية في قطاع المحروقات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2013.

**ملتقيات:**

1. الأوبك 2001 التقرير السنوي العدد 28 فينا
2. الأوبك 2013 التقرير السنوي العدد 40 فينا

**روابط الكترونية**

1. htps://trading-secrets. Guru.
2. https://goo. g/d5cgwp

# الملاحق

## ميزانيات بلدية ملاكو

بلدية : ملاكو ولاية تيارت

أمين الخزينة ما بين البلديات الدحموني

السيد : قوريش محمد

رئيس المجلس الشعبي البلدي

# الحساب الاداري

## السنة المالية 2018

| معلومات إحصائية | | نقل فيما بين المواد | المواد | تبيان |
|---|---|---|---|---|
| السكان | | طبقا للقانون البلدي يجوز لرئيس المجلس و في نطاق صلاحياته و بدون ترخيص خاص أن يجري نقلا فيما بين مواد الباب الواحد ماعدا : 1 ــ كل المواد المزودة بأموال خاصة ، 2 ــ كل مواد القسم الفرعي للتجهيز العمومي و الاستثمار الاقتصادي 3 ــ مواد قسم التسيير المذكور جانبا | | |
| عدد سكان البلدية | 13072 | | | |
| السكان الجامعون للضرائب | | | | |
| بتعداد | 2008 | | | |
| التعليم | | | | |
| عدد الأطفال سن التعليم | | | | |
| عدد أطفال التعليم الابتدائي من الطور الأول | | | | |

## الموازنة العامة

| النفقات | تحديد النفقات | الانجازات | الباقي للانجاز | الايرادات | تحديد الايرادات | الانجازات | الباقي للانجاز |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **قسم التسيير** | | | | | | | |
| مجموع نفقات التسيير | 121 582 739,62 | 103 750 750,25 | 17 831 989,37 | مجموع الايرادات ما يخص | 142 388 330,85 | 142 221 462,93 | 166 867,92 |
| ما يخص | | | | 798 ــ أشغال التجهيز المنجزة بالاستغلال المباشر | | | |
| 798 ــ أشغال التجهيز المنجزة بالاستغلال المباشر | | | | | | | |
| 83 ــ الاقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار | 10 402 464,79 | 10 402 464,79 | | | | | |
| النفقات الحقيقية للتسيير | 111 180 274,83 | 93 348 285,46 | 17 831 989,37 | الايرادات الحقيقية | 142 388 330,85 | 142 221 462,93 | 166 867,92 |
| **القسم الفرعي للتجهيز العمومي** | | | | | | | |
| مجموع نفقات التجهيز | 240 088 866,94 | 98 043 930,10 | 142 044 936,84 | مجموع الايرادات ما يخص | 240 088 866,94 | 240 088 866,94 | |
| | | | | 83 ــ الاقتطاع من ايرادات التسيير | 10 402 464,79 | 10 402 464,79 | |
| | | | | 01 ــ التحويل من القسم الفرعي للاستثمار الاقتصادي | | | |
| النفقات الحقيقية | 240 088 866,94 | 98 043 930,10 | 142 044 936,84 | الايرادات الحقيقية | 229 686 402,15 | 229 686 402,15 | |
| **القسم الفرعي للإستثمار الاقتصادي** | | | | | | | |
| مجموع النفقات | | | | مجموع الايرادات | | | |
| ما يخص | | | | 100 ــ الاقتطاع من ايرادات التسيير | | | |
| 01 ــ التحويل إلى القسم الفرعي للتجهيز العمومي | | | | | | | |
| النفقات الحقيقية | | | | الايرادات الحقيقية | | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الاجمالي لنفقات الحقيقية | 351 269 141,77 | 191 392 215,56 | 159 876 926,21 | المجموع الاجمالي للايرادات الحقيقية | 372 074 733,00 | 371 907 865,08 | 166 867,92 |
| فائض الايرادات | | 180 515 649,52 | | فائض النفقات | -20 805 591,23 | | 159 710 058,29 |
| مجموع متساوي في النفقات والايرادات | 351 269 141,77 | 371 907 865,08 | 159 876 926,21 | مجموع متساوي في النفقات والايرادات | 351 269 141,77 | 371 907 865,08 | 159 876 926,21 |

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الاعضاء

النائب .....

النائب .....

عضو (1) ..... عضو (7) .....

عضو (2) ..... عضو (8) .....

عضو (3) ..... عضو (9) .....

عضو (4) ..... عضو (10) .....

عضو (5) ..... عضو (11) .....

عضو (6) ..... عضو (12) .....

اجتمع المجلس الشعبي البلدي تحت رئاسة :

السيد .....

بقرار (1) : ..... الموفقة ..... على الحساب الاداري

المقدم من طرف السيد ..... قوريش محمد .....

رئيس المجلس الشعبي البلدي

(1) الموافقة أو عدم الموافقة

أطلع بـ : .....

في : .....

الوالي

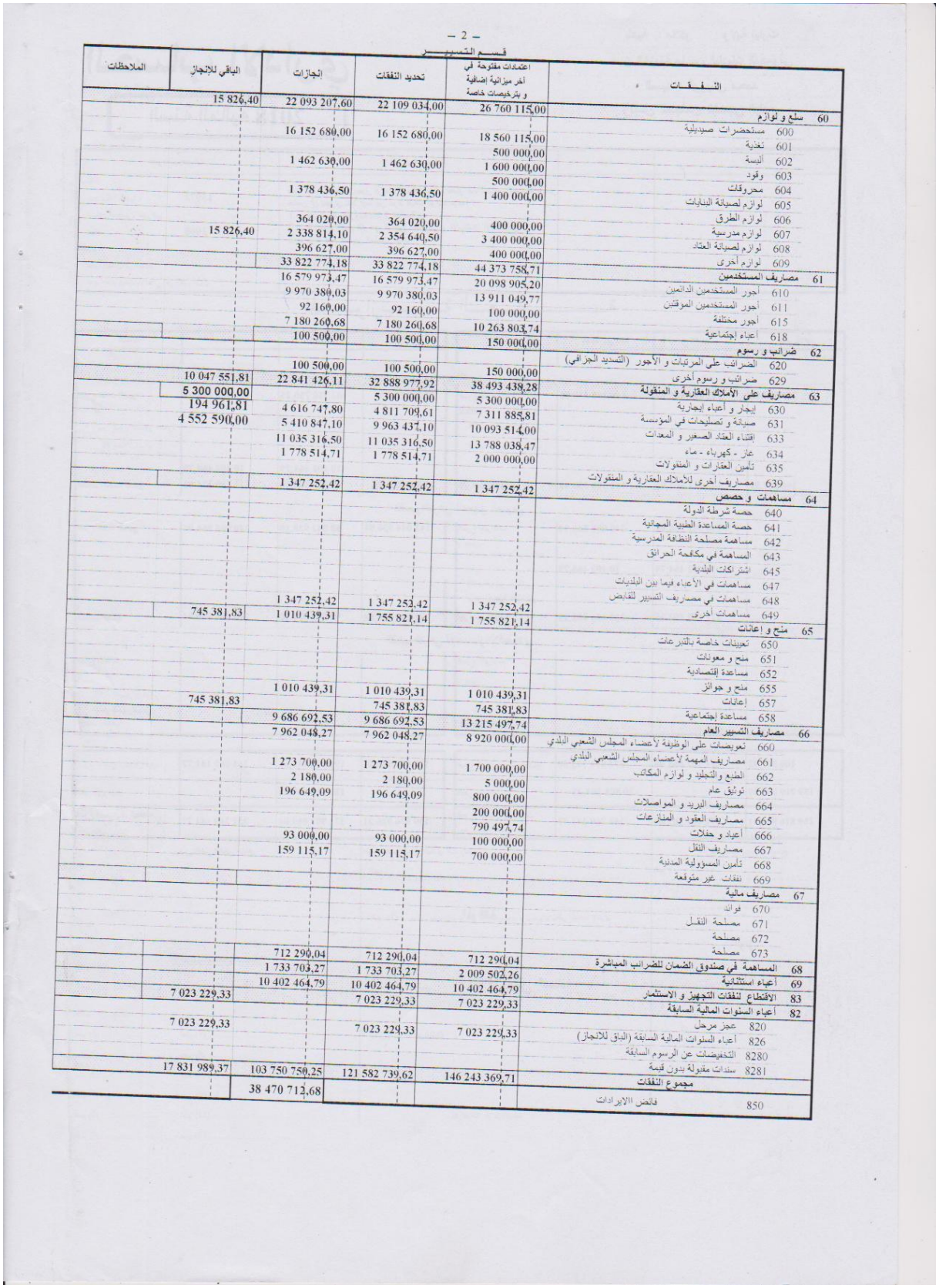

– 2 –

قسم التسيير

| النفقات | اعتمادات مفتوحة في آخر ميزانية إضافية و برخيصات خاصة | تحديد النفقات | انجازات | الباقي للإنجاز | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| 60 سلع و لوازم | 26 760 115,00 | 22 109 034,00 | 22 093 207,60 | 15 826,40 | |
| 600 مستحضرات صيدلية | 18 560 115,00 | 16 152 680,00 | 16 152 680,00 | | |
| 601 تغذية | 500 000,00 | | | | |
| 602 ألبسة | 1 600 000,00 | 1 462 630,00 | 1 462 630,00 | | |
| 603 وقود | 500 000,00 | | | | |
| 604 محروقات | 1 400 000,00 | 1 378 436,50 | 1 378 436,50 | | |
| 605 لوازم لصيانة البنايات | | | | | |
| 606 لوازم الطرق | 400 000,00 | 364 020,00 | 364 020,00 | | |
| 607 لوازم مدرسية | 3 400 000,00 | 2 354 640,50 | 2 338 814,10 | 15 826,40 | |
| 608 لوازم لصيانة العتاد | 400 000,00 | 396 627,00 | 396 627,00 | | |
| 609 لوازم أخرى | 44 373 758,71 | 33 822 774,18 | 33 822 774,18 | | |
| 61 مصاريف المستخدمين | 20 098 905,20 | 16 579 973,47 | 16 579 973,47 | | |
| 610 أجور المستخدمين الدائمين | 13 911 049,77 | 9 970 380,03 | 9 970 380,03 | | |
| 611 أجور المستخدمين المؤقتين | 100 000,00 | 92 160,00 | 92 160,00 | | |
| 615 أجور مختلفة | 10 263 803,74 | 7 180 260,68 | 7 180 260,68 | | |
| 618 أعباء إجتماعية | 150 000,00 | 100 500,00 | 100 500,00 | | |
| 62 ضرائب و رسوم | | | | | |
| 620 الضرائب على المرتبات و الأجور (التسديد الجزافي) | 150 000,00 | 100 500,00 | 100 500,00 | | |
| 629 ضرائب و رسوم أخرى | 38 493 438,28 | 32 888 977,92 | 22 841 426,11 | 10 047 551,81 | |
| 63 مصاريف على الأملاك العقارية و المنقولة | 5 300 000,00 | 5 300 000,00 | | 5 300 000,00 | |
| 630 إيجار و أعباء إيجارية | 7 311 885,81 | 4 811 709,61 | 4 616 747,80 | 194 961,81 | |
| 631 صيانة و تصليحات في المؤسسة | 10 093 514,00 | 9 963 437,10 | 5 410 847,10 | 4 552 590,00 | |
| 633 إقتناء العتاد الصغير و المعدات | 13 788 038,47 | 11 035 316,50 | 11 035 316,50 | | |
| 634 غاز - كهرباء - ماء | 2 000 000,00 | 1 778 514,71 | 1 778 514,71 | | |
| 635 تأمين العقارات و المنقولات | | | | | |
| 639 مصاريف أخرى للأملاك العقارية و المنقولات | 1 347 252,42 | 1 347 252,42 | 1 347 252,42 | | |
| 64 مساهمات و حصص | | | | | |
| 640 حصة شرطة الدولة | | | | | |
| 641 حصة المساعدة الطبية المجانية | | | | | |
| 642 مساهمة مصلحة النظافة المدرسية | | | | | |
| 643 المساهمة في مكافحة الحرائق | | | | | |
| 645 اشتراكات البلدية | | | | | |
| 647 مساهمات في الأعباء فيما بين البلديات | | | | | |
| 648 مساهمات في مصاريف التسيير للقابض | 1 347 252,42 | 1 347 252,42 | 1 347 252,42 | | |
| 649 مساهمات أخرى | 1 755 821,14 | 1 755 821,14 | 1 010 439,31 | 745 381,83 | |
| 65 منح و إعانات | | | | | |
| 650 تعويضات خاصة بالتدرعات | | | | | |
| 651 منح و معونات | | | | | |
| 652 مساعدة إقتصادية | | | | | |
| 655 منح و جوائز | 1 010 439,31 | 1 010 439,31 | 1 010 439,31 | | |
| 657 إعانات | 745 381,83 | 745 381,83 | | 745 381,83 | |
| 658 مساعدة إجتماعية | 13 215 497,74 | 9 686 692,53 | 9 686 692,53 | | |
| 66 مصاريف التسيير العام | 8 920 000,00 | 7 962 048,27 | 7 962 048,27 | | |
| 660 تعويضات على الوظيفة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي | 1 700 000,00 | 1 273 700,00 | 1 273 700,00 | | |
| 661 مصاريف المهمة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي | 5 000,00 | 2 180,00 | 2 180,00 | | |
| 662 الطبع والتجليد و لوازم المكاتب | 800 000,00 | 196 649,09 | 196 649,09 | | |
| 663 توثيق عام | 200 000,00 | | | | |
| 664 مصاريف البريد و المواصلات | 790 497,74 | | | | |
| 665 مصاريف العقود و المنازعات | 100 000,00 | 93 000,00 | 93 000,00 | | |
| 666 أعياد و حفلات | 700 000,00 | 159 115,17 | 159 115,17 | | |
| 667 مصاريف النقل | | | | | |
| 668 تأمين المسؤولية المدنية | | | | | |
| 669 نفقات غير متوقعة | | | | | |
| 67 مصاريف مالية | | | | | |
| 670 فوائد | | | | | |
| 671 مصلحة النقل | | | | | |
| 672 مصلحة | | | | | |
| 673 مصلحة | 712 290,04 | 712 290,04 | 712 290,04 | | |
| 68 المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة | 2 009 502,26 | 1 733 703,27 | 1 733 703,27 | | |
| 69 أعباء استثنائية | 10 402 464,79 | 10 402 464,79 | 10 402 464,79 | | |
| 83 الاقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار | 7 023 229,33 | 7 023 229,33 | | 7 023 229,33 | |
| 82 أعباء السنوات المالية السابقة | | | | | |
| 820 عجز مرحل | 7 023 229,33 | 7 023 229,33 | | 7 023 229,33 | |
| 826 أعباء السنوات المالية السابقة (الباقي للانجاز) | | | | | |
| 8280 التخفيضات عن الرسوم السابقة | | | | | |
| 8281 سندات مقبولة بدون قيمة | | | | | |
| مجموع النفقات | 146 243 369,71 | 121 582 739,62 | 103 750 750,25 | 17 831 989,37 | |
| 850 فائض الايرادات | | | 38 470 713,68 | | |

| الايـــــرادات | اعتمادات مفتوحة في آخر ميزانية إضافية و بترخيصات خاصة | تحديد الايرادات | الانجازات | الباقي للانجاز | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| 70 منتوجات الاستغلال | 200 000,00 | 170 000,00 | 170 000,00 | | |
| 700 بيع المنتوجات و الخدمات | 200 000,00 | 170 000,00 | 170 000,00 | | |
| 700/1 ضريبة الاقتصاد و حماية المياه 80 | | | | | |
| 702/2 تسعيرة التطهير 20 | | | | | |
| 702 رسوم على التطهير | | | | | |
| 706 رسوم على الجنازة | | | | | |
| 707 إرسالات إدارية | | | | | |
| 708 خدمات مدفوعة للمستخدمين | | | | | |
| 71 ناتج الاملاك العمومية | 917 200,00 | 1 470 451,08 | 1 470 451,08 | 0,00 | |
| 710 بيع المحاصيل | | | | | |
| 714 تأجير العقارات | 855 600,00 | 1 188 401,08 | 1 188 401,08 | 0,00 | |
| 715 رسوم على الطرق و الأماكن و التوقف ، إلخ | 61 600,00 | 282 050,00 | 282 050,00 | 0,00 | |
| 716 الترخيص في المقابر | | | | | |
| 719 ناتج آخر للأملاك العمومية | | | | | |
| 72 ناتج مالي | | | | | |
| 720 مداخيل السندات و الربوع | | | | | |
| 721 مصلحة النقل | | | | | |
| 722 مصلحة | | | | | |
| 723 مصلحة | | | | | |
| 73 تحصيلات و إعانات | 22 244 615,00 | 32 730 696,97 | 32 730 696,97 | | |
| 730 تحصيلات من صندوق تعويض المنح العائلية و الصندوق الاجتماعي (ص و ت أ) | | | | | |
| 731 المساهمة في المساعدة الاجتماعية | 0,00 | 0,00 | 0,00 | | |
| 732 تحسين الفوائد | | | | | |
| 733 إعانات الدولة و الجماعات العمومية الأخرى | 22 060 115,00 | 32 520 177,00 | 32 520 177,00 | | |
| 734 رسوم على الأفراح | 184 500,00 | 171 500,00 | 171 500,00 | | |
| 739 تحصيلات و إعانات أخرى | 0,00 | 39 019,97 | 39 019,97 | | |
| 74 ممنوحات صندوق التضامن البلدي (ص و ت أ) | 45 864 000,00 | 50 864 000,00 | 50 864 000,00 | | |
| 740 منح معادلة التوزيع | 45 864 000,00 | 50 864 000,00 | 50 864 000,00 | | |
| 741 توزيع الموارد الخاصة | | | | | |
| 7413 إعانة المسنين | 0,00 | 0,00 | 0,00 | | |
| 75 ضرائب غير مباشرة | 1 184 935,78 | 1 432 143,90 | 1 432 143,90 | | |
| 750 الرسم الاجمالي الوحيد على تأدية الخدمات | 584 935,78 | 17 443,90 | 17 443,90 | | |
| 751 الرسم الاضافي على رسم الذبح | | | | | |
| 752 الرسم على العروض | 300 000,00 | 302 000,00 | 302 000,00 | | |
| 753 الرسم على ألعاب اليناصيب | | | | | |
| 754 رسم الاقامة | | | | | |
| 759 الرسم على استخراج الوثائق العقارية (رخصة البناء ) | 300 000,00 | 1 112 700,00 | 1 112 700,00 | | |
| 76 ضرائب مباشرة | 35 029 566,63 | 30 378 048,60 | 30 378 048,60 | | |
| 760 الرسم العقاري | 261 657,19 | 296 983,50 | 296 983,50 | | |
| 761 الرسم على النشاط المهني | 34 131 943,32 | 28 524 244,97 | 28 524 244,97 | | |
| 762 قسط الدولة من التسديد الجزافي /ضرائب على المرتبات و الأجور (ت ج / ض أ م) | | | | | |
| 760/01 رسوم التطهير | | | | | |
| 763 الرسم الاضافي على الضرائب الخاصة بالنخيل و الحيوان | | | | | |
| 7631 الضريبة الجزافية الوحيدة | 635 966,12 | 1 556 820,13 | 1 556 820,13 | | |
| 7632 ضريبة على الدخل العقاري | 0,00 | | | | |
| 77 الرسم الوحيد على القيمة المضافة (ر و ق م) | | | | | |
| 79 ناتج إستثنائي | | | | | |
| 798 أشغال التجهيز المنجزة بالاستغلال المباشر | | | | | |
| 799 ناتج استثنائي آخر(منحة دعم التوازن) | | | | | |
| 82 ناتج السنوات المالية السابقة | 25 342 990,30 | 25 342 990,30 | 25 176 122,38 | 166 867,92 | |
| 820 فائض مرحل | 24 882 104,41 | 24 882 104,41 | 24 882 104,41 | | |
| 827 ناتج السنوات المالية السابق | 460 885,89 | 460 885,89 | 294 017,97 | 166 867,92 | |
| 829 حوالات ملغاة أو محذوفة بانتهاء الأجل | | | | | |
| مجمـــوع الايـــــرادات | 130 783 307,71 | 142 388 330,85 | 142 221 462,93 | 166 867,92 | |
| 850 فـائض النفقات | | | | | |

القسم الفرعي للتجهيز العمومي

| إطـــــــار 1 | | تقديرات | تحديدات | إنجازات | الباقي للإنجاز |
|---|---|---|---|---|---|
| مجموع النفقات | | 257 224 034,91 | 240 088 866,94 | 98 043 930,10 | 142 044 936,84 |
| 0820 فائض مرحل | | | | | 0,00 |
| 0820 عجز مرحل (البرامج) | | | | | 0,00 |
| 0820 عجز مرحل (خارج عن البرنامج) | | | | | 0,00 |
| 105 إعانات (متأخرة) | | | | | 0,00 |
| 160 سداد الاقتراضات (أقساط و متأخرة) | | | | | 0,00 |
| 212 اقتناء العقارات | | | | | 0,00 |
| 214 اقتناء المنقولات و العتاد الكبير | | 34 112 433,29 | 34 112 433,29 | 20 467 746,00 | 13 644 687,29 |
| 230 أشغال جديدة | | 166 916 817,20 | 162 397 649,23 | 76 710 831,24 | 85 686 817,99 |
| 231 تصليحات كبرى | | 56 194 784,42 | 43 578 784,42 | 865 352,86 | 42 713 431,56 |
| 260 اقتناء سندات الدولة أو المؤسسة العمومية الوطنية | | | | | 0,00 |
| مجموع الايرادات | | 257 224 034,91 | 240 088 866,94 | 240 088 866,94 | |
| 0820 فائض مرحل | | 187 120 172,95 | 187 120 172,95 | 187 120 172,95 | |
| 0820 فائض مرحل (البرامج) | | 187 120 172,95 | 187 120 172,95 | 187 120 172,95 | |
| 0820 فائض مرحل (خارج عن البرنامج) | | | | | |
| 01 نقل من القسم الفرعي للاستثمار الاقتصادي | | | | | |
| 100 الاقتطاع من ايرادات التسيير | | 10 402 464,79 | 10 402 464,79 | 10 402 464,79 | |
| 100 الاقتطاع من ايردات التسيير ( البرامج ) | | 10 402 464,79 | 10 402 464,79 | 10 402 464,79 | |
| 100 الاقتطاع من ايرادات التسيير (خارج عن البرنامج ) | | | | | |
| 103 هبات و وصايا | | | | | |
| 105 إعانات ـ المجموع | | 59 701 397,17 | 42 566 229,20 | 42 566 229,20 | |
| 105 إعانات (تحصيلات خارجة عن البرامج ) | | | | | |
| 105 إعانات ـ البرامج | | 59 701 397,17 | 42 566 229,20 | 42 566 229,20 | |
| 1050 الدولة | | 43 232 597,17 | 26 097 429,20 | 26 097 429,20 | |
| 1051 الولاية | | 8 860 000,00 | 8 860 000,00 | 8 860 000,00 | |
| 1052 أموال البلدية للتضامن | | 7 608 800,00 | 7 608 800,00 | 7 608 800,00 | |
| 1059 إعانات أخرى (اشتراك الغير) | | | | | |
| 160 ناتج الاقتراضات | | | | | |
| 212 التصرف في العقارات | | | | | |
| 214 التصرف في المنقولات و العتاد الكبير | | | | | |
| 240 تعويض أضرار الكوارث | | | | | |
| 260 التصرف في سندات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية | | | | | |
| 0850 فائض | النفقات | | | | |
| | الايرادات | | | 142 044 936,84 | |

حوصلة عمليات البرامج و العمليات الخارجة عن البرامج (إطار III القسم الأول ) .

| إطـــــــار 2 | | تقديرات | تحديدات | إنجازات | الباقي للإنجازات |
|---|---|---|---|---|---|
| مجموع النفقات | | | | | |
| نفقات خارجة عن البرامج | | | | | |
| 0820 عجز مرحل | | | | | |
| 105 إعانات (متأخرة) | | | | | |
| 160 سداد الاقتراضات (أقساط و متأخرة) | | | | | |
| 260 اقتناء سندات الدولة أو المؤسسة العمومية الوطنية | | | | | |
| نفقات البرامج | | | | | |
| 0820 فائض مرحل ( أشغال و مشتريات) | | | | | |
| مجموع الايرادات | | | | | |
| إيرادات خارجة عن البرامج | | | | | |
| 0820 فائض مرحل | | | | | |
| 100/01 نقل داخلي | | | | | |
| 103 هبات و وصايا | | | | | |
| 260 التصرف في سندات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية | | | | | |
| إيرادات أخرى ( الباقي للانجاز خارج عن البرنامج) | | | | | |
| إيرادات البرامج | | | | | |
| 820 فائض مرحل | | | | | |
| إيرادات أخرى | | | | | |
| 0850 - فائض | النفقات | | | | |
| | الايرادات | | | | |

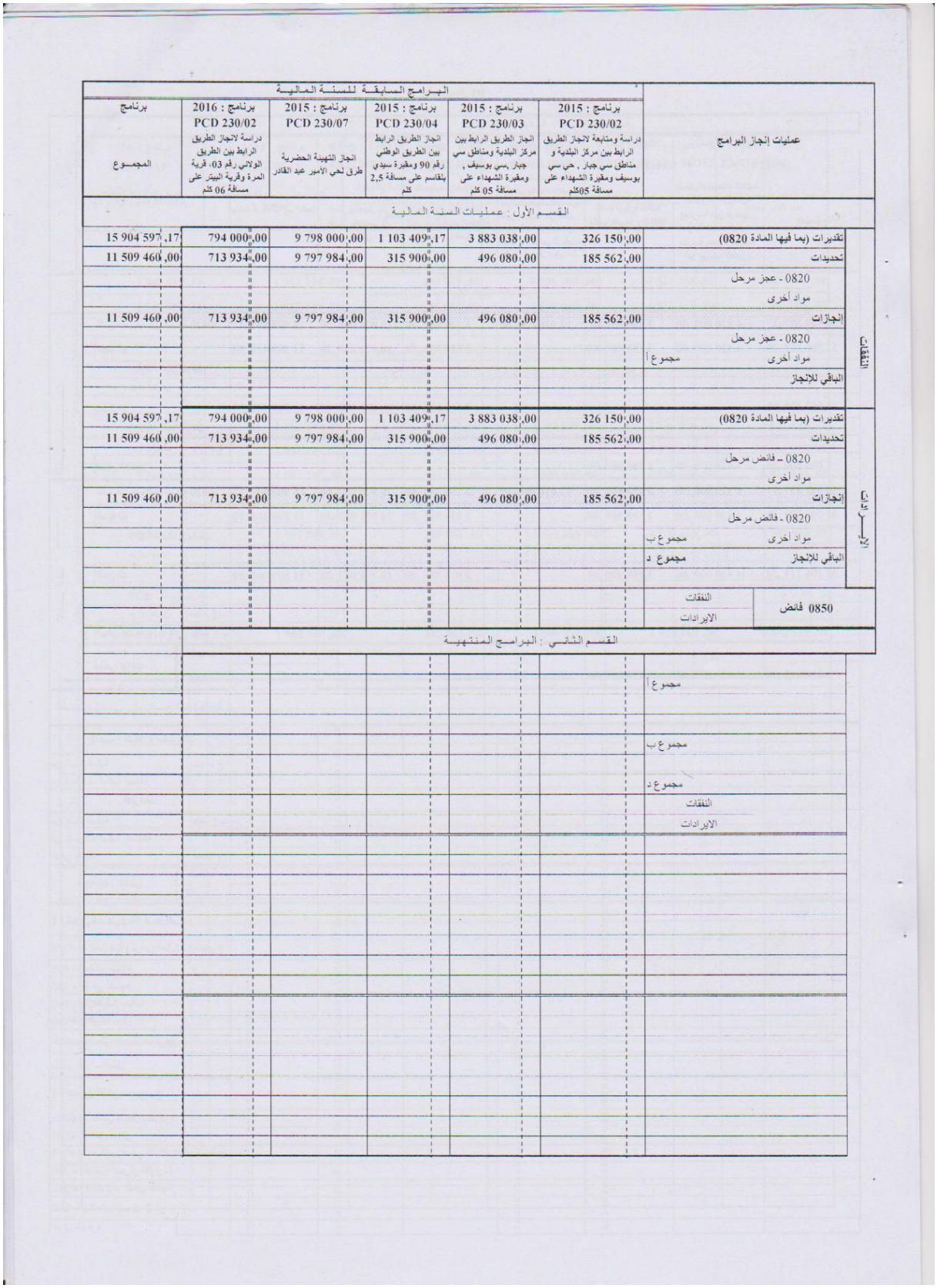

| | عمليات إنجاز البرامج | البرامج السابقة للسنة المالية: برنامج : 2015 PCD 230/02 دراسة ومتابعة لانجاز الطريق الرابط بين مركز البلدية و مناطق سي جبار ، حي سي بوسيف ومقبرة الشهداء على مسافة 05كلم | برنامج : 2015 PCD 230/03 انجاز الطريق الرابط بين مركز البلدية ومناطق سي جبار ،سي بوسيف ، ومقبرة الشهداء على مسافة 05 كلم | برنامج : 2015 PCD 230/04 انجاز الطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 90 ومقبرة سيدي بلقاسم على مسافة 2,5 كلم | برنامج : 2015 PCD 230/07 انجاز التهيئة الحضرية طرق لحي الامير عبد القادر | برنامج : 2016 PCD 230/02 دراسة لانجاز الطريق الرابط بين الطريق الولائي رقم 03، قرية المرة وقرية البيتر على مسافة 06 كلم | برنامج المجمـــوع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القسم الأول : عمليات السنة المالية | | | | | | |
| النفقات | تقديرات (بما فيها المادة 0820) | 326 150,00 | 3 883 038,00 | 1 103 409,17 | 9 798 000,00 | 794 000,00 | 15 904 597,17 |
| | تحديدات | 185 562,00 | 496 080,00 | 315 900,00 | 9 797 984,00 | 713 934,00 | 11 509 460,00 |
| | 0820 - عجز مرحل | | | | | | |
| | مواد أخرى | | | | | | |
| | إنجازات | 185 562,00 | 496 080,00 | 315 900,00 | 9 797 984,00 | 713 934,00 | 11 509 460,00 |
| | 0820 - عجز مرحل | | | | | | |
| | مواد أخرى مجموع أ | | | | | | |
| | الباقي للإنجاز | | | | | | |
| الإيرادات | تقديرات (بما فيها المادة 0820) | 326 150,00 | 3 883 038,00 | 1 103 409,17 | 9 798 000,00 | 794 000,00 | 15 904 597,17 |
| | تحديدات | 185 562,00 | 496 080,00 | 315 900,00 | 9 797 984,00 | 713 934,00 | 11 509 460,00 |
| | 0820 - فائض مرحل | | | | | | |
| | مواد أخرى | | | | | | |
| | انجازات | 185 562,00 | 496 080,00 | 315 900,00 | 9 797 984,00 | 713 934,00 | 11 509 460,00 |
| | 0820 - فائض مرحل | | | | | | |
| | مواد أخرى مجموع ب | | | | | | |
| | الباقي للإنجاز مجموع د | | | | | | |
| | 0850 فائض النفقات | | | | | | |
| | الايرادات | | | | | | |
| | القسم الثاني : البرامج المنتهية | | | | | | |
| | مجموع أ | | | | | | |
| | مجموع ب | | | | | | |
| | مجموع د | | | | | | |
| | النفقات | | | | | | |
| | الايرادات | | | | | | |

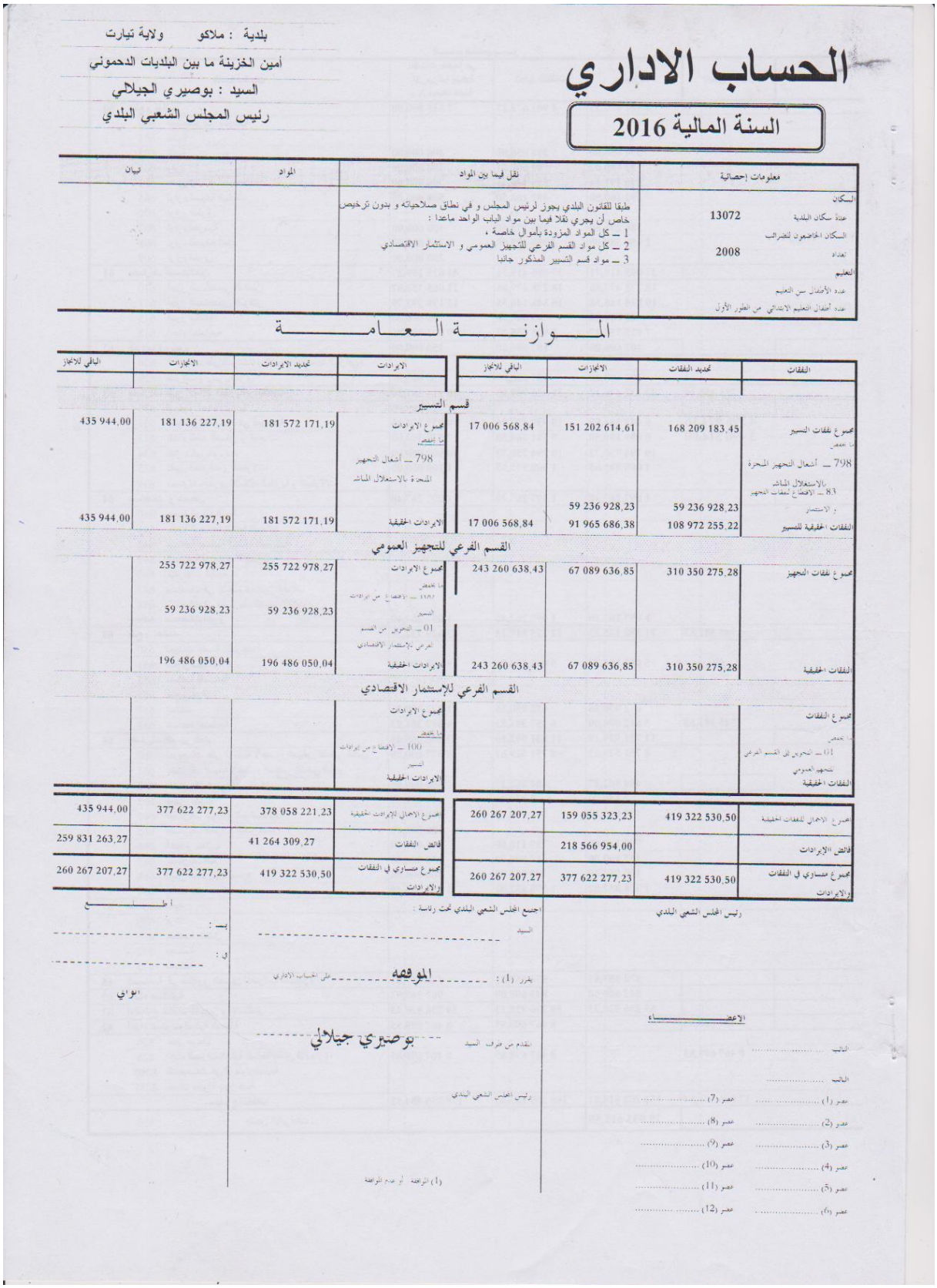

بلدية : ملاكو ولاية تيارت

أمين الخزينة ما بين البلديات الدحموني

السيد : بوصيري الجيلالي

رئيس المجلس الشعبي البلدي

# الحساب الاداري

## السنة المالية 2016

| معلومات إحصائية | | نقل فيما بين المواد | المواد | تبيان |
|---|---|---|---|---|
| السكان | | طبقا للقانون البلدي يجوز لرئيس المجلس و في نطاق صلاحياته و بدون ترخيص خاص أن يجري نقلا فيما بين مواد الباب الواحد ماعدا : 1 ــ كل المواد المزودة بأموال خاصة ، 2 ــ كل مواد القسم الفرعي للتجهيز العمومي و الاستثمار الاقتصادي 3 ــ مواد قسم التسيير المذكور جانبا | | |
| عدد سكان البلدية | 13072 | | | |
| السكان الخاضعون للضرائب تعداد | 2008 | | | |
| التعليم | | | | |
| عدد الأطفال سن التعليم | | | | |
| عدد أطفال التعليم الابتدائي من الطور الأول | | | | |

## الموازنة العامة

| البيان | تحديد النفقات | الانجازات | الباقي للانجاز | البيان | تحديد الايرادات | الانجازات | الباقي للانجاز |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **قسم التسيير** | | | | | | | |
| مجموع نفقات التسيير | 168 209 183,45 | 151 202 614,61 | 17 006 568,84 | مجموع الايرادات | 181 572 171,19 | 181 136 227,19 | 435 944,00 |
| 798 ــ أشغال التجهيز المنجزة بالاستغلال المباشر | | | | 798 ــ أشغال التجهيز المنجزة بالاستغلال المباشر | | | |
| 83 ــ الاقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار | 59 236 928,23 | 59 236 928,23 | | | | | |
| النفقات الحقيقية للتسيير | 108 972 255,22 | 91 965 686,38 | 17 006 568,84 | الايرادات الحقيقية | 181 572 171,19 | 181 136 227,19 | 435 944,00 |
| **القسم الفرعي للتجهيز العمومي** | | | | | | | |
| مجموع نفقات التجهيز | 310 350 275,28 | 67 089 636,85 | 243 260 638,43 | مجموع الايرادات | 255 722 978,27 | 255 722 978,27 | |
| 100 ــ الاقتطاع من ايرادات التسيير | | | | 100 ــ الاقتطاع من ايرادات التسيير | 59 236 928,23 | 59 236 928,23 | |
| 01 ــ التحويل الى القسم الفرعي للإستثمار الاقتصادي | | | | | | | |
| النفقات الحقيقية | 310 350 275,28 | 67 089 636,85 | 243 260 638,43 | الايرادات الحقيقية | 196 486 050,04 | 196 486 050,04 | |
| **القسم الفرعي للإستثمار الاقتصادي** | | | | | | | |
| مجموع النفقات | | | | مجموع الايرادات | | | |
| 01 ــ التحويل الى القسم الفرعي للتجهيز العمومي | | | | 100 ــ الاقتطاع من ايرادات التسيير | | | |
| النفقات الحقيقية | | | | الايرادات الحقيقية | | | |
| مجموع الاجمالي للنفقات الحقيقية | 419 322 530,50 | 159 055 323,23 | 260 267 207,27 | مجموع الاجمالي للإيرادات الحقيقية | 378 058 221,23 | 377 622 277,23 | 435 944,00 |
| فائض الايرادات | | 218 566 954,00 | | فائض النفقات | 41 264 309,27 | | 259 831 263,27 |
| مجموع متساوي في النفقات والايرادات | 419 322 530,50 | 377 622 277,23 | 260 267 207,27 | مجموع متساوي في النفقات والايرادات | 419 322 530,50 | 377 622 277,23 | 260 267 207,27 |

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الأعضاء

الكاتب .....

الكاتب .....

عضو (1) ..... عضو (7) .....

عضو (2) ..... عضو (8) .....

عضو (3) ..... عضو (9) .....

عضو (4) ..... عضو (10) .....

عضو (5) ..... عضو (11) .....

عضو (6) ..... عضو (12) .....

أطلع

بتـ :

في :

الوالي

اجتمع المجلس الشعبي البلدي تحت رئاسة :

السيد

يقرر (1) : الموفقيه على الحساب الاداري

المقدم من طرف السيد بوصيري جيلالي

رئيس المجلس الشعبي البلدي

(1) الموافقة أو عدم الموافقة

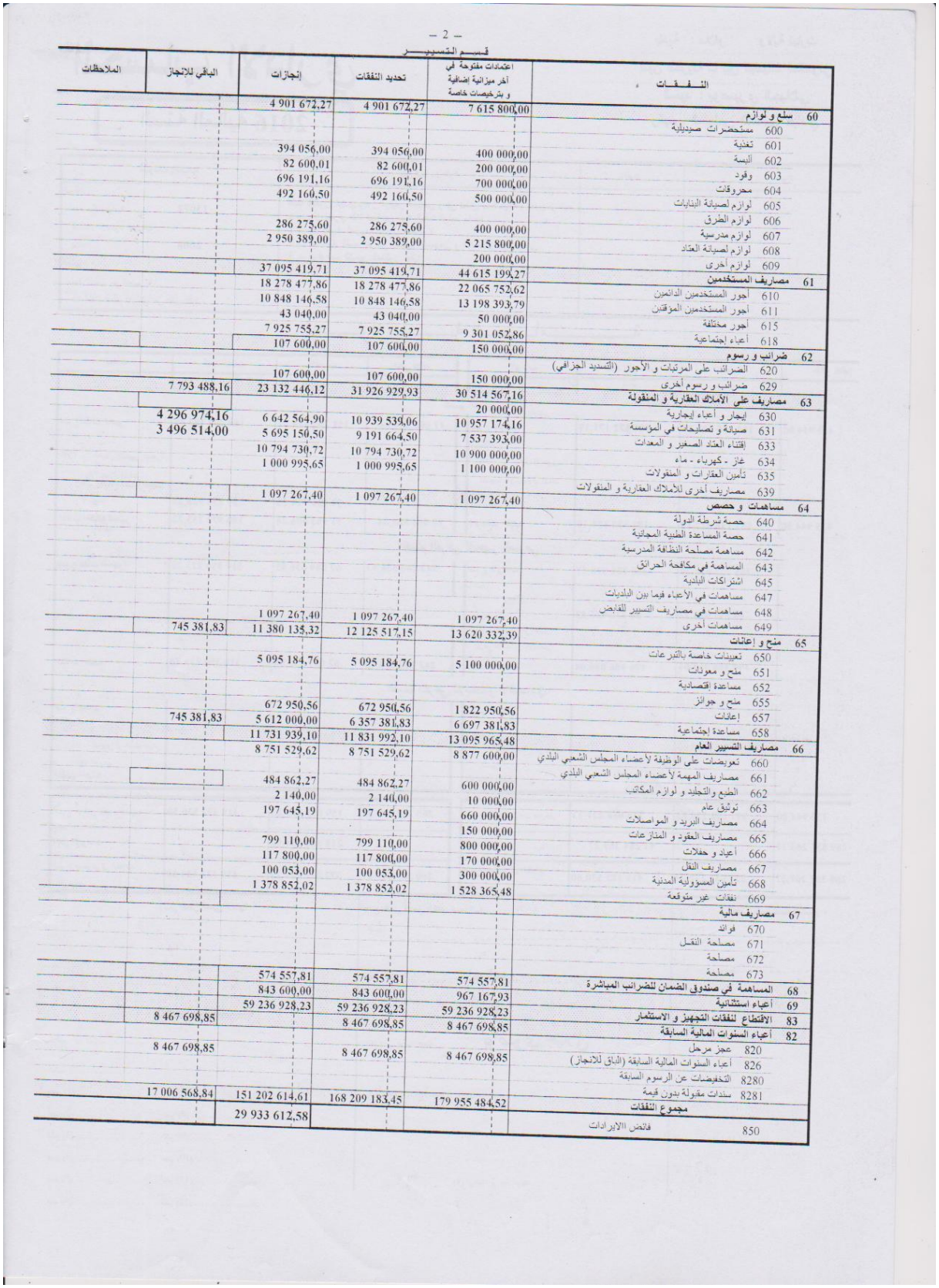

– 2 –

قسم التسيير

| النفقات | اعتمادات مفتوحة في آخر ميزانية إضافية و بترخيصات خاصة | تحديد النفقات | إنجازات | الباقي للإنجاز | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **60 سلع و لوازم** | 7 615 800,00 | 4 901 672,27 | 4 901 672,27 | | |
| 600 مستحضرات صيدلية | | | | | |
| 601 تغذية | 400 000,00 | 394 056,00 | 394 056,00 | | |
| 602 ألبسة | 200 000,00 | 82 600,01 | 82 600,01 | | |
| 603 وقود | 700 000,00 | 696 191,16 | 696 191,16 | | |
| 604 محروقات | 500 000,00 | 492 160,50 | 492 160,50 | | |
| 605 لوازم لصيانة البنايات | | | | | |
| 606 لوازم الطرق | 400 000,00 | 286 275,60 | 286 275,60 | | |
| 607 لوازم مدرسية | 5 215 800,00 | 2 950 389,00 | 2 950 389,00 | | |
| 608 لوازم لصيانة العتاد | 200 000,00 | | | | |
| 609 لوازم أخرى | 44 615 199,27 | 37 095 419,71 | 37 095 419,71 | | |
| **61 مصاريف المستخدمين** | 22 065 752,62 | 18 278 477,86 | 18 278 477,86 | | |
| 610 أجور المستخدمين الدائمين | 13 198 393,79 | 10 848 146,58 | 10 848 146,58 | | |
| 611 أجور المستخدمين المؤقتين | 50 000,00 | 43 040,00 | 43 040,00 | | |
| 615 أجور متنقلة | 9 301 052,86 | 7 925 755,27 | 7 925 755,27 | | |
| 618 أعباء إجتماعية | 150 000,00 | 107 600,00 | 107 600,00 | | |
| **62 ضرائب و رسوم** | | | | | |
| 620 الضرائب على المرتبات و الأجور (التسديد الجزافي) | 150 000,00 | 107 600,00 | 107 600,00 | | |
| 629 ضرائب و رسوم أخرى | 30 514 567,16 | 31 926 929,93 | 23 132 446,12 | 7 793 488,16 | |
| **63 مصاريف على الأملاك العقارية و المنقولة** | 20 000,00 | | | | |
| 630 إيجار و أعباء إيجارية | 10 957 174,16 | 10 939 539,06 | 6 642 564,90 | 4 296 974,16 | |
| 631 صيانة و تصليحات في المؤسسة | 7 537 393,00 | 9 191 664,50 | 5 695 150,50 | 3 496 514,00 | |
| 633 إقتناء العتاد الصغير و المعدات | 10 900 000,00 | 10 794 730,72 | 10 794 730,72 | | |
| 634 غاز - كهرباء - ماء | 1 100 000,00 | 1 000 995,65 | 1 000 995,65 | | |
| 635 تأمين العقارات و المنقولات | | | | | |
| 639 مصاريف أخرى للأملاك العقارية و المنقولات | 1 097 267,40 | 1 097 267,40 | 1 097 267,40 | | |
| **64 مساهمات و حصص** | | | | | |
| 640 حصة شرطة الدولة | | | | | |
| 641 حصة المساعدة الطبية المجانية | | | | | |
| 642 مساهمة مصلحة النظافة المدرسية | | | | | |
| 643 المساهمة في مكافحة الحرائق | | | | | |
| 645 اشتراكات البلدية | | | | | |
| 647 مساهمات في الأعباء فيما بين البلديات | | | | | |
| 648 مساهمات في مصاريف التسيير للقابض | 1 097 267,40 | 1 097 267,40 | 1 097 267,40 | | |
| 649 مساهمات أخرى | 13 620 332,39 | 12 125 517,15 | 11 380 135,32 | 745 381,83 | |
| **65 منح و إعانات** | | | | | |
| 650 تعيينات خاصة بالتبرعات | 5 100 000,00 | 5 095 184,76 | 5 095 184,76 | | |
| 651 منح و معونات | | | | | |
| 652 مساعدة اقتصادية | | | | | |
| 655 منح و جوائز | 1 822 950,56 | 672 950,56 | 672 950,56 | | |
| 657 إعانات | 6 697 381,83 | 6 357 381,83 | 5 612 000,00 | 745 381,83 | |
| 658 مساعدة اجتماعية | 13 095 965,48 | 11 831 992,10 | 11 731 939,10 | | |
| **66 مصاريف التسيير العام** | 8 877 600,00 | 8 751 529,62 | 8 751 529,62 | | |
| 660 تعويضات على الوظيفة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي | | | | | |
| 661 مصاريف المهمة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي | 600 000,00 | 484 862,27 | 484 862,27 | | |
| 662 الطبع والتجليد و لوازم المكاتب | 10 000,00 | 2 140,00 | 2 140,00 | | |
| 663 توثيق عام | 660 000,00 | 197 645,19 | 197 645,19 | | |
| 664 مصاريف البريد و المواصلات | 150 000,00 | | | | |
| 665 مصاريف العقود و المنازعات | 800 000,00 | 799 110,00 | 799 110,00 | | |
| 666 أعياد و حفلات | 170 000,00 | 117 800,00 | 117 800,00 | | |
| 667 مصاريف النقل | 300 000,00 | 100 053,00 | 100 053,00 | | |
| 668 تأمين المسؤولية المدنية | 1 528 365,48 | 1 378 852,02 | 1 378 852,02 | | |
| 669 نفقات غير متوقعة | | | | | |
| **67 مصاريف مالية** | | | | | |
| 670 فوائد | | | | | |
| 671 مصلحة النقل | | | | | |
| 672 مصلحة | | | | | |
| 673 مصلحة | | | | | |
| **68 المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة** | 574 557,81 | 574 557,81 | 574 557,81 | | |
| **69 أعباء استثنائية** | 967 167,93 | 843 600,00 | 843 600,00 | | |
| **83 الاقتطاع للنفقات التجهيز و الاستثمار** | 59 236 928,23 | 59 236 928,23 | 59 236 928,23 | | |
| **82 أعباء السنوات المالية السابقة** | 8 467 698,85 | 8 467 698,85 | | 8 467 698,85 | |
| 820 عجز مرحل | 8 467 698,85 | 8 467 698,85 | | 8 467 698,85 | |
| 826 أعباء السنوات المالية السابقة (الباقي للانجاز) | | | | | |
| 8280 التخفيضات عن الرسوم السابقة | | | | | |
| 8281 سندات مقبولة بدون قيمة | | | | | |
| **مجموع النفقات** | 179 955 484,52 | 168 209 183,45 | 151 202 614,61 | 17 006 568,84 | |
| 850 فائض الايرادات | | | 29 933 612,58 | | |

-3-

قسم التسيير

| الايـــــرادات | اعتمادات مفتوحة في آخر ميزانية إضافية و بترخيصات خاصة | تحديد الايرادات | الانجازات | الباقي للإنجاز | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| 70 منتوجات الاستغلال | 262 312,50 | 6 800,00 | 6 800,00 | | |
| 700 بيع المنتوجات و الخدمات | 262 312,50 | 6 800,00 | 6 800,00 | | |
| 700/1 ضريبة الاقتصاد و حماية المياه 80 | | | | | |
| 702/2 تسعيرة التطهير 20 | | | | | |
| 702 رسوم على التطهير | | | | | |
| 706 رسوم على الجنازة | | | | | |
| 707 إرسالات إدارية | | | | | |
| 708 خدمات مدفوعة للمستخدمين | | | | | |
| 71 ناتج الاملاك العمومية | 382 460,00 | 387 760,00 | 76 288,00 | 311 472,00 | |
| 710 بيع المحاصيل | | | | | |
| 714 تأجير العقارات | 326 160,00 | 326 160,00 | 14 688,00 | 311 472,00 | |
| 715 رسوم على الطرق و الأماكن و التوقف ، إلخ | 56 300,00 | 61 600,00 | 61 600,00 | 0,00 | |
| 716 الترخيص في المقابر | | | | | |
| 719 ناتج آخر للأملاك العمومية | | | | | |
| 72 ناتج مالي | | | | | |
| 720 مداخيل السندات و الربوع | | | | | |
| 721 مصلحة النقل | | | | | |
| 722 مصلحة | | | | | |
| 723 مصلحة | | | | | |
| 73 تحصيلات و إعانات | 22 375 000,00 | 28 626 174,44 | 28 626 174,44 | | |
| 730 تحصيلات من صندوق تعويض المنح العائلية و الصندوق الاجتماعي (ص و ت أ) | | | | | |
| 731 المساهمة في المساعدة الاجتماعية | 5 952 000,00 | 5 612 000,00 | 5 612 000,00 | | |
| 732 تحسين الفوائد | | | | | |
| 733 إعانات الدولة و الجماعات العمومية الأخرى | 16 267 000,00 | 22 113 768,00 | 22 113 768,00 | | |
| 734 رسوم على الأفراح | 156 000,00 | 184 500,00 | 184 500,00 | | |
| 739 تحصيلات و إعانات أخرى | 0,00 | 715 906,44 | 715 906,44 | | |
| 74 ممنوحات صندوق التضامن البلدي (ص و ت أ) | 36 836 000,00 | 36 836 000,00 | 36 836 000,00 | | |
| 740 منح معادلة التوزيع | 36 836 000,00 | 36 836 000,00 | 36 836 000,00 | | |
| 741 توزيع الموارد الخاصة | | | | | |
| 7413 إعانة المسنين | 0,00 | 0,00 | 0,00 | | |
| 75 ضرائب غير مباشرة | 540 279,82 | 832 296,14 | 832 296,14 | | |
| 750 الرسم الاجمالي الوحيد على تأدية الخدمات | 44 379,82 | 391 097,94 | 391 097,94 | | |
| 751 الرسم الاضافي على رسم الذبح | | | | | |
| 752 الرسم على العروض | 344 000,00 | 240 625,00 | 240 625,00 | | |
| 753 الرسم على العاب اليناصيب | | | | | |
| 754 رسم الاقامة | | | | | |
| 759 الرسم على استخراج الوثائق العقارية (رخصة البناء ) | 151 900,00 | 200 573,20 | 200 573,20 | | |
| 76 ضرائب مباشرة | 28 683 510,86 | 29 853 987,27 | 29 853 987,27 | | |
| 760 الرسم العقاري | 186 490,08 | 204 923,00 | 204 923,00 | | |
| 761 الرسم على النشاط المهني | 27 819 752,92 | 28 738 842,81 | 28 738 842,81 | | |
| 762 قسط الدولة من التسديد الجزافي /ضرائب على المرتبات و الأجور (ت ج / ض أ م) | | | | | |
| 760/01 رسوم التطهير | | | | | |
| 763 الرسم الاضافي على الضرائب الخاصة بالنخيل و الحيوان | | | | | |
| 7631 الضريبة الجزافية الوحيدة | 513 704,84 | 910 221,46 | 910 221,46 | | |
| 7632 ضريبة على الدخل العقاري | 163 563,02 | | | | |
| 77 الرسم الوحيد على القيمة المضافة (ر و ق م) | | | | | |
| 79 ناتج استثنائي | | | | | |
| 798 أشغال التجهيز المنجزة بالاستغلال المباشر | | | | | |
| 799 ناتج استثنائي آخر(منحة دعم التوازن) | | | | | |
| 82 نواتج السنوات المالية السابقة | 85 029 153,34 | 85 029 153,34 | 84 904 681,34 | 124 472,00 | |
| 820 فائض مرحل | 84 856 901,34 | 84 856 901,34 | 84 856 901,34 | | |
| 827 ناتج السنوات المالية السابق | 172 252,00 | 172 252,00 | 47 780,00 | 124 472,00 | |
| 829 حوالات ملغاة أو محذوفة بانتهاء الأجل | | | | | |
| مجمـــوع الايـــــرادات | 174 108 716,52 | 181 572 171,19 | 181 136 227,19 | 435 944,00 | |
| 850 فـــائض النفقات | | | | | |

القسم الفرعي للتجهيز العمومي

| إطـــــــار 1 | تقديرات | تحديدات | إنجازات | الباقي للإنجاز |
|---|---|---|---|---|
| مجموع النفقات | 310 350 275,28 | 310 350 275,28 | 67 089 636,85 | 243 260 638,43 |
| 0820 فائض مرحل | | | | 0,00 |
| 0820 عجز مرحل (البرامج) | | | | 0,00 |
| 0820 عجز مرحل (خارج عن البرنامج) | | | | 0,00 |
| 105 إعانات (متأخرة) | | | | 0,00 |
| 160 سداد الاقتراضات (أقساط و متأخرة) | | | | 0,00 |
| 212 اقتناء العقارات | 191 770,80 | 191 770,80 | | 191 770,80 |
| 214 اقتناء المنقولات و العتاد الكبير | 25 937 214,04 | 25 937 214,04 | 4 762 252,16 | 21 174 961,88 |
| 230 أشغال جديدة | 277 383 253,09 | 277 383 253,09 | 57 214 272,92 | 220 168 980,17 |
| 231 تصليحات كبرى | 6 838 037,35 | 6 838 037,35 | 5 113 111,77 | 1 724 925,58 |
| 260 اقتناء سندات الدولة أو المؤسسة العمومية الوطنية | | | | 0,00 |
| مجموع الايرادات | 310 350 275,28 | 255 722 978,27 | 255 722 978,27 | |
| 0820 فائض مرحل | 141 778 101,94 | 141 778 101,94 | 141 778 101,94 | |
| 0820 فائض مرحل (البرامج) | 141 778 101,94 | 141 778 101,94 | 141 778 101,94 | |
| 0820 فائض مرحل (خارج عن البرنامج) | | | | |
| 01 نقل من القسم الفرعي للاستثمار الاقتصادي | | | | |
| 100 الاقتطاع من ايرادات التسيير | 59 236 928,23 | 59 236 928,23 | 59 236 928,23 | |
| 100 الاقتطاع من ايرادات التسيير ( البرامج ) | 59 236 928,23 | 59 236 928,23 | 59 236 928,23 | |
| 100 الاقتطاع من ايرادات التسيير (خارج عن البرنامج ) | | | | |
| 103 هبات و وصايا | | | | |
| 105 إعانات - المجموع | 109 335 245,11 | 54 707 948,10 | 54 707 948,10 | |
| 105 إعانات (تحصيلات خارجة عن البرامج ) | | | | |
| 105 إعانات - البرامج | 109 335 245,11 | 54 707 948,10 | 54 707 948,10 | |
| 1050 الدولة | 109 335 245,11 | 54 707 948,10 | 54 707 948,10 | |
| 1051 الولاية | | | | |
| 1052 أموال البلدية للتضامن | | | | |
| 1059 إعانات أخرى (اشتراك الغير) | | | | |
| 160 نتائج الاقتراضات | | | | |
| 212 التصرف في العقارات | | | | |
| 214 التصرف في المنقولات و العتاد الكبير | | | | |
| 240 تعويض أضرار الكوارث | | | | |
| 260 التصرف في سندات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية | | | | |
| 0850 فائض — النفقات | | | | |
| 0850 فائض — الايرادات | | | 188 633 341,42 | 54 627 297,01 |

حوصلة عمليات البرامج و العمليات الخارجة عن البرامج (إطار III القسم الأول ) .

| إطـــــــار 2 | تقديرات | تحديدات | إنجازات | الباقي للإنجازات |
|---|---|---|---|---|
| مجموع النفقات | | | | |
| نفقات خارجة عن البرامج | | | | |
| 0820 عجز مرحل | | | | |
| 105 إعانات (متأخرة) | | | | |
| 160 سداد الاقتراضات (أقساط و متأخرة) | | | | |
| 260 اقتناء سندات الدولة أو المؤسسة العمومية الوطنية | | | | |
| نفقات البرامج | | | | |
| 0820 فائض مرحل | | | | |
| ( أشغال و مشتريات) | | | | |
| مجموع الايرادات | | | | |
| إيرادات خارجة عن البرامج | | | | |
| 0820 فائض مرحل | | | | |
| 100/01 نقل داخلي | | | | |
| 103 هبات و وصايا | | | | |
| 260 التصرف في سندات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية | | | | |
| إيرادات أخرى ( الباقي للانجاز خارج عن البرنامج) | | | | |
| إيرادات البرامج | | | | |
| 820 فائض مرحل | | | | |
| إيرادات أخرى | | | | |
| 0850 - فائض — النفقات | | | | |
| 0850 - فائض — الايرادات | | | | |

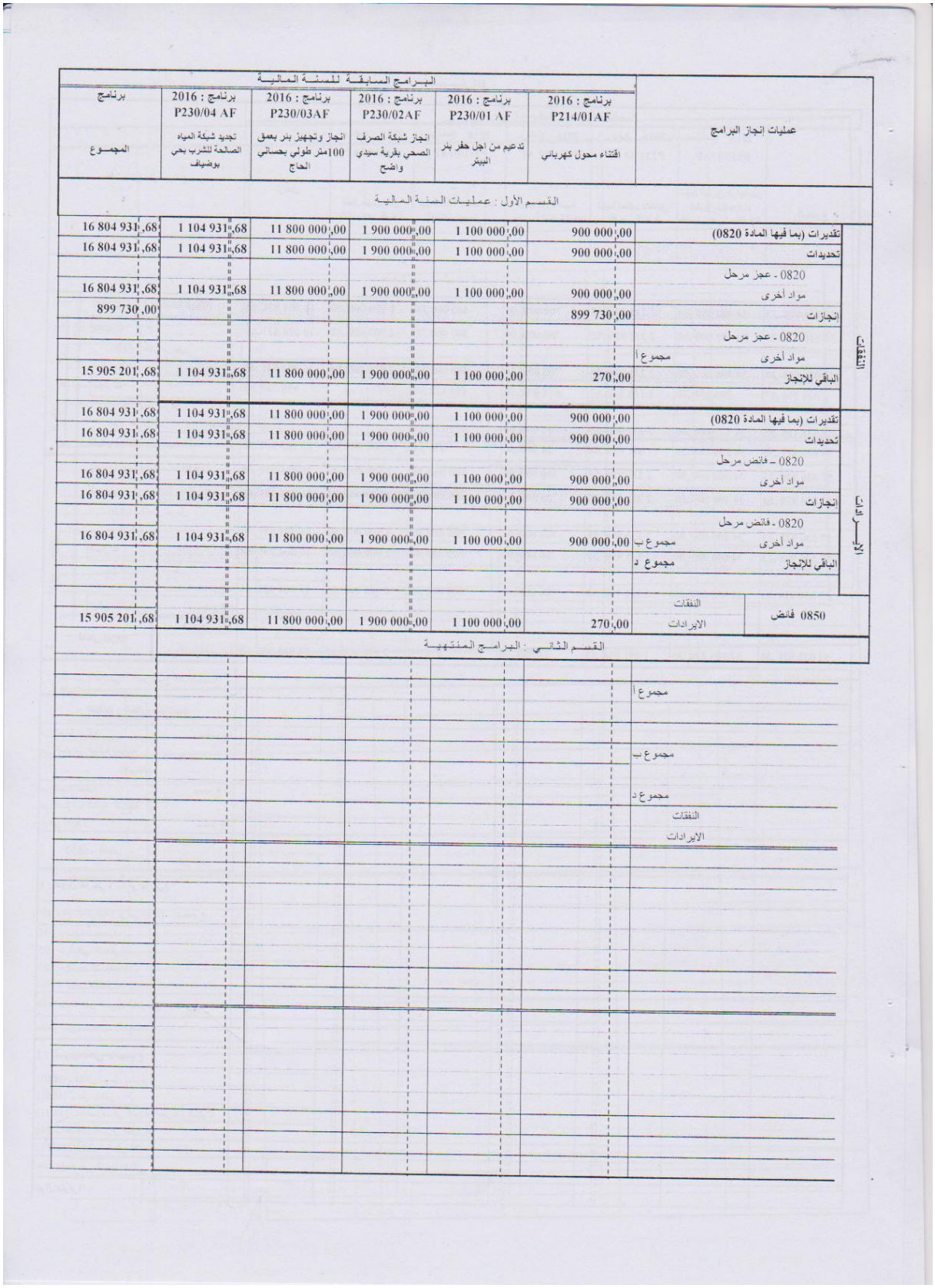

| عمليات إنجاز البرامج | | البرامج السابقة للسنة المالية | | | | | برنامج المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | برنامج : 2016 P214/01AF اقتناء محول كهربائي | برنامج : 2016 P230/01 AF تدعيم من اجل حفر بئر البيتر | برنامج : 2016 P230/02AF انجاز شبكة الصرف الصحي بقرية سيدي واضح | برنامج : 2016 P230/03AF انجاز وتجهيز بئر بعمق 100متر طولي بحساني الحاج | برنامج : 2016 P230/04 AF تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بحي بوضياف | |
| القسم الأول : عمليات السنة المالية | | | | | | | |
| النفقات | تقديرات (بما فيها المادة 0820) | 900 000,00 | 1 100 000,00 | 1 900 000,00 | 11 800 000,00 | 1 104 931,68 | 16 804 931,68 |
| | تحديدات | 900 000,00 | 1 100 000,00 | 1 900 000,00 | 11 800 000,00 | 1 104 931,68 | 16 804 931,68 |
| | 0820 - عجز مرحل | | | | | | |
| | مواد أخرى | 900 000,00 | 1 100 000,00 | 1 900 000,00 | 11 800 000,00 | 1 104 931,68 | 16 804 931,68 |
| | انجازات | 899 730,00 | | | | | 899 730,00 |
| | 0820 - عجز مرحل | | | | | | |
| | مواد أخرى مجموع أ | | | | | | |
| | الباقي للإنجاز | 270,00 | 1 100 000,00 | 1 900 000,00 | 11 800 000,00 | 1 104 931,68 | 15 905 201,68 |
| الإيرادات | تقديرات (بما فيها المادة 0820) | 900 000,00 | 1 100 000,00 | 1 900 000,00 | 11 800 000,00 | 1 104 931,68 | 16 804 931,68 |
| | تحديدات | 900 000,00 | 1 100 000,00 | 1 900 000,00 | 11 800 000,00 | 1 104 931,68 | 16 804 931,68 |
| | 0820 – فائض مرحل | | | | | | |
| | مواد أخرى | 900 000,00 | 1 100 000,00 | 1 900 000,00 | 11 800 000,00 | 1 104 931,68 | 16 804 931,68 |
| | انجازات | 900 000,00 | 1 100 000,00 | 1 900 000,00 | 11 800 000,00 | 1 104 931,68 | 16 804 931,68 |
| | 0820 - فائض مرحل | | | | | | |
| | مواد أخرى مجموع ب | 900 000,00 | 1 100 000,00 | 1 900 000,00 | 11 800 000,00 | 1 104 931,68 | 16 804 931,68 |
| | الباقي للإنجاز مجموع د | | | | | | |
| 0850 فائض | النفقات | | | | | | |
| | الإيرادات | 270,00 | 1 100 000,00 | 1 900 000,00 | 11 800 000,00 | 1 104 931,68 | 15 905 201,68 |
| القسم الثاني : البرامج المنتهية | | | | | | | |
| | مجموع أ | | | | | | |
| | مجموع ب | | | | | | |
| | مجموع د | | | | | | |
| | النفقات | | | | | | |
| | الإيرادات | | | | | | |

**ملخص**

منذ الاكتشاف الأول للنفط إلى غاية يومنا هذا لم تتوقف أهميته على الساحة العالمية والاقليمية، حيث أصبح أهم ركائز الاقتصاديات الدول المستهلكة والمنتجة له أي عامل من عوامل الطاقة تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية وفي كل المجالات كما يعتبر النفط مصدر مالي كبير بالإضافة إلى كونه العنصر أساسي في العلاقات السياسية والاقتصادي، وقد عرفت أسعار النفط تقلبات حادة ومفاجئة.

حيث تعتبر الميزانية العامة للجزائر من أحد أهم الأدوات المالية للدولة التي تستخدمها للوصول إلى أهدافها المرجوة وهي تتأثر وترتبط بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط والأسواق العالمية حيث أن هذه التغيرات تنعكس على إجمالي الايرادات والنفقات العامة وبالتالي على الوضع الكلي للميزانية العامة.

**الكلمات المفتاحية**: الميزانية، أسعار البترول، ميزانية البلدية، ايرادات ونفقات.

Résumé :

Depuis la première découverte de pétrole à ce jour, son importance n'a pas cessé de gagner de l'importance sur la scène mondiale et régionale, où les piliers les plus importants de l'économie des pays consommateurs et producteurs non seulement en tant que facteur énergétique, mais en tant que ressource économique stratégique, dépendent de tous les peuples dans leurs utilisations et dans la vie quotidienne dans tous les domaines. Le pétrole est une source majeure de financement ainsi qu'un élément essentiel des relations politiques et économiques, caractérisé par des fluctuations brutales et brutales.

Le budget général de l'Algérie est l'un des instruments financiers les plus importants pour atteindre ses objectifs, car il est influencé par les variations des prix du pétrole et des marchés mondiaux et est lié à ces modifications, qui se reflètent dans le total des recettes et des dépenses publiques et, partant, dans l'état général du budget général.

**Mots clés:** budget, prix du pétrole, budget municipal, revenus et dépenses.